

الْفَتْوَى السَّيِّدِيَّةُ

شَرْحُ مَنْظُومَةٍ

هُدَايَةُ الرَّشِيدِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْعَدَالِ وَالْوَحِيدِ

تأليف

السَّيِّدِ الْعَلَامَةِ

الْحُسَيْنِ بْنِ تَحِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ (ع)

(١٣٥٨ هـ / ١٤٣٥ هـ)

طبعة مزيدة

مَكْتَبَةُ أَهْلِ الْبَيْتِ (ع)

صف وتحقيق وإخراج



اليمن - صعدة - ت (٥٣١٥٨٠)

الطبعة الثانية

١٤٣٦هـ

جميع الحقوق محفوظة لمكتبة أهل البيت (ع)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة مكتبة أهل البيت (عليه السلام)

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين.

وبعد:

فاستجابة لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]، ولقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾، [آل عمران: ١٠٤]، ولقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: ٢٣]، ولقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]، ولقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥].

ولقول رسول الله ﷺ: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبداً كتاب الله وعترتي أهل بيتي، إن اللطيف الخبير نبأني أنها لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض))، ولقوله ﷺ: ((أهل بيتي فيكم كسفينة نوح، من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق وهو))، ولقوله ﷺ: ((أهل بيتي أمان لأهل الأرض كما أن النجوم أمان لأهل السماء))، ولقوله ﷺ: ((من سرّه أن يحيا حياتي؛ ويموت مماتي؛ ويسكن جنة عدن التي وعدني ربي؛ فليتول علياً وذريته من بعدي؛ وليتول وليه؛ وليقتد بأهل بيتي؛ فإنهم عترتي؛ خلّقوا من طينتي؛ ورزقوا فهمي وعلمي)) الخبر - وقد بيّن ﷺ بأنهم علي، وفاطمة، والحسن والحسين وذريتهما (عليه السلام)، عندما جلّلهم بكساء وقال: ((اللهم

هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً)).

استجابةً لذلك كله كان تأسيس مكتبة أهل البيت (ع).

ففي هذه المرحلة الحرجة من التاريخ؛ التي يتلقى فيها مذهب أهل البيت (ع) ثمثلاً في الزيدية، أنواع الهجمات الشرسة، رأينا المساهمة في نشر مذهب أهل البيت المطهرين عليهم السلام عبر نشر ما خلفه أئمتهم الأطهار عليهم السلام وشيعتهم الأبرار رضي الله عنهم، وما ذلك إلا لثقتنا وقناعتنا بأن العقائد التي حملها أهل البيت (ع) هي مراد الله تعالى في أرضه، ودينه القويم، وصراطه المستقيم، وهي تُعبر عن نفسها عبر موافقتها للفترة البشرية السليمة، ولما ورد في كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم.

واستجابةً من أهل البيت عليهم السلام لأوامر الله تعالى، وشفقة منهم بأمة جدّهم صلى الله عليه وآله وسلم، كان منهم تعميدُ هذه العقائد وترسيخها بدمائهم الزكية الطاهرة على مرور الأزمان، وفي كل مكان، ومن تأمل التاريخ وجدّهم قد ضحّوا بكل غالٍ ونفيس في سبيل الدفاع عنها وتثبيتها، ثائرين على العقائد الهدامة، منادين بالتوحيد والعدالة، توحيد الله عز وجل وتنزيهه سبحانه وتعالى، والإيمان بصدق وعده ووعدته، والرضا بخيرته من خلقه.

ولأن مذهبهم عليهم السلام دينُ الله تعالى وشرعه، ومرادُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإرثه، فهو باقٍ إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وما ذلك إلا مصداق قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((إن اللطيف الخبير نبأني أنها لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض)).

قال والدنا الإمام الحجة/ محمد الدين بن محمد المؤيدي (ع): (واعلم أن الله جلّ جلاله لم يرتضِ لعباده إلا ديناً قوياً، وصراطاً مستقيماً، وسبيلاً واحداً، وطريقاً قاسطاً، وكفى بقوله عز وجل: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفْرَقَ بَكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكَكُمْ وَصَاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وقد علمت أن دين الله لا يكون تابعاً للأهواء: ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [المؤمنون: ٧١]، ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقُّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢]، ﴿شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

وقد خاطب سيّد رسله ﷺ بقوله عز وجل: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ وَلَا تَرْكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمْ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴿١٣٣﴾ [هود]، مع أنه ﷺ ومن معه من أهل بدر، فتدبر واعتبر إن كنت من ذوي الاعتبار، فإذا أحطت علماً بذلك، وعقلت عن الله وعن رسوله ما ألزمتك في تلك المسالك، علمت أنه يتحتم عليك عرفان الحق واتباعه، وموالاته أهله، والكون معهم، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، ومفارقة الباطل وأتباعه، ومبايئتهم ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]، ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا ءَابَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾ [المنحنة: ١]، في آيات تتلى، وأخبار تُتلى، ولن تتمكن من معرفة الحق وأهله إلا بالاعتماد على حجب الله الواضحة، وبراهينه البيّنة اللاتحّة، التي هدى الخلق بها إلى الحق، غير معرّج على هوى، ولا ملتفت إلى جدال ولا مرء، ولا مبال بمذهب، ولا محام عن منصب، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥] (١).

وقد صدر بحمد الله تعالى عن مكتبة أهل البيت (ع):

- ١- الشافي، تأليف / الإمام الحجة عبدالله بن حمزة (ع) ٦١٤هـ، مذيلاً بالتعليق الوافي في تخريج أحاديث الشافي، تأليف السيد العلامة نجم العترة الطاهرة / الحسن بن الحسين بن محمد ﷺ ١٣٨٨هـ.
- ٢- مَطْلَعُ الْبُدُورِ وَمَجْمَعُ الْبُحُورِ في تراجم رجال الزيدية، تأليف / القاضي العلامة المؤرّخ شهاب الدين أحمد بن صالح بن أبي الرجال ﷺ، ١٠٢٩هـ - ١٠٩٢هـ.
- ٣- مَطَالِعُ الْأَنْوَارِ وَمَشَارِقُ الشُّمُوسِ وَالْأَقْمَارِ - ديوان الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة (ع) - ٦١٤هـ.

- ٤- مجموع كتب ورسائل الإمام المهدي الحسين بن القاسم العياني (ع) ٣٧٦هـ - ٤٠٤هـ.
- ٥- محاسن الأزهار في تفصيل مناقب العترة الأطهار، شرح القصيدة التي نظمها الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة (ع)، تأليف / الفقيه العلامة الشهيد حميد بن أحمد المحلي الهمداني الوادعي (رحمته الله) - ٦٥٢هـ.
- ٦- مجموع السيد حميدان، تأليف / السيد العالم نور الدين أبي عبدالله حميدان بن يحيى بن حميدان القاسمي الحسني رضي الله تعالى عنه.
- ٧- السفينة المنجية في مستخلص المرفوع من الأدعية، تأليف / الإمام أحمد بن هاشم (ع) - ت ١٢٦٩هـ.
- ٨- لوامع الأنوار في جوامع العلوم والآثار وتراجم أولي العلم والأنظار، تأليف / الإمام الحجة / مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي (ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.
- ٩- مجموع كتب ورسائل الإمام الأعظم أمير المؤمنين زيد بن علي (ع)، تأليف / الإمام الأعظم زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (ع) ٧٥هـ - ١٢٢هـ.
- ١٠- شرح الرسالة الناصحة بالأدلة الواضحة، تأليف / الإمام الحجة عبدالله بن حمزة (ع) - ت ٦١٤هـ.
- ١١- صفوة الاختيار في أصول الفقه، تأليف / الإمام الحجة عبدالله بن حمزة (ع) ت ٦١٤هـ.
- ١٢- المختار من صحيح الأحاديث والآثار من كتب الأئمة الأطهار وشيعتهم الأخيار، لمختصره / السيد العلامة محمد بن يحيى بن الحسين بن محمد حفظه الله تعالى، اختصره من الصحيح المختار للسيد العلامة / محمد بن حسن العجري (رحمته الله).
- ١٣- هداية الراغبين إلى مذهب العترة الطاهرين، تأليف / السيد الإمام الهادي بن إبراهيم الوزير (ع) - ت ٨٢٢هـ.
- ١٤- الإفادة في تاريخ الأئمة السادة، تأليف / الإمام أبي طالب يحيى بن الحسين الهاروني (ع) - ٤٢٤هـ.

- ١٥- المنير - على مذهب الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم (ع) تأليف / أحمد بن موسى الطبري رضي الله عنه.
- ١٦- نهاية التنويه في إزهاق التمويه، تأليف السيد الإمام / الهادي بن إبراهيم الوزير (ع) - ٨٢٢هـ.
- ١٧- تنبيه الغافلين عن فضائل الطالبين، تأليف / الحاكم الجشمي المحسن بن محمد بن كرامة رضي الله عنه - ٤٩٤هـ.
- ١٨- عيون المختار من فنون الأشعار والآثار، تأليف الإمام الحجة / مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي (ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.
- ١٩- أخبار فخ وخبر يحيى بن عبدالله (ع) وأخيه إدريس بن عبدالله (ع)، تأليف / أحمد بن سهل الرازي رضي الله عنه.
- ٢٠- الوافد على العالم، تأليف / الإمام نجم آل الرسول القاسم بن إبراهيم الرسي (ع) - ٢٤٦هـ.
- ٢١- الهجرة والوصية، تأليف / الإمام محمد بن القاسم بن إبراهيم الرسي (ع).
- ٢٢- الجامعة المهمة في أسانيد كتب الأئمة، تأليف / الإمام الحجة مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي (ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.
- ٢٣- المختصر المفيد فيما لا يجوز الإخلال به لكل مكلف من العبيد، تأليف / القاضي العلامة أحمد بن إسماعيل العلفي رضي الله عنه ت ١٢٨٢هـ.
- ٢٤- خمسون خطبة للجمع والأعياد.
- ٢٥- رسالة الثبات فيما على البنين والبنات، تأليف / الإمام الحجة عبدالله بن حمزة (ع) ت ٦١٤هـ.
- ٢٦- الرسالة الصاعدة بالدليل في الرد على صاحب التبديع والتضليل، تأليف / الإمام الحجة / مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي (ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.
- ٢٧- إيضاح الدلالة في تحقيق أحكام العدالة، تأليف / الإمام الحجة مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي (ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.

- ٢٨- الحجج المنيرة على الأصول الخطيرة، تأليف/ الإمام الحجة مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي (ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.
- ٢٩- النور الساطع، تأليف/ الإمام الهادي الحسن بن يحيى القاسمي (ع) ١٣٤٣هـ.
- ٣٠- سبيل الرشاد إلى معرفة ربّ العباد، تأليف/ السيد العلامة محمد بن الحسن بن الإمام القاسم بن محمد (ع) ١٠١٠هـ - ١٠٧٩هـ.
- ٣١- الجواب الكاشف للالتباس عن مسائل الإفريقي إلياس - ويليهِ/ الجواب الراقي على مسائل العراقي، تأليف/ السيد العلامة الحسين بن يحيى بن الحسين بن محمد حفظه الله تعالى.
- ٣٢- أصول الدين، تأليف/ الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين (ع) ٢٤٥هـ - ٢٩٨هـ.
- ٣٣- الرسالة البديعة المعلنة بفضائل الشيعة، تأليف/ القاضي العلامة عبدالله بن زيد العنسي (رحمته الله) - ٦٦٧هـ.
- ٣٤- العقد الثمين في معرفة رب العالمين، تأليف الأمير الحسين بن بدر الدين محمد بن أحمد (ع) ٦٦٣هـ.
- ٣٥- الكامل المنير في إثبات ولاية أمير المؤمنين (ع)، تأليف/ الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي (ع) ٢٤٦هـ.
- ٣٦- كتاب التَّحْرِير، تأليف/ الإمام الناطق بالحق أبي طالب يحيى بن الحسين الهاروني (ع) - ٤٢٤هـ.
- ٣٧- مجموع فتاوى الإمام المهدي محمد بن القاسم الحسيني (ع) ١٣١٩هـ.
- ٣٨- القول السديد شرح منظومة هداية الرشيد، تأليف/ السيد العلامة الحسين بن يحيى بن الحسين بن محمد حفظه الله تعالى.
- ٣٩- قصد السبيل إلى معرفة الجليل، تأليف السيد العلامة/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.
- ٤٠- نظرات في ملامح المذهب الزيدي وخصائصه، تأليف السيد العلامة/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

- ٤١- معارج المتقين من أدعية سيد المرسلين، جمعه السيد العلامة/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.
- ٤٢- الاختيارات المؤيَّدية، من فتاوى واختيارات وأقوال وفوائد الإمام الحجة/ مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع)، (١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ).
- ٤٣- من ثمار العلم والحكمة (فتاوى وفوائد)، تأليف السيد العلامة/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.
- ٤٤- التحف الفاطمية شرح الزلف الإمامية، تأليف الإمام الحجة/ مجد الدين بن محمد المؤيدي(ع) (١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ).
- ٤٥- المنهج الأقوم في الرِّفْع والِصُّم والجَهْر بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وإثبات حَيِّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ فِي التَّأْذِينَ، وغير ذلك من الفوائد التي بها النَّفْعُ الْأَعْمُ، تأليف/ الإمام الحجة/ مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع).
- ٤٦- الأساس لعقائد الأكياس، تأليف/ الإمام القاسم بن محمد(ع).
- ٤٧- البلاغ الناهي عن الغناء وآلات الملاهي. تأليف الإمام الحجة/ مجد الدين بن محمد المؤيدي(ع) (١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ).
- ٤٨- الأحكام في الحلال والحرام، للإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم(ع) (٢٤٥هـ - ٢٩٨هـ).
- ٤٩- المختار من (كتر الرشاد وزاد المعاد، تأليف/ الإمام عز الدين بن الحسن(ع) ت ٩٠٠هـ).
- ٥٠- شفاء غليل السائل عما تحمله الكافل، تأليف/ العلامة الفاضل: علي بن صلاح بن علي بن محمد الطبري.
- ٥١- الفقه القرآني، تأليف السيد العلامة/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.
- ٥٢- تعليم الحروف إصدارات مكتبة أهل البيت (ع).
- ٥٣- سلسلة تعليم القراءة والكتابة للطلبة المبتدئين/ الجزء الأول الحروف الهجائية، إصدارات مكتبة أهل البيت (ع).

٥٤- سلسلة تعليم مبادئ الحساب / الجزء الأول الأعداد الحسابية من (١ إلى ١٠)، إصدارات مكتبة أهل البيت (ع).

٥٥- تسهيل التسهيل على متن الأجرومية، إصدارات مكتبة أهل البيت (ع).

٥٦- أزهار وأثمار من حقائق الحكمة النبوية على صاحبها وآله أفضل الصلاة والسلام، تأليف السيد العلامة/ محمد عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٥٧- متن الكافل بنيل السؤل في علم الأصول، تأليف/ العلامة محمد بن يحيى بهران (ت: ٩٥٧هـ).

٥٨- الموعظة الحسنة، تأليف/ الإمام المهدي محمد بن القاسم الحسيني (ع) - ١٣١٩هـ.

٥٩- أسئلة ومواضيع هامة خاصة بالنساء، تأليف السيد العلامة/ محمد عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٦٠- المفاتيح لما استغلق من أبواب البلاغة وقواعد الاستنباط، تأليف السيد العلامة/ محمد عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

وهناك الكثير الطيب في طريقه للخروج إلى النور إن شاء الله تعالى، نسأل الله تعالى الإعانة والتوفيق.

ونتقدم في هذه العجالة بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إخراج هذا العمل الجليل إلى النور -وهم كثر- نسأل الله أن يكتب ذلك للجميع في ميزان الحسنات، وأن يجزل لهم الأجر والثوبة.

وختاماً نشرف بإهداء هذا العمل المتواضع إلى روح مولانا الإمام الحجة/ مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي -سلام الله تعالى عليه ورضوانه- باعث كنوز أهل البيت (ع) ومفاخرهم، وصاحب الفضل في نشر تراث أهل البيت (ع) وشيعتهم الأبرار رضوان الله عليهم.

وأدعو الله تعالى بما دعا به (ع) فأقول: اللهم صل على محمد وآله، وأتمم علينا نعمتك في الدارين، واكتب لنا رحمتك التي تكتبها لعبادك المتقين؛ اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا، واجعلنا هداة مهتدين؛ ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ

وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٧﴾ [الحشر]، نرجوا الله التوفيق إلى أقوم طريق بفضلله وكرمه، والله أسأل أن يصلح العمل ليكون من السعي المتقبل، وأن يتداركنا برحمته يوم القيام، وأن يختم لنا ولكافة المؤمنين بحسن الختام، إنه ولي الإجابة، وإليه منتهى الأمل والإصابة، ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأحقاف: ١٥].

وصلّى الله على سيّدنا محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين.

مدير المكتبة/

إبراهيم بن مجد الدين بن محمد المؤيدي

تقرّظ المولى الحجة محمد بن عبد الله عوض حفظه الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله الطاهرين، وبعد:
فقد طالعت هذا الكتاب الكريم بتأملٍ وتحرٍّ فرضي الله تعالى عن مؤلفه وجزاه
عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، ورحمة الله عليه وبركاته - فوجدته من أحسن ما
ألّفَ في موضوعه، ومما زاد في حسنه أن مؤلفه رحمة الله عليه ركز على توضيح ما قد
يشكل من المسائل وعلى تبين ما استبهم منها في كتب السابقين، وأخرج ذلك بلغة
سهلة مناسبة لِدَرَسَةِ الزمن الحاضر، ليس فيه تعقيد ولا غموض.

ومما يزيد في حسنه وجماله أن مؤلفه رحمة الله عليه وبركاته رأس الزيدية
الناصح الشفيق الذي يحق أن يُخاطَب بعد النبي ﷺ بقوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ
بَاخِعٌ نَفْسِكَ عَلَىٰ عَائِيهِمْ إِنَّهُمْ لَمْ يَؤْمِنُوا بِهِذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ [الكهف]،
وذلك لما كنا نراه عليه من التأوّه والتحرّز والتحسّر لابتعاد الناس عن الدين
وإعراضهم عن الحق، وقد أبان رحمة الله عليه عما في صدره من النصيحة
والشفقة في أوائل هذا الكتاب وفي أثنائه وخلطها بمواضيعه.

ولعظيم شفقتة وكبير نصحه جرد نفسه للعمل في الإرشاد للناس ودعوتهم إلى
طريق نجاتهم وسعادتهم في الدنيا والآخرة، وجد واجتهد في هذا السبيل وتحمل
المشاق، وتجاوز بهمة الشدائد واكتسح المصاعب، فأنجح الله عمله وبلغه أمله، فلم
يمت رحمة الله عليه إلا وقد انتشر الإرشاد في جميع محافظات الزيدية، كل ذلك
حصل بعمله من بدايته إلى نهايته، محتسباً في ذلك الأجر والثواب من الله، لا يطلب
بعمله حظاً من حظوظ الدنيا ولا يأمله ولا يرجوه، ولم يكن ينظر إلا إلى عظمة الله
وجلاله وثوابه وعقابه وأمره ونهيه، فرحمة الله عليه وبركاته وجزاه الله خير الجزاء،
وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين.

محمد بن عبد الله عوض

١١ / محرم ١٤٣٨ هـ

هداية الرشيد إلى معرفة العدل والتوحيد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

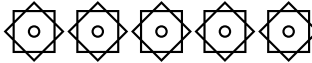
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وآله
الطيبين الطاهرين:

- ١- الحمد لله في بدء النظم وفي
 - ٢- ولا له أمدٌ تُنهيهِ غايته
 - ٣- وهو الذي خلق الأشياء وأبدعها
 - ٤- ولا له خالقٌ ربٌّ فيعبده
 - ٥- وليس جسمًا له جرم ولا عرضا
 - ٦- ولا يشابهه شيءٌ، وليس له
 - ٧- تبالمن قال إنَّ الطبع أحدثها
 - ٨- ففي تنوعها أيضاً وحكمته
 - ٩- فهل جماذ هذا الكون يُحدثه؟!
 - ١٠- مع اجتماعهم في خلقٍ خردلية
 - ١١- أحاطَ علماً بكلِّ الكائنات فلا
 - ١٢- ومُبصرٌ في الدياجي كُلِّ خافية
 - ١٣- لأنَّه خلق الأشياء مُحكمة
 - ١٤- وعالمٌ بكلام الخلق أجمعهم
 - ١٥- لأنَّه خالقٌ للنطق ألتة
 - ١٦- ولا له آلةٌ من غيره خلقت
 - ١٧- والممكنات جميعاً تحت قدرته
- ختم المقالات، لا يُخصى له عددٌ
ولا تُحيطُ به الأقلام والمددُ
ولا يشاركه في خلقها أحد
ولا له أولٌ حقاً، ولا أمدٌ
وليس نوعاً ولا جنساً له عدد
أمٌ وصاحبةٌ، كلا ولا ولدٌ
أو غيره، ولصنع الله قد جحدوا
إبطال ما زعموا فيها وما اعتقدوا
لو حاول العقلاء الدهر واجتهدوا
أو ذرة ما أطاقوه، وإن جهدوا
يُحتاج في حفظها رقمٌ ولا رصدٌ
لا يعتريه العمى عنها، ولا الرمذ
وفي عجائبها التبيين والرشد
وما أرادوا به أيضاً، وما قصدوا
وليس أصواتها في النطق تتحد
حتى يكون لمسموعاته عددٌ
ولا يلزم به كدٌ ولا تكدٌ

١٨- لَأَنَّ قَدْرَتَهُ لَيْسَتْ لَخَالِقِهَا
 ١٩- وَكُلٌّ مِنْ أَدْرَكِ الْأَشْيَاءِ وَأَوْجَدَهَا
 ٢٠- وَلَا يُحِيطُ بِهِ ظَرْفٌ وَلَيْسَ يُرَى
 ٢١- وَكَيْفَ يَحْتَاجُهُ مَنْ كَانَ أَوْجَدَهُ
 ٢٢- وَلَا تَرَى الْعَيْنُ إِلَّا مَا يُقَابِلُهَا
 ٢٣- إِذَا فَلَا بُدَّ مِنْ رَبِّ يُكَيِّفُهُ
 ٢٤- أَيْضاً وَلَيْسَ لَهُ عَضْوٌ وَجَارِحَةٌ
 ٢٥- لِأَنَّ هَذَا هُوَ التَّكْيِيفُ وَهُوَ مَعَ الـ
 ٢٦- وَكُلٌّ مَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ كِتَابٍ
 ٢٧- وَلَا تَحُلُّ بِهِ الْأَعْرَاضُ أَجْمَعَهَا
 ٢٨- فَلَا يَلِمُ بِهِ غَمٌّ وَلَا أَلَمٌ
 ٢٩- فَهُوَ الْغَنِيُّ، فَمَا فِي فَعْلِهِ دَنْسٌ
 ٣٠- مَنْزَعَةٌ رَبُّنَا عَنْ كُلِّ مَنَقَصَةٍ
 ٣١- وَكُلٌّ مَنَقَصَةٌ مَنَا وَمِثْلُهَا
 ٣٢- وَلَا يَشَاهَا، وَلَا يَرْضَى بِهَا أَبَداً
 ٣٣- وَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي تَحْذِيرِنَا كُتُباً
 ٣٤- لَوْ كَانَ يَرْضَى بِفَعْلِ الْمَجْرِمِينَ فَلِـ
 ٣٥- أَوْ كَانَ مَا عَمِلَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَمَلٍ
 ٣٦- أَوْ كَانَ أَجْبَرَهُمْ فِي كُلِّ مَا عَمَلُوا
 ٣٧- لَصَارَ مَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مَهْزَكَةً
 ٣٨- وَأَصْبَحَ الْأَنْبِيَاءُ بَعْثُهُمْ عِبْثاً
 ٣٩- وَالْأَنْبِيَاءُ ثَلَاثِينَ اللَّهُ خَالَقُنَا
 ٤٠- وَالْمُعْجَزَاتُ دَلِيلٌ شَاهِدٌ لَهُمْ

فَلَا تُخَصُّ بِمَقْدُورٍ وَتَنْفَرِدُ
 فَذَاكَ حَيٌّ بِلا شَكٍّ فَيَعْتَمِدُ
 فَالظَّرْفُ مَلْزُومُهُ الْأَعْرَاضُ وَالْجَسَدُ
 وَلَا لَهُ قَبْلَهُ ظَرْفٌ وَمُقْتَعَدُ
 مُكَيِّفَاً، فَتَعَالَى الْوَاحِدُ الْأَحَدُ
 وَخَالِقٌ، فَهُوَ مَخْلُوقٌ وَمُضْطَهَّدُ
 وَجْهٌ وَعَيْنٌ وَلَا جَنْبٌ لَهُ وَيَدُ
 حَدُوثٍ وَالضَّعْفُ لَا يَنْفَكُ يَطْرُدُ
 فَفَعْلُهُ وَحُدُوثُ الْفِعْلِ يَطَّرِدُ
 لِأَنَّ أَشْبَاحَهَا الْأَجْسَامُ وَالْجَسَدُ
 وَلَا سُرُورٌ، وَلَا ضُرٌّ، وَلَا تَكْـ
 وَكُلُّ ظَلَمٍ وَعَيْبٍ عَنْهُ مُبْتَعَدُ
 فَالْمُذْنِبُونَ هُمُ اللَّشَّيْنِ قَدْ قَصَدُوا
 فَالْعَبْدُ إِنْ حَدَّثَتْ بِالْفِعْلِ يَنْفَرِدُ
 كَيْفَ، وَقَدْ هَدَّدَ الْعَاصِينَ إِنْ عَمَدُوا؟
 الْأَمْرُ فِيهَا، وَفِيهَا النَّهْيُ وَالرَّشْدُ
 نَ الْمَجْرِمِينَ لِمَا يَرْضَاهُ قَدْ قَصَدُوا
 فَالْفِعْلُ لَيْسَ لَهُ وَالْفَاعِلُ الصَّمَدُ
 وَإِنْ أَسَاءُوا وَإِنْ أَخْطَوْا وَإِنْ عَمَدُوا
 وَالْكَافِرُونَ بِمَا أَوْحَاهُ مَا عَنَدُوا
 وَالْكَفَرُ بِاللَّهِ وَالْإِيمَانُ يَتَّحِدُ
 بِأَنَّ بَعْثَهُمْ حَقٌّ وَنَعْتُهُمْ
 فَهِيَ لَنَا سَنَدٌ حَقٌّ وَمُسْتَنْدُ

- ٤١- واستخلف المصطفى في الخلق عترته
 ٤٢- وقال: من كنت مولاه فإن أخى
 ٤٣- ولم نرَ أبداً نصّاً لغيرهم
 ٤٤- ووَعْدُهُ والوَعِيدُ ليس يُخْلَفُهُ
 ٤٥- كذا الشفاعة للأبوابِ نُشِئَهَا
 ٤٦- ليست لغيرهمو حقاً فُشِئَهَا
 ٤٧- وليس من لا يطيعُ الله خالِقُهُ
 ٤٨- لو كان قد خالطَ الإيمانُ مهجَتَهُ
 ٤٩- أو كان إيمانه حقاً بمبعثه
 ٥٠- والوزن يثبتُه الأعلامُ سادَتُنَا
 ٥١- والضبط بالوزن للأعراض ممتنعٌ
 ٥٢- والأمر بالواجب المعلوم مذهبنا
 ٥٣- وفي وجوبها القرآن حجتنا
 ٥٤- يارب! إنِّي أراني بعدُ مَرَّحِلاً
 ٥٥- في ظل عرشك يومَ الحشرِ- مزدحمٌ
 ٥٦- في زمرة المصطفى طه وعترته
 ٥٧- صلّى الإلهُ على طه وعترته
- مع الكتاب ففي نهجيهما الرشيدُ
 أعني عليّاً له مولى فيعتمدُ
 ولا دليلاً وإن راموه لم يجدوا
 والكذبُ للعاجزِ المزدولِ مُعْتَمَدُ
 وكل برٍّ بها في الحشرِ ينفردُ
 لأنّه قد نفاها الواحدُ الأحدُ
 بمؤمنٍ وهو بالتصديق ينفردُ
 لصدّق الفعل ما قد كان يعتقدُ
 لصار في طاعة الرحمن يجهدُ
 وليس تأويله للكل يتحدُ
 والعدلُ أقربُ تأويلٍ فيعتمدُ
 والنهي عما نهانا الله نعتمدُ
 إليه والمصطفى والأل نستندُ
 فاجعل رحيلي إلى الجناتِ يا صمدُ
 مسجلاً في سجلاتِ الأئمة ساعدوا
 في يوم لا والدٌ يُجدي ولا ولدُ
 والحمد لله حمداً ماله عددُ



مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد الأمين وعلى آله الطاهرين، رب يسر وأعن يا كريم، واجعل أعمالنا خالصة لوجهك الكريم، متقبلة مذخورة ليوم الدين، وبعد:

فإني وضعتُ منظومةً في العدل والتوحيد، سميتها: (هداية الرشيد إلى معرفة العدل والتوحيد)، فألح عليَّ بعض الراغبين في شرحها شرحاً مبسطاً، يستفيد منه القاصر والكامل، والقاصي والداني، فأجبتهم مستعيناً بالله، ومتوكلاً على الله، رغبة في تقديسه وتعظيمه، وتنزيهه عن النقائص والردائل وتسبيحه، متوسلاً بها إلى الله، أن يؤمني يوم الفرع الأكبر، وأن يصرفني بها عن الفحشاء والمنكر، ولذكر الله أكبر.

فأول ما نقول: اعلم أيها الطالب للمراتب العالية الرفيعة، والتجارة الدائمة الرباحة، والهارب من الخسارة التي لا يشبهها خسارة، من الخسران الذي لا يستطيع أحد أن يعرف تقدير مقداره، ألا وهو الخلود في النار أعادنا الله تعالى منها والمؤمنين، التي يقول الله عز وجل في وصفها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَاراً كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُوداً غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ [النساء: ٥٦]، ويقول: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُخْرِجُوكَ مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٧]، ﴿وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُّقَرَّنِينَ دَعَا هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾ [الفرقان: ١٣].

والله الذي لا إله إلا هو إن الفوز بالجنة بأكملها، وآلاف جنات مثلها لا يساوي الفوز بالنجاة من هذه النار التي قد جمعت جميع أنواع الشدائد

والمصائب، فألله الله في نفسك أيها المسكين لا تتبعها بحطام هذه الدار الحقيرة الفانية، واتباع الهوى، ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات]، ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [ص: ٢٦].

فاعلم أنك لا تصل إلى هذه المكاسب إلا باتباع الحق، والبحث عنه، والتفتيش بجد واهتمام، وتواضع وانقياد، وترك التعصب للمذاهب، والأسلاف، واتباع الهوى؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقُّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢]، ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ﴾ [يونس: ٣٥]، ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ۝٣﴾ [العصر].

فأقسم الله سبحانه أن الذين لم يتواصوا بالحق خاسرون، ويقول الله سبحانه: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأعراف: ١٥٣]، ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ﴾ [البقرة: ١١٣]. فكل هذه الآيات تدلنا على وجوب اتباع الحق، وأنه لا نجاة لنا إلا به، وأن الهوى يصد عن الحق.

ولا ينس طالب العلم ما هو المقصود من طلبه العلم، ألا وهو الوصول إلى معرفة الطريق التي تُوصله إلى الغاية المقصودة، وهي الوصول إلى دار النعيم، والنجاة من عذاب الجحيم، وأنه يريد معرفة الحقيقة الواقعية التي لا يجديده غيرها، وهي العلم الحقيقي، وغيرها الجهل، والجهل لا يحتاج إلى دراسة، فقد كان معه قبل الدراسة، وقد كان معه قبل قسطنطين من العلم، وهو معرفته، واعترافه بأنه جاهل، ثم أصبح بعد الدراسة لا يعرف أنه جاهل، وأنه في خط النار، الله المستعان! لم يستفد من دراسة نحو عشرين سنة إلا النار، وكان في إمكانه دخول النار بدون تعب! هكذا الطبيب الماهر يهتم بتشخيص المرض؛ ليكون ناجحاً في علاجه.

والعجب من أمم الأنبياء، كيف يقابلون حجج أنبيائهم ومعجزاتهم بما لا تبطل به حججهم، بالمقاورة والمغالبة، نحو قولهم: ساحر، كذاب، مجنون، ونحو هذا من البذاءة التي لا يستخدمها إلاَّ العاجز الضعيف، التي لا تبطل بها حجة، ولا يهتدى بها إلى محجة، والحرب والمحاربة، مع أن الأنبياء ﷺ لم يطلبوا منهم مالا، ولا أجراً، وإنما نصحوهم ودعوهم إلى الخير الكامل الدائم، الذي لا يُساوَى، ولا يُماثل، وهو الخلود في الجنات - جعلنا الله تعالى من أهلها والمؤمنين - وحذروهم من الشرِّ العظيم، الذي لا يُستطاع أن يُحاطَ بمقداره، وهو الخلود في النيران - أعاذنا الله تعالى منها والمؤمنين - مع أنها لا تنفعهم استجابتهم، ولا تضرهم مخالفتهم.

ولو نظروا في دعواهم هل هي صادقة؟ فيستجيبوا لها، ويحذروا مما حذروهم، أو كاذبة؟ فيكونوا على يقين، واطمئنان من مخالفتهم، بأن يُبطلوها بالأدلة التي تُبطل الدعاوى، أو التسليم والانقياد والتواضع للحق.

وأعجب من هذا: الأمم التي قد اعترفت بالديانة السماوية، وبالجنة والنار، كاليهود والنصارى، كيف قابلت اليهود عيسى صلوات الله عليه بنفس هذه المقابلة، وكيف قابلوا هم والنصارى محمداً صلوات الله تعالى عليه وعلى آله الطاهرين بنفس هذه المقابلة، وحرفوا البشارات بهما التي في التوراة والإنجيل، ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

وأعجب من هذا: هذه الأمة التي قد آمنت بنبيها ﷺ وبما جاء به، كيف قوبل أهل الحق بنفس هذه المقابلة، أفلا ينظرون إلى قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا﴾ ١٧ يا ويلتي لَيْتَنِي لَمْ أَخْذُ فُلَانًا خَلِيلًا ١٨ لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا ١٩﴾ [الفرقان]، وإلى قوله تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦].

ومن العجب الذي تحار فيه الأفكار: أنَّ هذه الأمة تفرقت إلى فرقٍ شتى، وتدَّعي كلُّ فرقةٍ أنَّها على الحق، وصارت معجبةً بما ذهب إلىه، وتضل كلُّ فرقةٍ تخالف ما ذهب إليه، وتحاول الرد على مخالفيها بالمقاهرة، والمغالبة، والتعصب الذي لا يتبين به الحق من الضلال، بل وإذا غُلِبَتْ بالأدلة القاهرة لم يفيؤوا إلى الحق، ولم يتحولوا عن مبادئهم الضالة، يغالطون أنفسهم بأن خصماءهم عندهم قوة، وبصيرة في الجدل، والخصام، ويُسَلِّون أنفسهم بهذا، كيف ولا يُعرفُ الحقُّ من الباطل إلاَّ بالبراهين، وكلُّ دعوى بدون حجةٍ، ولا برهانٍ فهي دعوى عاطلة، باطلة.

وقد أرشدنا الله عزَّ وجلَّ إلى هذا، فيما شجر بيننا، بما قد أجمعت عليه الأمة، بأن على المدعي البينة، وعلى المنكر اليمين.

والعجب والعتب من، وعلى علماء يدعون إلى الله ورسوله والدار الآخرة، ويعتقدون ألا نجاة لكل هذه الأمة إلا باتباع الحق، والانقياد له، ثم يتعصبون لمذاهبهم وآرائهم، وينسون هذا المقصد أو يتناسونه.

وكان اللائق بجميع علماء هذه الأمة، وكل أرباب المذاهب التعاون على الحق على معرفته، والانقياد له، وعلى البحث والتفتيش عنه بجدٍّ وإخلاص، وتفاهم، وتواضع، وأن يعرفوا، ويفهموا أنَّ المشكلة عامة للجميع، وأن هذه الداهية العظمى للجميع، وأن لا مخلص منها إلا باتباع الحق والاعتناق له، وليست طريقة التقارب في المذاهب طريقة مخلص؛ لأنَّ القضية ليست قضية مالية حتى يمكن فيها التسامح، والمساهلة، وكل فريق ينقص من مذهبه ما يحصل به التقارب؛ لأنَّ القضية قضية رب العالمين، وضع لنا دستوراً وقوانين ليس لنا أن نتعدها، وليس لنا أن نزيد، أو ننقص، أو نشدد، أو نسهل، فقد وضع لنا سبيلين: سبيلاً إلى الجنة، وسبيلاً إلى النار، فعلياً أن نعرف السبيلين؛ لنسلك سبيل الجنة، ونجانب السبيل الأخرى، ولا نكون كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا

وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٤﴾ [الكهف].

وقد أُرشدنا الله تعالى إلى هذا في فاتحة الكتاب التي نتلوها في كل صلاة بقوله: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝﴾.

فيا ليت الأمة كلها يبعثون لهم هيئة من العلماء، الأذكياء، الأزكياء، الحكماء، المبتعدين عن الدنيا، وأتباع الهوى، يتدارسون موضوع الآخرة، ويبحثون عن السبيل التي تقودهم إلى الجنة، وتصرفهم عن النار، بجدٍّ وإخلاصٍ، وتواضع وانقياد، وينظرون في كل المذاهب، إلى الإيجابيات والسلبيات، ويفرقون بين الدليل والشبهة، حتى تكون الأمة كلُّها على بصيرة، ويقين من أمرهم.

فوالله الذي لا إله إلا هو إنا نكون على هذه الطريقة والشروط، ونعاهد الله تعالى على الإنصاف، والتواضع للحق، وترك التعصب، فليس بيننا وبين الحق عداوة. فوالله الذي لا إله إلا هو إنا لو نعرف أن الحقَّ مع اليهود، أو النصارى، أو أيِّ فرقةٍ من فرق المسلمين لانقذنا له، واعتنقناه، وتواضعنا له؛ لأنَّا لا نريد إلاَّ طريق النجاة، ونعلم أنَّ الحقَّ طريقُ النجاة، وليس لنا عطاء من أحد على هذا المذهب، بل ونحب أن يكون الحق مع بعض المذاهب السهلة ونعتنقها، فلم نعتنق هذا المذهب الذي ذهبنا إليه رغبةً فيه، بل قهرتنا الأدلة اليقينية عليه.

فإن قيل: فما السبيل إلى معرفة الحق لمن يريده، ولا يمكن أن تكون المذاهب المتناقضة كلُّها حقاً؟

قيل له: السبيل أن نرجع إلى كتاب الله عز وجل، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وإلى الروايات التي أجمعت عليها الأمة.

ولا يمكن أن نقول: إن الله تعالى تركنا في عمى ولَبْسٍ من أمرنا، وفي متاهات، حاشا الله تعالى أن يلزمنا باتباع الحق ولا يُبَيِّنُهُ لنا؛ لأنَّ هذا خلاف العدل والحكمة.

أما تبينه بالكتاب فقد بيَّنه الله تبارك وتعالى في قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ [الأحزاب: ٣٣].

والمراد بها: عليٌّ وفاطمة والحسنان؛ لأنَّ النبي ﷺ حين نزلت الآية لفَّ عليهم كساءه، وقال: ((اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً))^(١)، فقد تواترت الروايات من طريق أهل السنة والشيعه بهذا.

فإن قيل: الآية في سياق الزوجات.

قيل له: لو أرادهن لأتى فيه بضمير الإناث، وقد زاده رسول الله ﷺ توضيحاً بلف الكساء عليهم، وخصهم به.

فإن قيل: هذا خاص بأهل الكساء.

قيل له: أهل البيت بمعنى الآل؛ لأنها يستعملان بمعنى واحد، وفي مدلول واحد لغة وعرفاً، وبدليل تصغيرهما على أهيل، والآل هم الذرية قال الله تعالى:

(١)- حديث الكساء هو الخبر النبوي المفسر لآية التطهير النازلة في الخمسة عليهما، ومن رواه من أهل البيت (ع) وشيعتهم (ض): الإمام القاسم الرسي (ع) في مجموعه [٢/ ٦٢٠] والإمام الهادي (ع) في المجموعة الفاخرة [٥٨٣]، والإمام أبو طالب في الأمالي ص ١٩٢ رقم (١٣٤)، والإمام المرشد بالله (ع) في الخميسية ١/ ١٤٨، والإمام المنصور بالله (ع) في الشافي [١/ ٢١٢]، والحاكم الجشمي في تنبيه الغافلين ص ١٩٣، والحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل ٢/ ١٠-٩٢ تحت الأرقام من (٦٣٧) إلى (٧٧٤)، وغيرهم.

ومن رواه من العامة: مسلم في صحيحه [٤/ ١٨٨٣] رقم [٦١- (٢٤٢٤)]. والترمذي في سننه [٥/ ٣٥١] رقم (٣٢٠٥)، وصححه الألباني. وابن أبي شيبه في مصنفه [٦/ ٣٧٠] رقم (٣٢١٠٢)، وأبو داود في سننه [٤/ ٤٤] رقم (٤٠٣٢)، والحاكم في المستدرک [٢/ ٤٥١] رقم (٣٥٥٨) وابن راهويه في مسنده [٣/ ٦٧٨] رقم (١٢٧١). وأحمد في المسند [٢٨/ ١٩٥] رقم (١٦٩٨٨)، والطحاوي في مشكل الآثار [٢/ ٢٣٦] رقم (٧٦٢)، وعبد بن حميد في المنتخب [١/ ١٧٣] رقم (٤٧٥)، والبخاري في مسنده [٦/ ٢١٠] رقم (٢٢٥١). وابن حبان في صحيحه [١٥/ ٤٣٢] رقم (٦٩٧٦). والطبري في تفسيره [٢٠/ ٢٦٣]. وابن أبي حاتم في تفسيره [٩/ ٣١٣١] رقم (١٧٦٧٣). والثعلبي في تفسيره [٨/ ٤٢]. والواحدي في تفسيره الوسيط [٣/ ٤٧٠] رقم (٧٥٠). والبعثي في تفسيره [٣/ ٦٣٧] رقم (١٧٠٨). والزنجشري في الكشف [١/ ٣٦٩] تفسير آية المباهلة. والرازي في مفاتيح الغيب [٨/ ٢٤٧] في تفسير آية المباهلة، وقال عقيبه: «واعلم أن هذه الرواية كالمتفق على صحتها بين أهل التفسير والحديث». وغيرهم.

﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ ٢٣ ذُرِّيَّةً
بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٤﴾ [آل عمران].

وَلَمَّا حُرِّمَتِ الزَّكَاةُ عَلَىٰ بَنِي هَاشِمٍ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ أَنَّهَا حُرِّمَتِ عَلَىٰ آلِ عَلِيٍّ،
وَأَلِّ عَقِيلٍ، وَآلِ عَبَّاسٍ، وَآلِ جَعْفَرٍ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِآلِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ: ذُرِّيَّتُهُ.
فإن قيل: إِنَّ الْآلَ قَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي الْقَرَابَةِ الْأَدْنَى.

قيل له: الْأَصْلُ اسْتِعْمَالُهُ فِي الذَّرِيَّةِ، وَإِنْ اسْتُعْمِلَ فِيهِمْ، وَفِي غَيْرِهِمْ فَبِقَرِينَةٍ،
وَهُمْ أَقْرَبُ الْقَرَابَةِ وَأَدْنَاهَا؛

فَقَدْ دَخَلُوا عَلَىٰ كُلِّ اسْتِعْمَالَاتٍ، وَحَدِيثُ الْكِسَاءِ أَخْرَجَ كُلَّ مُحْتَمَلٍ.

فإن قيل: فَمَا وَجْهُ دَلَالَةِ الْآيَةِ؟!

قيل له: الْمُرَادُ بِإِذْهَابِ الرَّجْسِ: إِذْهَابُ الضَّلَالِ، أَمَّا الْبَوْلُ وَالْبِرَازُ وَنَحْوُهُمَا فَهُوَ
مَوْجُودٌ فِيهِمْ كَغَيْرِهِمْ، وَلِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ مَدْحٍ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْأَوَّلُ.

فإن قيل: إِنَّمَا دَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى الْعَصْمَةِ، لَا عَلَى الْحُجَّةِ.

قيل له: لَمْ تَثْبُتِ الْعَصْمَةُ فِي غَيْرِهِمْ، فَهَلْ يَخْطُرُ بِبَالِكَ وَهَلْ يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ
الْخَطَأُ مَعَ الْمُعْصومِينَ، وَالصَّوَابُ مَعَ غَيْرِهِمْ.

وَلِأَنَّ مَدْحَهُمْ بِهَذَا الْمَدْحِ مِمَّا يَدْعُو إِلَى الْإِقْتِدَاءِ بِهِمْ، وَالِاتِّبَاعِ لَهُمْ، وَإِذَا كَانُوا
يَخْطِئُونَ فِيهِهِ إِغْرَاءً بِالْخَطَأِ، وَالِإِغْرَاءَ بِالْقَبِيحِ قَبِيحٌ، وَأَقْلَ أَحْوَالِهِمْ أَنَّهُمْ نَاجُونَ،
فَالْمُقْتَدِي بِهِمْ نَاجٍ، فَهُوَ فِي سَبِيلِ النِّجَاةِ وَالصَّوَابِ، وَهَذَا مَا نَرُومُهُ. **وهذا هو**

الدليل الأول.

الدليل الثاني: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي

الْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣].

وَقَدْ سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ هُمُ قَرَابَتُكَ الَّذِينَ أَمَرْنَا بِمُودَتِهِمْ؟ فَقَالَ:

((عَلِيٌّ، وَفَاطِمَةُ، وَابْنَاهُمَا))^(١).

(١) - آمالي المرشد بالله الشجرية (ج ١ / ص ٢٨٣) تفسير الحبري (ج ١ / ص ٢١٣)، مجمع الزوائد

وهذا كذلك مما قد تواترت به الأخبار من روايات الشيعة، وأهل السنة، مع أنهم هم وأولادهم من أقرب القرابة، فهم داخلون بغير احتمال، وغيرهم محتمل لولا تفسير النبي ﷺ الذي حصر القرابة به.

فإن قيل: فأولادهم غير داخلين.

قيل له: حكم الآخرين حكم الأولين في كل خطاب من الله تعالى ورسوله ﷺ وإلا فالآخرون من كل الأمة غير داخلين في الرسالة؛ لأن خطاب المعلوم لا يصح.

وإنما الحصر لإخراج باقي القرابات، مع أن المراد الأولاد الذين اقتفوا آثارهم، وأخذوا دينهم عنهم، والمقتدي بالحق محق سواء دخلوا، أم خرجوا، وهذا ما نرومه من تبين الحق، وأهل الحق.

وجه دلالة الآية: أن الله تعالى يقول: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ١٢٢]، وكذا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [المنحنة: ١١]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ١٠١]، فلما أمر بمودتهم كان شهادة لهم بأنهم غير محادين لله ورسوله، وأنهم غير أعداء لله ولا للمؤمنين. وكذا آية المباهلة، فالأمة مجمعة على أنه لم يدع ﷺ إلا علياً، وفاطمة، والحسين.

وفي هذه الآية دلالات:

منها: أن الحسين أولاد رسول الله ﷺ.

ومنها: أنه أخرجهم يتوسل بهم، ولا يتوسل إلا بالخيرة.

ومنبع الفوائد . محقق (ج ٧ / ص ٦) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد . محقق (ج ٩ / ص ٩٤) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج ٣ / ص ٢١٠) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (ج ١٧ / ص ٤٩٦) لوامع الأنوار (١ / ١٢٦ - ١٢٧) ط ٢.

ومنها: أنهم أخصّ الناس به وأحبهم؛ لأنّ المقام مقامٌ محدّد، فهو لا يُضحى بنفسه وأخصّ الناس وأقربهم، وأحبهم إليه، ويعرضهم للهلاك إلّا وهو على يقين، واطمئنان من أمره، ولا شكّ أن من اجتمعت فيهم هذه الفضائل أنهم في سبيل النجاة، وأن من اقتدى بهم فقد استمسك بالعروة الوثقى.

وأما الروايات التي أجمعت عليها الأمة:

فمنها حديث الثقلين: وهو قوله ﷺ: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبدا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، إنّ اللطيف الخبير نبأني أنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض))^(١).

(١)- ممن روى حديث الثقلين والتمسك من أهل البيت (ع) وشيعتهم (ض): الإمام زيد بن علي عليه السلام في المجموع [٢٦٦/٢] رقم (٦٤٤) عن أمير المؤمنين، والإمام الاسم بن إبراهيم عليه السلام في مجموع كتبه (الإمامة) ١٨٥/٢، والإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في الأحكام ٢٤/١، والإمام الرضا عليه السلام في الصحيفة ص ٦٢ رقم (٦٣)، والإمام أبو طالب عليه السلام في الأمالي ص ١٤٧ رقم (١١٥)، ومحمد بن سليمان الكوفي في المناقب ٩٨/٢ رقم (٥٨٤)، والحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل ١٤٩/١ رقم (٢٠٣)، وغيرهم.

وممن رواه من العامة: مسلم في صحيحه [١٨٧٣/٤] رقم (٣٦-٢٤٠٨)، والترمذي: في صحيحه [٦٣٣/٥] رقم (٣٧١٣)، والنسائي: في السنن الكبرى [٣١٠/٧] رقم (٨٠٩٢)، وابن خزيمة: في صحيحه [٦٢/٤] رقم (٢٣٥٧)، وابن حبان: في صحيحه بترتيب ابن لبان الفارسي [٣٣٠/١] رقم (١٢٣)، وابن أبي شيبة في مسنده [١٠٨/١] رقم (١٣٥)، وأحمد: في المسند [١٧٠/١٧] رقم (١١١٠٤)، والبيهقي: في السنن الكبرى [٢١٢/٢] رقم (٢٨٥٧)، والدارمي: في سننه [٢٠٩٠/٤] رقم (٣٣٥٩)، وابن الجعد: في مسنده [٣٩٧/١] رقم (٢٧١١)، وعبد بن حميد: في المنتخب [٢١٤/١] رقم (٢٤٠)، وابن أبي عاصم: في السنة [٣٥١/٢] رقم (٧٥٤)، وأبو يعلى: في مسنده [٢٩٧/٢] رقم (١٠٢١)، والبزار: في مسنده (البحر الزخار) [٨٩/٣] رقم (٨٦٤)، والطبراني: في الكبير [٦٥/٣] رقم (٢٦٧٨)، والحاكم: في المستدرک [١٧٢/١] رقم (٣١٩)، والدارقطني: في المؤتلف والمختلف [١٠٤٦/٢]، والطحاوي: في مشكل الآثار [١٣/٥] رقم (١٧٦٠)، وأبو الشيخ الأصبهاني في العوالي [١٦٠/١] رقم (١٩)، وأبو نعيم: في حلية الأولياء [٣٥٥/١]، وابن المغازلي في مناقبه [٤٤/١] رقم (٣٣)، والبغوي: في شرح السنة [١١٨/١٤] رقم (٣٩١٣)، والحاكم الترمذي: في نوادر الأصول [٢٥٨/١]، وغيرهم كثيرون.

وهذا الحديث من الأحاديث المتواترة، التي أجمع على روايتها الشيعة وأهل السنة، ففي هذا الحديث دلالة على أنَّ الْمُتَمَسِّكِينَ بِهِمْ هُم أَهْلُ الْحَقِّ، من وجوه: منها: أَنَّهُ حَكَمَ عَلَى الْمُتَمَسِّكِينَ بِهِمْ بِعَدَمِ الضَّلَالِ.

ومنها: أَنَّهُ قَرَنَهُم بِالْقُرْآنِ، وأخبر أَنَّهُمْ لَا يَفَارِقُونَهُ وَلَا يَفَارِقُهُمْ، وهو كلام الله الذي لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، وَلَا مِنْ خَلْفِهِ.

ومنها: حديث السفينة: وهو قوله ﷺ: ((أهل بيتي كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق وهوي))^(١)، وهذا نصٌّ صريح في أَنَّهُمْ أَهْلُ الْحَقِّ.

وقد روى هذا الحديث، واعترف به جميع طوائف الشيعة، سيما الزيدية، والإمامية، والكثير من أهل السنة.

وفي حديث الثقلين: دلالة على أنَّ المراد بأهل البيت في أهل الكساء ذرية رسول الله ﷺ، ولو أراد أولاد علي من فاطمة وغيرها؛ لاكتفى في دخول الكساء بفاطمة وعلي ﷺ، مع أن آية المباهلة، وأحاديث: أهل بيتي، وعترتي، تبين أنَّ المراد: ذرية رسول الله ﷺ، ولا ننكر فضلهم، فلهم الفضل العظيم، ولأولاد فاطمة ﷺ زيادةٌ مزية، وقد كان علي ﷺ يفضل الحسين علي سائر أولاده، ويقول: إِنَّهُمَا ذَرِيَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(١)- ممن روى حديث السفينة من أهل البيت (ع) وشيعتهم (ض): الإمام الرضا ﷺ في الصحيفة، والإمام القاسم بن إبراهيم ﷺ في مجموع كتبه ٢/ ٢٢١، والإمام الهادي إلى الحق ﷺ في الأحكام ١/ ٢٤، والإمام أبو طالب ﷺ في الأمالي ص ٢٠٠ رقم (١٣٧)، ومحمد بن سليمان الكوفي في المناقب ٢/ ١٤٦ رقم (٦٢٤)، والشهيد حميد في الحقائق ١/ ٦، وغيرهم.

وممن رواه من العامة: الطبراني في الكبير [٣/ ٤٥] رقم (٢٦٣٦)، وأحمد في الفضائل [٢/ ٧٨٥] رقم (١٤٠٢)، والحاكم في المستدرک [٢/ ٣٧٣] رقم (٣٣١٢)، وابن أبي شيبه في المصنف [٦/ ٣٧٠] رقم (٣٢١١٥)، والبزار في مسنده [٩/ ٣٤٣] رقم (٣٩٠٠)، وأبو نعيم في حلية الأولياء [٤/ ٣٠٦]، والكنجي في الكفاية (ص ٣٣٩)، وابن عدي في الكامل [٣/ ١٣٧]، وابن المغازلي في مناقبه [١/ ١٨٧] رقم (١٧٣)، والقندوزي في نبايع المودة [٣٥]، والمحجب الطبري في الذخائر [٢٠]، والدولابي في الكنى والأسماء [١/ ٢٣٢] رقم (٤١٩)، والأجري في الشريعة [٥/ ٢٢١٤] رقم (١٧٠٠)، وأبو الشيخ الأصبهاني في كتاب الأمثال في الحديث النبوي [١/ ٣٨٤] رقم (٣٣٣)، والرازي في مفاتيح الغيب [٢٧/ ٥٩٦] تفسير الشورى، وأبو الحسن الدارقطني في المؤلف والمختلف [٢/ ١٠٤٦]، والخطيب البغدادي في المتفق والمفترق [١/ ٦٧٦] رقم (٣٩٢)، وغيرهم.

ويكفي هذه الذرية أنها من ماءٍ خرج من فاطمة، وعلي، وفاطمة من ماء خرج من رسول الله ﷺ، ومن خديجة، فهم من أزكى الرجال، وأطهر النساء. وأن الله تعالى شرع الصلاة عليهم في كل الصلوات، فلو لم يكن لهم إلا هاتين الفضيلتين لكفت من يريد الحق أن يتمسك بهم، ويأخذ دينه عنهم. مع أن سائر الفرق يتمسكون بعلماء لم يرد فيهم شيء مما ورد في أهل البيت، كالشافعية، والحنبلية، والمالكية، والحنفية، وغيرهم. وهذه سنة الله تعالى في الأنبياء المتقدمين ﷺ جعل الله سبحانه في ذريتهم الهدى والنور.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [٢٣] ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٤﴾ [آل عمران: ٣٤] وقال في إبراهيم صلوات الله تعالى عليه وعلى آله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُمْ مُهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [الحديد: ١٢٦]، وقال في ذرية يعقوب عليه السلام: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٧].

فهل يُتصور في سيد المرسلين أن يكون الهدى والنور في غير ذريته، وتكون ذريته على ضلال! هذا ما تمجه الأسماع، ولا تقبله العقول.

هذا، ومن اطلع على تواريخهم وسيرهم، يعرف أنهم حجج الله تعالى على عباده، وأنهم أهل الحق، والفرقة الناجية، فإنهم لا زال العلم في بيوتهم، وفي ذرائعهم، والهدى والنور، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، كما قال الله سبحانه: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وكما قال الله سبحانه: ﴿وَلَتَكُنْ مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠].

فإنهم لا زالوا ولن يزالوا على هذا، كما قال النبي ﷺ: ((أهل بيتي كالنجوم كلما أفل نجم طلع نجم))^(١)، ((أهل بيتي أمان لأهل الأرض، والنجوم أمان لأهل السماء، فإذا ذهب أهل بيتي من الأرض أتى أهل الأرض ما يوعدون، وإذا ذهبت النجوم من السماء أتى أهل السماء ما يوعدون))^(٢)، ((إنَّ عند كلِّ بدعة تكون من بعدي يُكاد بها الإسلام، ولياً من أهل بيتي موكلاً، يذب عنه، يعلن الحق وينوره، ويرد كيد الكائدين؛ فاعتبروا يا أولي الأبصار، وتوكلوا على الله))^(٣).

فتدبر يا أخي، وتفكر إن كنت تريد النجاة، وأتباع الحق؛ فَحَكِّمْ عَقْلَكَ هل تجد ذريةً من ذراري الصحابة مثل هذه الذرية؟! أنسابهم محفوظة، والعلم، والهدى، والنور لا زال في ذراهم.

وقد ورد في علي، وفاطمة، والحسين خاصة، وفي أهل البيت عامة من الفضائل ما يستغرق مجلدات من رواية الشيعة وأهل السنة.

وكذا ورد في بعض أفرادهم من البشارات مثل ما ورد في زين العابدين، وولديه الباقر، وزيد بن علي، والنفس الزكية، والفخي، ومحمد بن إبراهيم بن إسماعيل، وأخيه القاسم بن إبراهيم، وحفيده الهادي يحيى بن الحسين، والناصر الأطروش،

(١)- ممن روى أحاديث النجوم والأمان من آل محمد ﷺ: الإمام الهادي في الأحكام ٢٤/١، والإمام الرضا في الصحيفة ص ٦١ رقم ٥٧، والإمام أبو طالب في الأمالي ص ١٩١ رقم (١٣٢)، والإمام المنصور بالله في الشافي (٤٩/٢) ورواه الإمام الحجة مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي (ع) لوامع الأنوار - (ج ٢ / ٩٧) ط ٢، وغيرهم.

ورواه من العامة بمثله أبو بنحو: المتقي الهندي في الكنز [١٠٢/١٢] رقم (٣٤١٨٨) عن سلمة وعزاه لابن أبي شيبه ومسدد والحكيم وأبي يعلى والطبراني وابن عساكر. والمحجب الطبري في الذخائر ص ١٧، وأحمد في الفضائل [٦٧١/٢] رقم (١١٤٥)، والحاكم في المستدرک [٤٩٦/٢] رقم (٣٦٧٦)، والطبراني في الكبير [٢٢/٧] رقم (٦٢٦٠)، الرويان في مسنده [٢٥٨/٢] رقم (١١٦٤)، وابن الأعرابي في معجمه [٩٧٧/٣] رقم (٢٠٢٠)، والمناوي في فيض القدير [٢٩٧/٦] رقم (٩٣١٣)، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول [٦١/٣]، وغيرهم.

(٢)- درر الأحاديث النبوية بالأسانيد اليعقوبية - (ج ١ / ص ٦١) التحف شرح الزلف - (ج ١ / ص ٣٧٣) رواه الإمام الحجة مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي (ع) لوامع الأنوار (٥٢٧/١) ط ٢ بلفظ: ((أهل بيتي أمان لأهل الأرض كما أن النجوم أمان لأهل السماء))، وانظر التخریج السابق.

(٣)- لوامع الأنوار للإمام الحجة / مجد الدين بن محمد المؤيدي (ع) - (ج ١ / ص ١٤) وقال: رواه الإمام الناطق بالحق أبو طالب (ع) في أماليه، بسنده إلى جعفر الصادق بن محمد الباقر، عن أبيه، عن جده، عن علي (ع) والإمام المنصور بالله ﷺ في شرح الرسالة الناصحة (٢٨٣/١).

وكذا ما وقع لكثير منهم، ومن شيعتهم من الكرامات: من استجابة دعائهم، ومن الروائح الطيبة الصاعدة من قبورهم، والأنوار التي تهبط على قبورهم، وكرامات كثيرة، بعضها كالمعجزات، وهذه مما تزيد الأدلة تأييداً.

ومن أراد الاطلاع على ما ورد فيهم عن النبي ﷺ؛ فليطالع لوامع الأنوار لمولانا وسيّدنا مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي حفظه الله تعالى؛ فإنه يجد فيها ما لا يبقى له بعده شك ولا ريب.

فإن قيل: أهل البيت قد تفرقوا في البلدان، واختلفوا اختلافاً كثيراً، ويقرب أن قد ذهب إلى كل مذهب منهم طائفة، ولا يمكن أن يكونوا كلهم على حق مع تناقض أقوالهم، وتباين مذاهبهم، فما المخرج؟! وكيف يعرف الحق من يريده؟! **فالجواب وبالله تعالى التوفيق:** أنه يعرف الحق بإجماعهم في أي عصر، وقد كانوا في الزمن الأول قليلين مجمعين على العقيدة، وعلى عقيدة واحدة في زمن الإمام زيد بن علي عليه السلام مطابقة لما أسسه لهم جدهم علي بن أبي طالب عليه السلام في نهج البلاغة.

انظر لِمَا في كتاب الإيمان، وكتاب الصفوة للإمام زيد بن علي عليه السلام وما في كتاب الإهليلجة للإمام جعفر الصادق عليه السلام مطابقتها في نهج البلاغة، فمن هذا حذوهم، وأخذ دينه عنهم، فهو الحجة في زمانه، ومن أخذ دينه من غيرهم فهو دين مستورد غير دينهم في الأصول، والفروع في المسائل العملية، لكن المخطئ فيها معذور؛ لأن أدلتها ظنية، وإذا بحثت في كتب الزيدية وجدتهم على عقيدة واحدة من لدن علي بن أبي طالب صلوات الله عليه إلى زمننا هذا، فهؤلاء هم حجج الله تعالى على عباده في كل زمان.

والذين أخذوا دينهم عن غير آبائهم، وعن غير أهل بيت نبيهم؛ فدينهم مستورد غير دين أهل البيت.

فالزيدية هم الذين أخذوا دينهم في العقيدة عن علي والحسين وأولادهم، وتطابقت عقيدة أولهم وآخرهم، ويعززونها بالأدلة العقلية، والنقلية، التي لا يبقى معها شك، ولا ريب، ومن اطّلع عليها وجدها كافية،

شافية، ويحيبون على كل شبه المخالفين، بما يشفي صدر طالب الحق، ولا يبقى له شك، ولا ريب، ومن شك فيما نقول بحث كتبهم.

أما في المسائل الفرعية التي المخطئ فيها معذور؛ لأن أدلتها ظنية، فلكل إمام أنظار، وهم متفقون في أكثرها، والقول قول من اعتمد على آبائه في الأصول، والفروع؛ لأن الأدلة المتقدمة لم تُخص ولم تُخصص.

هذا، وأما ما يدعيه سائر فرق الشيعة غير الزيدية، أمّا متمسكة بأهل بيت رسول الله ﷺ، فذلك ذهاب إلى سراي ببيعة؛ لأنهم انتموا إلى عدد معدود من أولاد الحسين، ورفضوا أولاد الحسن، وسائر أولاد الحسين غير ذلك العدد، والنبي ﷺ يقول: ((إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي))، ولم يقل: واثنى عشر منهم، ويقول: ((مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح))، ولم يخصص.

وليس بين زين العابدين، والباقر، والصادق، والكاظم، والرضا عليه السلام وبين سائر أهل البيت خلاف ولا نزاع، بل علماء الزيدية ينتمون إليهم، وهم من مراجعهم الكبار، وهم من أكابر علماء الزيدية، وكتبهم طافحة بالرواية عنهم، ونقل مذهبهم، وأقوالهم، ورواياتهم، ولا يعترفون بصحة كلما يرويه عنهم هؤلاء الذين يزعمون أنهم ينتمون إليهم، وأهل البيت أعرف بمذهبهم من الذين يزعمون أنهم من أتباعهم وشيعتهم.

هذا، وأما بقية أئمتهم وهم محمد بن علي، وعلي بن محمد، والحسن العسكري عليه السلام فلم تشتهر عنهم روايات، ولم نعرف لهم كتباً، ويعد أن يكونوا على خلاف ما كان عليه آباؤهم رضوان الله تعالى وصلواته وسلامه عليهم وعلى جميع أهل البيت الطاهرين.

فإن قيل: إن الله تعالى يقول: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ...﴾ [الاحزاب: ٥]، فيلزم أن من أخطأ في عقيدته بعد ما قد بذل الوسع أن الآية تشملها، وأنه معفو عنه، وقد قلتم: إنه لا نجاة إلا باتباع الحق واعتناقه.

فالجواب والله الموفق للصواب من وجوه:

الأول: أي لم أقل من تلقاء نفسي، ولكن الله سبحانه وتعالى هو الذي قال وأقسم أن الإنسان خاسر إلا من استثناهم، والله لم يستثن إلا المؤمنين، العاملين، المعتنقين للحق، وسيأتي في حقيقة الإيمان أن الضال خارج عن حقيقته.

الثاني: أن الآية وردت خطاباً للمؤمنين؛ لأنه بضمير الخطاب، ولسياق الآية وهو: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ... الخ﴾ [الأحزاب: ١٥]، والكفار ليسوا بإخوان في الدين، فدل على أن المراد الخطأ في العمل؛ لأنه خطاب للمؤمنين الذين قد ثبت إيمانهم، ولأنه في سياق العمل، ولأنه قال: ﴿فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ﴾ ولو أراد أن يشمل الخطأ في العقيدة لقال: فيما أخطأتم فقط، وبدون به؛ لأنَّ المفعول به - وهو قوله: به - ليس نفس الفعل.

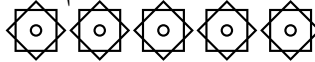
وأما الخطأ في العقيدة، فإن العقيدة نفس الخطأ، والخطأ نفس العقيدة، فدل على أن المراد فيما أخطأتم يا مؤمنون في فعله، ولأنه إذا كان خطاباً للمؤمنين كما بينا فالمؤمنون ليسوا مخطئين في عقيدتهم، بل ربما في بعض أفعالهم، وتروكهم. هذا، ولا يشمل كل خطأ، ولا كل من أخطأ لأنه قال: ﴿فِيمَا أَخْطَأْتُمْ﴾ ولم يقل: فيما تخطئون فدل على العفو على خطأ قد مضى بعينه ولم يدخل الخطأ المستقبل في العفو ولا غير المخاطبين.

الوجه الثالث: أن الذين يشبهون الله، أو ينسبون إليه المخازي، والقبائح، والعيوب يعبدون هذا الذي هو على معتقدتهم، وهو غير الله، فقد عبدوا غير الله، وسيأتي في تفسير آية المشيئة تبين أن الله لا يغفر الشرك، سواء كان خطأ أم عمداً، ويؤيده ويؤيد كل ما ذكرنا قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ۝ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يُحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً ۝ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزَنَّهُمْ ۝ ذَٰلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمَ بِمَا كَفَرُوا وَتَّخَذُوا آيَاتِي وَرُسُلِي هُزُوًا﴾ [التفها: ١٧].

الوجه الرابع: أن وقوع مثل هذا السؤال المفروض بعيد غاية البعد، فليس من خرج عن الحق قد بذل الوسع، وإن قال؛ لأن الله يقول: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧]، ويقول: ﴿إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ [التفد: ٢٩]، ويقول: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢]، أي مخرجاً من الضلال، ويقول: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٢٩]، ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ١١٣]، ولم يتركنا الله في تيه وعمى، بل أوضح الله السبل، وبين الحجج، ولم يظهر من أي فرقة من الفرق أنهم بذلوا وسعهم في معرفة الحق، بل قابلوا أهل الحق بنحو ما قوبلت به الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم كما قد ذكرنا.

هذا، وقد يحصل بعض تكريرات لبعض الأدلة في الكتاب، وسببها أن بعض الأدلة يكون فيه دلالة في المسألة الأولى، والمسألة الأخرى، والإحالة على ما مضى قد لا يفهمها بعض الطلبة، وبعضها كان لي كتاب متقدم فيه جواب على سؤال ورد من بعض البلدان، فأعجب به بعض الطلبة، ورجحوا أن يضموا بعض المواضيع التي فيه مع هذا، وإن حصل فيه بعض تكرار؛ لأن في كل موضع زيادة فائدة ليست في الآخر.

وهذا أوان الشروع في المقصود، ومن الله تعالى نستمد العون والتأييد، وأن ينفع به إخواني المؤمنين، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، متقبلاً مذكوراً ليوم الدين.



كتاب التوحيد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- ١- الحمد لله في بدء النّظام وفي ختم المقالات لا يُحصى- له عدد
- ٢- ولا له أمد تُنهيهِ غايته ولا تُحيطُ به الأقاليم والمدد
- ٣- وهو الذي خلق الأشياء وأبدعها ولا يُشاركه في خلقها أحد
- ٤- ولا له خالق رب فيعبده ولا له أول حقاً ولا أمد
- ٥- وليس جسماً له جرم ولا عرضاً وليس نوعاً ولا جنساً له عدد
- ٦- ولا يُشابهه شيءٌ وليس له أمٌ وصاحبةٌ كلاً ولا ولد

هذا شروع في باب التوحيد، وفي هذه الأبيات ثلاث مسائل:

الأولى: إثبات الصانع، الثانية: نفي التشبيه، الثالثة: إثبات القدم، وأنه لا يجوز عليه الفناء والعدم.

ولما كان الله لا يُعرف بالعيان، وإنما يعرف بالنظر في مخلوقاته التي تدل على وجود صانعها لزم أن نقدم موضوعاً في استحسان النظر، ووجوبه، ثم نشرح المسائل الثلاث.

فتقول: اعلم أيها الطالب للنجاة الذي يحب لنفسه الخير، ويكره لها جميع أنواع الشرور، الذي يُتعب نفسه في هذه الدار، ويتحمل فيها المشقات الشاقة، التي يُبْهَظُ حملها، بل قد يُعَرِّضُها للأخطار والمهالك، من أجل طلب خير مرجو، قد يصيبه وقد لا يصيبه، من أجل خير حقير تنتهي مدته، وتنقضي عدته، عما قليل تفارقه.

وإذا أصابك مرضٌ أو عَرَضٌ فإِنَّكَ تَبْذُلُ الغالي والرخيص في محاولة الخلاص مما أصابك، وتبحث عن الأطباء الذين لهم مهارةٌ كاملة في معرفة الأمراض والدواء الناجح، وتُسافر الأقطار، وتتحمل الحُمالات والمشقات والغربة من أجل رجاء وأملٍ غير مضمون، للتخلص مما أصابك أو أصاب أي

أحبائك، وأنت تعلم أن هذا البلاء مدة ينتهي بانتهائها ولا يدوم.
فاعلم أن الخير الدائم الذي لا يُستطاع أن يُعرف مقداره والوصول إليه وهو
محقق مضمون، والشر الدائم الذي بلغت شدته غايات الغايات،
أحق بأن تبحث عن السبيل التي توصلك إلى هذا الخير الكامل الدائم،
وتصرف عنك هذا الشر الدائم، بكل جد واهتمام.

وأن تبحث عن أهل المهارة والخبرة الكاملة، الأمناء الذين لا يغشونك ولا
يخدعونك، الذين يوصلونك إلى معرفة هذا السبيل، وتبذل كلما يستطاع بذله.
وتنظر إلى أن لك سمعاً، وبصراً، ولساناً، وعقلاً، وأيدياً، وأرجلاً.

وتعرف أنك لست الذي أوجدت نفسك، ولا الذي أوجدت لها السمع،
والبصر، والعقل، واللسان، وأن هذا صنع عظيم، لصانع، قادر، حكيم، بلغ
الغاية في القدرة والإتقان، لو اجتمع الإنس والجن على أن يخلقوا مثله ما
استطاعوا، وكذا الملائكة أيضاً، ولا أن يخلقوا جارحة من هذه الجوارح.

ثم تنظر إلى ما خلق لك في هذه الدنيا من الأغذية، والفواكه، والمستلزمات
التي لا تستطيع أن تحصيها، ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ
لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤].

فإذا عرفت هذا وتفكرت في الأمم الماضية التي عمرت الدور الشاخة،
وحرثت، وجمعت الأموال، ثم أبادها، وأفناها، وأخرب دورها، وأباد أمواتها،
عرفت أن هذا هو الذي بيده الخير كله، والشر كله، وأنه الذي لا يُغلب، ولا
يُقهَر، فإذا كنت تحب الخير، وتكره الشر، فأقبل إلى معرفة هذا الذي تُذهل
العقول قدرته البالغة، التي لا يحاط بمقدارها.

واعلم أن الإعراض عنه، والجهل به - وقد أنعم عليك بالنعم التي لفتنا
نظرك إلى التفكير فيها- قبيح، وعيب كبير، وأن النظر في معرفته واجب يقبَح
الإخلال به، تعرف هذا البهائم - فضلاً عن العقلاء- فإنها تُقبل إلى من أحسن

إليها، وتعرفه، وتنفّر عن من أساء إليها وتُكرّه، وكذا الأطفال.

سيما إذا أرسل إلينا رسولاّ جامعاً لخصال الكمال، وأيّده بالمعجزات التي لا يُطيقها البشر، يدعوننا إلى الخير العظيم، ويحذرننا من الشر الذي لا يشبهه شر، فإنّ الإعراض عن النظر في دعوته في غاية القبح من جهتين:

الجهة الأولى: الإعراض عن دعوة رسول هذا المنعم العظيم.

الجهة الثانية: تعريض النفس للعذاب الشديد الدائم، فإنه في غاية القبح.

فثبت بهذا وجوب النظر في دعوة هذا الرسول، فنؤمن بها إذا كان صادقا، أو لا نؤمن بها إن كان كاذبا، فثبت بهذا وجوب النظر.

وقد أنكر الأشاعرة وجوب شكر المنعم، ووجوب النظر العقليين، وشككوا فيهما، وسنوردها إن شاء الله بصورة الفنقلة، ونجيب عنها، ونحتج على وجوب الشكر الذي يوجب النظر.

فنعول: لا شك أن بيّن من أحسن إلى رجل، وتابع إليه الإحسان، ثم احتاج، أو طلب منه حاجة يسيرة، وبيّن من طلبه تلك الحاجة، ولم يقع منه أي إحسان فرقا جليا؛ لأنّ العقلاء يلومونه في الأول دون الثاني إن لم يقضها وهو مستطيع، وهذا معنى الوجوب العقلي، وهو استحقاق الذم، وإنكاره إنكار للضرورة.

فإن قيل: إنما يجب مع الطلب، فمجموع الأمرين يوجب الشكر.

قيل له: الطلب ليس له أي تأثير، وإنما التأثير للنعمة كالدين، والوديعة مع أنه قد طلب بإرسال الرسل وإنزال الكتب.

ألا ترى أن من طلب -وليس له أي هذه ونحوها مما يوجب لصاحبها حقاً- لم يثبت له أي شيء، فالنعمة هي التي أوجبت لصاحبها حق الطلب، ولا يسقط الحق بتركه كالدين سواء سواء، غاية الأمر أنه يتضيق بالطلب.

فإن قيل: لا يجب النظر إلا إذا علمنا أن ما وصل إلينا من المنافع نعمة، وهو يحتمل الاستدراج، ولا نعرف أنها نعمة إلا إذا عرفنا الله، وأنه عدل حكيم غني،

ولا نعرف هذا إلا بالنظر، فيلزم الدَّور.

قيل له: يلزم النظر مطلقاً، لنعرف هل هي نعمة؟ فنؤدي ما يجب علينا من الشكر، أم استدراج؟ فنكون مطمئنين من ترك الشكر؛ لأنه لم يجب فنؤديه. وهذا على فرض تسليم الاحتمال؛ لأنَّ الاستدراج إنما يفعله الضعيف العاجز من إيصال ما ظاهره الخير والنعمة إلى من يريد أن يضره به كما يفعله الصياد من وضع الطعام في الشبكة، وما يفعله العدو لعدوه من تقريبه له الطعام الشهوي، وقد وضع فيه السم.

ولا يحتاج إلى هذه الحيلة الضعيفة خالق الكون، وكيف لا ينال غرضاً منّا، وقد خلقنا، وأمرنا تحت إرادته وتصرفه، حياتنا، وموتنا، وسمعنا، وبصرنا، وعقولنا، وظاهرنا، وباطننا، وطعامنا، وشرابنا، وجميع أحوالنا، كيف لا ينال غرضاً حقيراً إلا بهذه الحيلة الضعيفة التي تدل على العجز، وتنافي القدرة، والحكمة؟!

وكلما يُقدَّر من الأغراض التي قد تحصل له منا لا يساوي عشر معشار ما أوصله إلينا من النعم، دع عنك خلقنا، وما يشتمل عليه كل واحد منا من النعم التي لا يساويها العالم ألف مرة من السمع، والبصر، والأيدي، والأرجل، واللسان، والعقل، وغيرها، ويلزم من الاستدراج الحاجة؛ لأنَّ الأغراض الحِكْمِيَّةَ ممتنعة معه، وما أشبه هذا الاستدراج بمن له شجرة عند داره فيها ثمر ضعيف يناله من داره بأسهل الوسائل، ثم بنى داراً عظيماً عندها لينال تلك الثمرة، وما يحصل من الثمر لا يساوي عشر معشار ما يتفق في أساس تلك الدار فضلاً عما ينفقه في بنائها، وإن كانت نعم الله لا تقدر بمقدار، مع أن الواقع قد كشف لنا أنه لم يحصل من الله أي استدراج لا في أنفسنا، ولا في من قد عرفنا ممن قد انقضت حياتهم، وانتهت مُدَّتْهم، ولا قد سمعنا به، ولا حُكِّيَ لنا فيمن مضى قبلنا، وقد كشف لنا التاريخ كثيراً من حيل الملوك، والرؤساء واستدراجاتهم،

ولم نسمع به في رب العالمين.

ومن الأدلة على وجوب شكر المنعم أننا عبيد مملوكون لله، ولم نر شيئاً استحق به الملكية سوى خلقه لنا مع ما اشتمل عليه الخلق من المنافع العظام، مثل: السمع، والبصر، والعقل، و اللسان، وغيرها، وليس الخلق لغرض راجع إلى نفسه؛ لأنه غني بل لغرض راجع إلينا وهو النعمة والإحسان، فإذا استلزمت هذه النعمة الملكية، والعبودية فبالأولى الشكر.

وإذا تأملت القرآن، وبعض ما ورد في السنة وجدته يجعل الطاعات والعبادات كلها شكراً، ويوجبها لأجل الشكر؛ لأنه يذكر النعمة، ثم يستنكر عدم الشكر عليها ويوبخ، ولا فائدة في ذكر النعم وتعدادها ثم يستنكر ويوبخ على عدم الشكر عليها لو لم تكن هي توجب الشكر، ولو كانت العقول لا تدرك ذلك كان ذكرها عبثاً عريئاً عن الفائدة قال تعالى: ﴿لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ﴾ [النمل: ١٤]، ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعاً بَصِيراً﴾ [إنا هديناه السبيل إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً] ﴿٣﴾ [الإنسان]، ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ [التل: ١١٢]، ﴿لَا يَلَاِفَ قُرَيْشٍ﴾ [إيلافهم رحلة الشتاء والصيف] ﴿٢﴾ فليعبدوا ربَّ هذا البيتِ ﴿٣﴾ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ [إفريش]، ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]، ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧]، ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا وَآتَاكُمْ مَا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ٢٠]، ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: ١٥٢]، ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ

إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴿١٧﴾ [إبراهيم: ١٧]، ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرحمن: ١٠]، وقال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كَرْهًا وَوَضَعَتْهُ كَرْهًا وَحَمَلُهُ وَفَصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥]، فلولا أن نعمة الوالدين هي العلة في وجوب شكرهم لم يكن لقوله: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كَرْهًا﴾ [الخ، فائدة].

وقال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفَصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ ﴿١٤﴾ وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا ﴿١٥﴾﴾ [النمل: ١]، بدأ بذكر نعمة الأم أولاً، ثم أمرنا بالشكر عليها، ولم يرخص لنا في ترك الشكر، وإن دعوانا إلى الكفر.

وقال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: ٢٣]، فجعل مودة القربى جزاء نعمة النبي ﷺ.

وقال النبي ﷺ: ((أحبوا الله لما يغذوكم به من نعمه، وأحبوني لحب الله، وأحبوا أهل بيتي لحبي))^١ وهذا نص صريح، فجعل ما يغذونا به من النعم هو العلة في وجوب حب الله، وحب النبي وأهل بيته صلى الله عليه وعلى آله الطاهرين وسلم.

وقال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، إلى أن قال: ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٤]، فجعل تربيتهما هي العلة في التوصية بهما.

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ لِنَسْأَلَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨]، وأي فائدة في

(١) - تيسير المطالب - (ج ١ / ص ٣٤٠) مناقب أمير المؤمنين (ع) للكوفي - (ج ٢ / ص ١٥٤) لوامع الأنوار - (ج ١ / ص ٤٩١) شعب الإيمان للبيهقي - (ج ٣ / ص ٤١٨) حلية الأولياء - (ج ٣ / ص ٢١١) فضائل الصحابة - (ج ٢ / ص ٩٨٦) العلل المتناهية - (ج ١ / ص ٢٦٧) بحر الفوائد المسمى بمعاني الأخيار للكلاذبي - (ج ١ / ص ٢).

السؤال عنه لو لم يكن موجبا للشكر عليه.

وقال تعالى: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ﴾ (٣٢) وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ ﴿٣٣﴾ لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ (٣٥) وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ﴾ (٧١) وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾ (٧٢) وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبُ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ (٧٣) وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ قَوْمٌ أَنْ يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ﴾ (المائدة: ١١)، ونحو ذلك في القرآن كثير.

[المسألة الأولى في إثبات الصانع]

إذا عرفت هذا فليس لنا طريق إلى معرفة المُرسِلِ بالمشاهدة، ولو كان يُعرفُ بالمشاهدة لم تحتج الرسل إلى المعجزات، فليس لنا طريق إلى معرفته إلاَّ النظر فيما خلق وأودع في هذا العالم من الأجسام والأعراض؛ أمَّا حدوث المشاهدات اليومية فهو مدرك ضروري لا يحتاج إلى نظر، وأما غيرها فلا يمكن إثبات حدوثه إلاَّ بالنظر لأننا لم نشاهد خلق السموات والأرض والجبال والبحار والشمس والقمر والكواكب، ولا يمكننا أن نَحْتِجَّ على حدوثها وخلقها بنحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (الرعد: ١٦)، ﴿لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾ (غافر: ١٥٧)، ونحوها على الكفار الملحدِين، والذين ينكرون حدوث العالم، وينكرون الرب جل وعلا؛ لأنَّ كلامه تعالى لا يكون حجة إلا إذا ثبت وجوده، وأنه عدل حكيم، ولا يثبت ذلك إلا إذا ثبت حدوث العالم فيلزم الدَّور؛ لأنَّ حدوث العالم مترتب على إخباره، وحجية إخباره مترتبة على معرفة وجوده عدلاً حكيمًا، ومعرفة وجوده مترتبة على حدوث العالم والدعاوى - مجردة عن البرهان - لا

تثبت بها حجة، وإلا لزم صحة دعوى من ادعى قدم العالم، ومن ادعى حدوثه، فيلزم أن يكون العالم محدثاً قديماً وهو محال، ولهذا ندبنا الله سبحانه إلى النظر والتفكير في كثير من آي القرآن كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [التكويّن: ١٧]، ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ﴾ [عبس: ٢٤]، ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا﴾ ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ﴾ ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، ونحوها.

فنظرنا إلى اختلاف السموات، والأرض، والجبال، والبحار فإذا هو يدل على حدوثها، وعلى أنه محال أن يكون العالم قديماً مع هذا الاختلاف، وأنه لا بد لها من صانع خلقها، وخالف بينها، ووجدنا الاختلاف في مقاديرها، وألوانها، ومحالها، وغير ذلك.

بيانه: أنا وجدنا جبلاً طويلاً، وجبلاً قصيراً، وعريضاً، وغير عريض، ووجدنا الطويل كان يمكن أن يكون قصيراً، والقصير كان يمكن أن يكون طويلاً، وكذا العريض والدقيق، وهذا الإمكان ضروري لا شك فيه، ولا مخصص لجعله على مقدار دون مقدار إلا اختيار صانعه.

وكذا الأرض إذا كان مقدار عرضها ألفي ميل مثلاً فيجوز في العقول أن تكون أكثر وأقل، ولا مخصص لجعلها على مقدار دون مقدار إلا اختيار صانعها، فثبت أن كل مقدر لا بد له من مقدر يقدره وصانع يصنعه.

وأما الاختلاف في الألوان فلما وجدنا حجراً سوداء، وأخرى بيضاء، وحمراء ونحو ذلك.

وطينة بيضاء، وسوداء، وحمراء، وصفراء، وكان يمكن أن تكون السوداء بيضاء والعكس، ولا يجوز أن تكون البيضاء بيضاء -وهو يجوز العكس- إلا بمخصص، واختيار مختار، ولم نجد شيئاً أوجب هذا الاختلاف إلا الصانع المختار. وكذا وجدنا حجراً صلبة ملساء، وغير ملساء، وحجراً غير صلبة خشنة، وغير خشنة، فلا بد من مخالف خالف بينها.

وأما الاختلاف في المَحَالِّ فإننا وجدنا السماء مرتفعة، والأرض منخفضة، ووجدنا الجبل في محل والصحراء في محل، وكان من الممكن أن تكون الصحراء محل الجبل، والجبل محل الصحراء، والسماء منخفضة، والأرض مرتفعة، ولا نخصص، فهذه الصفات والأعراض التي أوجبت حدوث الأجسام والأعراض، وأن لها صانعاً مختاراً.

وقد أشار الله سبحانه إليها في القرآن نحو قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ۖ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ۚ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ۖ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ۖ﴾ [الغاشية، ١٠]، فدلنا على أن الاختلاف في الكيفيات دليل على أنه لا بد لها من صانع، وإلا كانت الآية عرية عن الفائدة، وكذا قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ۚ وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَأَلْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ ۚ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ۚ﴾ [افطرا، ١٣]، فنبهنا على أن الاختلاف يدل على حدوثها، وعلى قوة صانعها، وعلمه بكيفية الصنع وحكمته.

وأيضاً: فإنَّ العالمَ أجساماً، وأعراضاً، فالجسم: هو الذي يشغل المكان طويلاً وعرضاً وعمقاً، والأعراض: صفات ذلك الجسم، كالحرارة والبرودة، والرطوبة واليبوسة، والصَّلابة والرخاوة، والخشونة والملاسة، واللذة والألم، والشهوة والنفرة، والمحبة والكراهة، والغمُّ والسرور، وكذا سائرهما. فالأجسام لا تخلو: إمَّا أن تكون ساكنة، أو متحركة، ولا يصح أن تكون لا ساكنة ولا متحركة.

والحركة: انتقال الجسم من محل إلى محل. والسكون: لبثه في محل ولو يسيراً. والذي يدل على حدوث الحركة والسكون أنَّ الحركة تكون بعد السكون، والسكون بعد الحركة، فثبت أنه يحصل كل واحد منهما بعد عدمه، وهذا عين الحدوث، فثبت حدوثُهُما، وهما ملازمان للجسم، لا ينفك عن أحدهما، فلزم حدوثُهُ.

بيان التلازم: أن الجسم إذا جازت عليه الحركة جاز عليه السكون، ومن جازت عليه الحركة فلا يجوز أن يخلو عنها، أو عن نقيضها، وهو السكون، فإذا كان ملازماً لأحدهما وهما محدثان لزم أن يكون محدثاً مثلها؛ لأن ما لازم المُحدث مُحَدَّثٌ مثله، وإلاَّ انتفى التلازم.

فثبت حدوث الأجسام، والأعراض؛ لأنَّهما متلازمان، وأنَّ لهما صانعاً، مختاراً؛ لأنَّ الدليل قد أوجب الاختيار، ولا يكون الاختيار لعلة غير حية، ولا قادرة. ودليل آخر على حدوث الأجسام: أنَّ الأجسامَ مُلازِمَةٌ لإمكانِ الزيادة والنقصان، والإمكان ملازم لها، وكذا الجمع والتفريق.

بيان ذلك: أنَّ الجسم إذا كان طوله خمسين ذراعاً، فإنَّه يجوز أن ينقص منه عشرة، فيصير أربعين، وأن يزداد عشرة، فيصير ستين.

وأما الجمع، فإنَّه من المُمكن أن تضم حجراً على حجر، فتصير داراً، وأن تهدمها وتفرق أحجارها، وهذا نفسه عين الزيادة والنقصان. ومعنى الإمكان: أنَّه ليس بمحال.

يبين ذلك ويزيده توضيحاً: أنَّ الأجسامَ بعضُها كبيرٌ، وبعضُها صغيرٌ، وبعضُها متوسط، فالكبيرُ زائدٌ، والصغيرُ ناقصٌ، والمتوسطُ أنقص من الكبير، وزائد على الصغير، فقد حصلت الزيادة والنقصان في المتوسط، والزيادة في الكبير، والنقصان في الصغير.

ومعنى الإمكان: أنَّ الجسمَ قابلٌ لها، لا ينفكُّ عن قبولها، فلو كان لا يمكن ولا يجوز، لزم أن تكون الأجسامُ كُلُّها على مقاسٍ واحد.

فثبت أنَّ الأجسامَ ملازِمَةٌ لجواز الزيادة والنقصان، والجمع والتفريق، والزيادة والنقصان والجمع والتفريق مُحَدَّثَاتٌ، وما لازم المُحدث فهو مُحَدَّثٌ مثله.

[أودليل آخر على حدوث الأجسام]

وهو أن نقول: إنَّ الأشياءَ لا يخلو كلُّ واحدٍ منها: إمَّا أن يكون جائزَ الوجود، أو واجبَ الوجود.

ومعنى جائر الوجود: أنه يجوز عليه العدم والوجود، ولا ينفك عن هذه الصفة.
ومعنى واجب الوجود: أن الوجود لا ينفك عنه، لا في الماضي، ولا في المستقبل، ولا في الحال، ولا يجوز عليه العدم بحال من الأحوال، ولا يثبت لذات أنها جائزة الوجود، أو واجبة الوجود إلا ببرهان.

أمّا الأجسام فقد دللنا فيما مضى أنها مُحَدَّثَةٌ، والمُحَدَّثَةُ جائزة الوجود، وكذا الأعراس؛ لأنها صفات الأجسام، فإذا ثبت حدوث الأجسام ثبت حدوثها.
ونزيده وضوحاً: أن الجسم إذا كان طوله مثلاً عشرين ذراعاً، فكان يجوز أن يكون عشرة أذرع، فإذا جاز فقد جاز على نصفه العدم، وإذا جاز على النصف جاز على الكل؛ لأنه يجوز أن يكون النقص أي نقص النصف من أسفله، ويجوز أن يكون من أعلاه، فإذا جاز النقص -وهو العدم- على الجهتين فقد جاز على الكل، فإذا جاز العدم عليه؛ فوجوده جائز لا واجب، فإذا كان جائزاً فلا يصح ولا يمكن خروجه من العدم إلى الوجود إلا باختيار مختار، فاحتاج إلى صانع.

والصانع لا يخلو إما أن يكون جائز الوجود، أو واجبه.
إن كان جائزاً، احتاج إلى صانع، ولزم إمّا التسلسل، أو التحكم، وكلاهما محال.
والتحكم: أن تقتصر على عدد من الصانعين بدون برهان، فنقول مثلاً:
الرابع، أو الخامس، أو نحو ذلك واجب الوجود، فهذه دعوى باطلة، وتخصيص بدون مخصص، وترجيح بدون مرجح.

والتسلسل: ألا نصل إلى نهاية، ووجود العالم يستلزم النهاية، فيلزم أن تكون الآلهة متتهية وغير متتهية، وهذا تناقض وهو محال، وهذا هو المحال الذي لزم بالتسلسل.

ولم يدل الدليل إلا على صانع واحد فيجب الاقتصار عليه، وأنه واجب الوجود.

[المسألة الثانية نفي التشبيه]

فَتَحَصَّلَ من هذا أَنَّ الذوات ثلاث: الأجسام والأعراض ذاتان، وهما مُحَدَّثَتان. فالجسم: الذي يشغل المكان طولاً، وعرضاً، وعمقاً. والعَرَضُ: الذي لا يستقل بنفسه، ولا بد له من جسم يحل فيه؛ لَأَنَّهُ صفته. وقد دللنا على حدوث الأجسام، فيلزم حدوث الأعراض؛ لَأَنَّهُا صفاتها، ولا تستقل بنفسها، ولا يمكن صفة بدون موصوف، كالألوان، والصلابة، والرخاوة، والرطوبة، واليبوسة، مع أن هذه تَعْدَمُ بوجودِ أضدادها. وأمَّا الحركة والسكون، والشهوة، والنفرة، والمحبة، والكراهة، والإرادة، والظنون، والوهومات، والعلم، واللذة، والألم والسرور، والهم، والغم، ونحوها فحدوثها ضروري، وهما جائزتا الوجود؛ لَأَنَّ الوجود قد تخلف عنهما قبل وجودهما.

والذات الثالثة: ذات الصانع، وهي واجبة الوجود، فلا يصح أن يتخلف عنها الوجود لا في الماضي، ولا في المستقبل، فهو الأول الذي ليس لأَوَّلِيَّتِهِ أَوَّلٌ، والآخر الذي ليس لآخِرِيَّتِهِ آخِرٌ، ولا يُشَابِه المخلوقات؛ لَأَنَّهُ لو شابهها كان مُحَدَّثاً مثلها.

فلا يصح أن يكون في مكان؛ لَأَنَّهُ يكون مُقَدَّرًا، ولا يمكن أن يكون على مقدار دون مقدار، إلَّا باختيار مختار، كما قدمنا. ولا أن يكون له وجه، أو يد، أو عين، أو أي جارحة حقيقة؛ لَأَنَّهُا تكون مُقَدَّرَةً مُكَيَّفَةً.

ولا يجوز أن تكون على مقدار دون مقدار، وهو يجوز عليها مقادير كثيرة، ولا كيفية دون كيفية إلَّا باختيار مختار، فيمكن أن تكون العين صغيرة، وكبيرة، ومتوسطة، وعلى مقادير كثيرة، وأن يكون لونها أسود، أو أخضر، أو أزرق، ولا يمكن أن تكون على لون دون لون، ولا على مقدار دون مقدار إلَّا باختيار مختار.

وكذا الوجه واليدان، لا يمكن أن يكون الواحد منها على مقدار دون مقدار، ولا لون دون لون، وهو يمكن العكس، أو الضد إلا باختيار مختار، فيلزم إذاً أن يكون مخلوقاً ضعيفاً، يتحكم فيه خالقه.

فإن قيل: فإنه قد ورد في القرآن أن له وجهاً وعيناً ويداً وجنباً ونحو ذلك.

قيل له: القرآن عربي، وفي لغة العرب الحقيقة والمجاز، فإن حملناه على حقيقته؛ فهو عين التشبيه، وصار هذا يتناقض مع قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ومع حجج العقول كما قدمنا، وإن حملناه على المجاز لم يحصل التعارض والتناقض، وهو الذي نريد، ويوافق قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وسيأتي لهذا مزيد بحث إن شاء الله تعالى.

هذا ولما كنا قد بينا أنه تعالى ليس بجسم، فلا يصح أن نثبت له صفة من صفات الأجسام، وهي الأعراض المحدثّة؛ لأنها تستلزم الحدوث، فلا نصفه بلون ولا حرارة، أو برودة، أو صلابة، أو رخاوة، أو شهوة، أو نفرة، أو ألم، أو سرور، أو حركة، أو سكون؛ لأنه إذا جازت عليه صفة من هذه الصفات جاز عليه ضدها، ولا مخصص لإحدهما من الأخرى إلا الصانع المختار، فيحتاج إلى صانع، ولزم حدوثه.

ولأنه يلزم أن يكون جسماً؛ لأنها لا تحل إلا في جسم.

ولأن الحركة والسكون محدثتان، فإذا جازت عليه الحركة جاز عليه السكون، ومن جازت عليه الحركة فلا يجوز أن يخلو عنها أو عن نقيضها، وهو السكون، وهما محدثان، فإذا كان ملازماً لأحدهما وهما محدثان لزم أن يكون محدثاً مثلها.

فإذا ثبت هذا فلا يصح أن يقال: إن الله يصعد، أو ينزل، أو ينتقل من مكان إلى مكان، أو أنه في مكان؛ لأنّ اللبث في مكان سكون، والانتقال حركة، فلا بد له إذاً من أحدهما، فيكون ملازماً له لا انفكاك له عنه؛ لأنه لا يعقل من جاز عليه السكون والحركة أن ينفك عنهما، بل لا بد له من أحدهما، وهما محدثان كما سبق، فيلزم حدوثه، مع أن كل محدود لا يعقل إلا متحركاً أو ساكناً.

ولا يمكن أن يشابهه شيء من المخلوقين في صفاته، ولا يشابههم في صفاتهم؛ لأنه لو شابههم للزم أن يكون مخلوقاً، ضعيفاً، عاجزاً، محتاجاً، فيُنزل من مرتبة الإلهية، التي حاز بها غايات صفات الكمال، إلى مرتبة العبودية الضعيفة.

فكيف نَصِفُه بصفة لا يقدر معها على خلق خردلة؟! وهو القادر على خلق كل شيء، ولا يعلم معها إلا أشياء محدودة، وهو عالم الغيب؛ لأنَّ صفات المخلوقين يلزم منها الحدوث، فيلزم ما ذكرنا، ولهذا قال الله سبحانه وتعالى: ﴿يَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ۖ أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا ۗ وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ۗ﴾ [إبراهيم: ١٩]؛ لأنه يلزم منه ما ذكرنا. وأما أنه لا يشابهه أحد في صفاته؛ فلأنَّ الواقع المشاهد عدم المشابهة، وليس أحد يدعي ذلك، فليس أحد يدعي أنه يعلم الغيب، ولا أنه يقدر على كل شيء، ولا أنه لا تخفى عليه المسموعات، والمُبَصَّرَات، ولا أنه قديم لا أول له، بل ذلك معلوم ضرورة.

وأما أنه لا ندَّ له ولا شريك، -أي المذكورة في الآيات- فلاَّته لو كان له شريك لأتتنا رسلُهُ، وكتبُهُ.

ولأنَّه لم يقم برهان إلا على صانع واحد، ولا يُمكن إثبات صانعين، أو ثلاثة، أو أربعة، أو عشرة، ولا أقل، ولا أكثر إلا ببرهان، ولم يقم دليل إلا على واحد، وهذا كاف في إبطال دعوى من يدعي وجود الشريك، وبه يثبت التوحيد.

وأما الدليل على امتناع الشريك، وعدم إمكانه: فلاَّته لو فُرِضَ إمكان اثنين، أو أكثر، فلاَّته يلزم انفصال كل واحد منهما عن الآخر، والانفصال يلزم منه أن يكونا محدودين، وقد أثبتنا فيما مضى أن كل محدود محدث بما لا مزيد عليه، فتبطل إلهيتهما إذاً، وبهذا تعرف أنه لا يمكن القدم إلا لذات واحدة.

ولأنَّه لم يدَّعها أحد إلا فرعون، والنمرود، والمشركون، وكذا دقيانوس، وغيرهم، وهم أجسام وأعراض محدودة مُكَيَّفَةٌ، وقد أوضحنا أنَّ كل ما كان كذلك فهو مُحْدَثٌ، وقد ماتوا وذهبوا.

وأما أصنام المشركين فهي مع ما ذكرنا جمادات، لا تنفع ولا تضر، وكل إله يُدعى فهو محدودٌ مُكَيَّفٌ مثلها، مُحَدَّثٌ جائزُ الوجود، واللَّهُ تعالى واجب الوجود، لا يصح عليه العدم، وهذه مُحَدَّثَةٌ وقد عدمت.

وأما المسألة الثالثة وهي إثبات القدم فقد مر دليلها في آخر أدلة حدوث العالم وهو الدليل على أنه واجب الوجود.

[الجواب على الملاحظة]

٧- تَبَّأَمَنَ قَالَ إِنَّ الطَّبَعَ أَحَدُهَا أَوْ غَيْرُهُ، وَلَصَنَعَ اللَّهُ قَدْ جَحَدُوا

٨- فَفِي تَنَوُّعِهَا أَيْضاً وَحِكْمَتِهَا إِبْطَالُ مَا زَعَمُوا فِيهَا وَمَا اعْتَقَدُوا

٩- فَهَلْ جَمَادٌ لِهَذَا الْكَوْنِ يُحْدِثُهُ؟! لَوْ حَاوَلَ الْعُقَلَاءُ الدَّهْرَ وَاجْتَهَدُوا

١٠- مَعَ اجْتِمَاعِهِمْ فِي خَلْقِ خَرْدَلَةٍ أَوْ ذَرَّةٍ مَا أَطَاقُوهُ، وَإِنْ جَهِدُوا

في هذه الأبيات إبطال ما زعمته الملاحظة من أن الذي أثر في العالم طبع، أو علة، أو نجم، أو فلك، أو نفس فلك، أو غيرها.

أما الحوادث اليومية التي نشاهد حدوثها فحدوثها ضروري لا يحتاج إلى نظر.

وكونها وجدت مختلفة متنوعة محكمة متقنة في غاية الإحكام والإتقان، وعلى قانون الحكمة والمصلحة، ينفي كون المؤثر فيها جماداً كما تزعمه الملاحظة من طبع، أو علة، أو نجم، أو فلك، أو نحو ذلك؛ لأنَّ الإحكام والإتقان يتنافيان مع هذه المؤثرات المزعومة؛ لأنَّ الإحكام والإتقان لا يكون إلا من قادرٍ عالمٍ مختارٍ، حيٍّ، وليس في الجمادات هذه الصفات، ولو كانت الجمادات لها تأثيرٌ - على فرض - لكان عشوائياً.

كيف والجن والإنس والملائكة لا يقدرّون على خلقٍ أضعفَ مخلوقٍ من هذه المخلوقات، مع أنهم قد اتصفوا بالقدرة، والعلم، والاختيار؛ لأنَّ قدرتهم مخلوقةٌ، خصصها خالقها فيما أراد، فكيف بجمادٍ لا يقدر ولا يعلم، وليس له حياة ولا اختيار.

[الحكمة في كون المخلوقات على قوانين وأسباب]

وإنما عَرَّ هؤلاء أَنَّ الله تعالى جعل المخلوقات في هذه الدار على قوانين وأسباب، ليهتدي كلُّ منا إلى ما يريد.

فجعل الحيوانات تتوالد من ذكر وأنثى من ذلك النوع، فمن أراد الإبل عمد إلى ذكر وأنثى منها، وكذا البقر والغنم وسائر الحيوانات.

ومن أراد البرّ، أو الذرة، أو الشعير عمد بذر ذلك المقصود.

ومن أراد الفواكه عمد إلى غرسة من ذلك النوع الذي يريده، ولو لم يجعلها الله تعالى على هذه القوانين والأسباب لم يهتدِ الناس إلى ما يريدون في معاشهم.

وليست هذه أسباباً موجبة، فتارة تُنتج النعجة ذكراً، وتارة أنثى، وقد تنتج اثنين أو ثلاثة، وتارة لا تُنتج، وكذا سائر الحيوانات.

ولو كانت علة موجبة لكان الإنتاج نوعاً واحداً لا يختلف.

وكذا البذور، والأشجار تارة تُنبُت، وتارة لا تُنبُت، وقد تحيي الأشجار المغروسة، وقد لا تحيي، وقد خلق آدم من طين، وحواء من آدم، وعيسى من غير أب، وناقّة صالح من جبل، والجانّ من مارج من نار، فبهذا تعرف أن هذه ليست عللاً موجبة.

هذا، وأما غير الحوادث اليومية من أصناف العالم كالسما، والأرض، والنجوم ونحوها، فالجواب عليهم من وجوه:

الأول: أنا ننكر وجود بعضها فضلاً عن تأثيرها، وليس لهم دليل على وجودها، وإنما هي دعوى مجردة عن البرهان، وكل دعوى بدون برهان فهي باطلة، وإلا لزم التناقض بين من يدعي نجماً ومن يدعي علة، أو طبعاً، أو صانعاً، أو نحو ذلك؛ لأنّ الذي قال: علة مناقض لمن قال: نجماً، وكذا البواقي، وقس على هذا كل دعوى.

الثاني: أنه لا يصح أن يكون العالم مع اختلافه لعلّة واحدة على فرض إمكانه؛ لأنّ العلة ليست صانعة مختارة، حتى توجد أشياء مختلفة كالنار، إنما يلزم منها إحراق ما وقع فيها، أو تؤثر في حرارته، ولا يوجد منها بقر، وغنم، وإبل وكذا سائر الموجودات.

ولا لعلل متفقة كنار، ونار، ونار؛ لأنّ مؤثراتها سواء، فيلزم أن يكون العالم نوعاً واحداً إذا كان المؤثر علة، أو عللاً متفقة.

فإن قالوا: الذي أثر في العالم عللٌ مختلفة، احتاجت العلل إلى من يخالف بينها، كما احتاج العالم إلى من يخالف بينه.

فإن قالوا: الذي خالف بين العلل علة أو علل، عدنا الكلام معهم في العلة، أو العلل، وهو أن العلة الواحدة، أو العلل المتفقة لا تؤثر إلّا في مؤثرات متفقة.

فإن قالوا: مختلفة، احتاجت إلى مخالف يخالف بينها، فإما أن يتسلسل الكلام وهو محال، وإما أن يضطروا إلى صانع مختار بطلت العلل، ورجعوا إلى قولنا.

فإن قالوا: المختلفة لا تحتاج إلى مخالف خالف بينها.

فلنا جوابان:

الأول: أن العالم إذا احتاج إلى مؤثر لاختلافه فالعلل مثله، والفرق تحكم.

والجواب الثاني: أنه لا يصح أن تكون مختلفة وكان يمكن أن تكون متفقة، ولا متفقة أيضاً وكان يمكن أن تكون مختلفة إلّا باختيار مختار.

فإن قيل: العالم قديم، وإنّما هذا في الحوادث المشاهدة اليومية.

قيل لهم: لا يصح أن يكون قديماً مع اختلافه، مع أنّ في كلّ صنفٍ منه ما يدل على حدوثه.

الثالث: أن العالم بلغ الغاية في العظمة، والإحكام، والإتقان، عجزت العقلاء والعلماء عن الاطلاع على جميع غرائبه وعجائبه، فقد بلغت قدرة صانعه وعلمه، وحكمته، وإتقانه غايات الغايات، كيف ولو حاول العلماء، وأهل

الصناعات البالغة من الملائكة، والجن، والإنس على أن يخلقوا مثل أضعف خلقه مع اجتماعهم لم يقدرُوا، ولن يقدرُوا، فكيف بجماهير ليس له حياة، ولا قدرة، ولا علم يخلق أو يؤثر في إيجاد هذا العالم المختلف المتقن غاية الإتقان، فلقد بلغ المدعي لهذا في غاية الغباوة، والحمق، وأعظم منه في الغباوة، والحمق الذي يصدق دعواه بدون حجة، ولا برهان، وما أظن الذين أسسوا هذا بأغبياء، ولكنهم المترفون يخافون على مناصبهم أن يأخذها عليهم الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه وهكذا الدهر إلى يوم القيامة، وأعانهم على ذلك عبّاد الدرهم، والدينار، والجم الغفير همج رُعاع أتباع كل ناعق ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]، وسيندمون يوم لا ينفع الندم ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [٣٦] وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ ﴿٣٧﴾ [البقرة: ١٧٧].

[الفرق بين الفاعل المختار والعلّة]

هذا والفرق بين العلة، والفاعل المختار من وجوه:

الأول: أن الفاعل لا بد أن يكون حياً قادراً عالمياً يفعل ما يريد، ويترك ما لا يريد، والعلة المؤثرة على قول من يقول بها ليست حية، ولا قادرة، ولا عالمة، ولا مختارة، بل تأثيرها عشوائي، تأثير وجوب، لا يمكن تخلفه عنها، وإنما تأثيرها ملازم لها لا يمكن أن يتخلف عنها، وإلا لم تكن علة فيه.

وذلك كقول المعتزلة إن الجسم مؤثر في التحيز، وإن القدرة علة مؤثرة في القادرة، والعلم في العالمية، والحياة في الحيية، وقد شرحنا كلامهم، وأبطلناه.

وكذا النار فإنها ملازمة للحرارة وإحراق ما وقع فيها، وليس لها اختيار، ولهذا تحرق من وقع فيها سواء كان يستحق الإحراق أم لا.

وكذا السم يضر من دخل فيه.

ويقولون: إن الذي أثر في العالم علة كهذه العلل أوجبت وجوده، ولا يمكن أن يتخلف عنها، ولو تخلف عنها لم تكن علة فيه؛ لأنَّ من شأن العلة أن لا يتخلف معلوها عنها؛ لأنَّ تأثيرها ليس كتأثير الفاعل تأثير اختيار؛ بل أن بينها وبين معلوها تلازماً لا تنفك عنه، ولا ينفك عنها، فإن كانت قديمة فهو قديم مثلها، وإن محدثة فمحدث، كملازمة النار للحرارة.

الثاني: أن العلة والمعلول متقارنان ليس أحدهما متقدماً على الآخر، فليس أحدهما بالتأثير أولى من الآخر، وتلازمهما لا يدل على ما يدعونه من التأثير.

[صفات الله تعالى الذاتية]

- ١١- أَحَاطَ عِلْمًا بِكُلِّ الْكَائِنَاتِ فَلَا يُحْتَاجُ فِي حِفْظِهَا رَقْمٌ وَلَا رَصْدٌ
 ١٢- وَمُبْصِرٌ- فِي الدِّيَاجِي كُلِّ خَافِيَةٍ لَا يَعْتَرِيهِ الْعَمَى عَنْهَا، وَلَا الرَّمَدُ
 ١٣- لِأَنَّهُ خَلَقَ الْأَشْيَاءَ مُحْكَمَةً وَفِي عَجَائِبِهَا التَّبَيُّنُ وَالرَّشْدُ

هذه الأبيات، اشتملت على:

- ١- أَنَّهُ عَالِمٌ بِكُلِّ الْكَائِنَاتِ، فهو العالمُ بما مضى، والحاضر، وما سيكون، وكلما يُمكن العلم به، وبما لا يكون كيف يكون لو كان.
 ٢- وعلى أَنَّهُ بصير.

أما الدليل على أَنَّهُ عالم: فهو أَنَّهُ خلق الأشياء مُحْكَمَةً، متقنة غاية الإحكام والإتقان، ولو لم يكن عالِماً، لكانت أفعاله عشوائية، كما أَنَّ العالمَ بالخطاطة، والنجارة، والكتابة وسائر الصناعات يُتَقَنُّ صنعتهَا، والجاهل لا يتقنها.

[شيء من عجائب الإحكام والإتقان]

ونريد أن نلفت الناظر إلى بعض عجائبها، فأوَّلُ شيء نذكر خلقه للإنسان، فَإِنَّهُ خلقه خلقاً متقناً، فجعل فيه البصر الذي لا تستقيم حياته، ومزاولة أعمال معيشته إلَّا به.

وجعل له السمع واللسان، اللذين لا يستقيم التخاطب إلا بهما، ولا تكمل أعمال معيشتها إلا بهما، وجعل له الأيدي والأرجل، ولا يخفى عظم منافعهما. وجعل له الغذاء، وجعله يتنقل من محلٍّ إلى محلٍّ، ويمتصه البدن تدريجاً، حتى يتمكن الإنسان من السفر، ومن الأعمال الكثيرة، بين الوجبتين. وجعل له العقل الذي جعله مهيمناً على جميع أعضائه، وفضَّله به على جميع المخلوقات.

وانظر إلى ما جعل الله تعالى في خلق وجهه من العجائب، والانتقان. كيف جعل فيه العينين والحاجبين والأذنين والشفيتين والمنخرين والذقن. وحفظ العينين بالأنف والحاجبين وبغلاف خفيف. ولم يشتهه وجهه مع صغر حجمه بوجه آخر في مليارات الوجوه، فَرَّقَ بينهم بالقدرة الإلهية، وبدون رقوم، ولو اشتبهوا لحصل الفساد الكبير، فلا يعرف الزوج زوجته، والأب والأُم أولادهما.

وجعل لنا الشمس، وجعل فيها نوراً عظيماً يعم العالم كله، ولولاه ما استطاع الناس أن يعيشوا، ولكمّا كان الليل للنوم والسكون، جعل نوره ضعيفاً، وليعرف العقلاء نعمة النور، وبضدها تميّز الأشياء، وفيهما أيضاً منافع أخرى. وأرسل المطر على نظام، أرسل الرياح تُثير السحاب، ثم جعله ركاماً، وجعل فيه البرق، والرعد، حتى يتمكن الناس من تحصين أنفسهم، وحصين أمتعتهم، وكلما يضره المطر، أو يخربه قبل سكبه، وجعله ينزل قطرات ليعم نفعه، ولا يضر. وأرسل الأنبياء -صلوات الله تعالى عليهم- بقوانين محكمة متقنة، أكثرها وأعظمها في صلاح حياتهم ومعاشهم، ولو طبقوها لعاشوا سعداء في هذه الحياة الدنيا.

وقسّم العبادات جزءً قليل، مع أنّه لا يخلو عن منفعة، ومن تأمل فيها علم أنّها لا تصدر إلا من حكيم، بل فيها ما يدل على أنّها لا تصدر إلا من ربّ العزة.

والأنبياء صلوات الله تعالى عليهم لا يحتاجون معها إلى معجزات، لو صادفت عقولاً واعية، خالية من الكبر، والحسد.

فَدَعَانَا اللَّهُ تعالى إلى التحابب والتآخي، وترك الظلم، والتعدي، والغش، والخداع، والمكر، والحسد، والكبر، والسب، والغيبة، والنميمة، والقتل، والنهب، والسرق، وقطع الطريق، وحرّم الزنا؛ لأنّ فيه التعدي على حُرْمِ الناس، واللواط؛ تنزيهاً لنا عن القذارة، ولتكاثر النسل، وإتيان المرأة في المحيض كذلك، وفيه حفظٌ لصحة الرجل، لِمَا في كثرة الوطء من المضرة، والخمر حفظاً للعقل، ولدفع ما قد يحصل من السكر من المضرات بالنفس والمال، وشرع النكاح على هذه الطريقة المشروعة؛ حفظاً للأنساب، ولِمَا قد يحصل من النكاح العشوائي من التخاصم، والمقاتلة والعداوات، وللتعاون بين الزوجين بتربية أولادهم، وأحوال معاشهم.

وحرّم الطلاق البدعيّ لِمَا قد يحصل من الندامة لِمَنْ يُطلّق حال الغضب. وشرع الرجعة رحمة لمن تندم، وحرّم الزوجة بعد الثالثة إلّا بعد زوج، حفظاً لكرامة المرأة، وتأديباً للمتلاعبين.

واشترط الولي والشهادة، فرقاً بين النكاح والسفاح، وشرع الحدود ردعاً وزجراً للمعتدين، وتفصيل الموارِيث دفعاً للخصام، وقس الباقي.

[ابصير والدليل عليه]

وأما الدليل على أنه بصير لا تخفى عليه المبصرات، فهو أنّه خلق المخلوقات على مقادير وألوان مختلفة، ففي ألوان الآدميين، والغنم، والبقر، والطيور، والفواكه، والزهور، والجبال، والأرضين، والسموات، والظلمة، والنور ما لا يهتدي له إلّا المبصر؛ لأنّ المولود الذي ولد أعمى لا يعرف شيئاً من ذلك، ولا لوناً من لون.

هذا، ولما كان الله يرى بدون آلة مجعولة مخلوقة حتى يتحكم فيها جاعلها، وخالقها، لزم أن يرى كل المراتب الظاهرة، والباطنة؛ لأنّ الرؤية من شأنه،

ومن حقيقته، فلا يمكن أن تتخلف عنه، ولو خفي عليه بعض المراثيات لكانت قد تخلفت عنه، ولم تكن له صفة ذاتية، ولأنه تَحَكُّمٌ وتَحْصِيصٌ بدون مُحْصَصٍ لو فرض ذلك.

والدليل على أنه يرى المراثيات الباطنة أنه خلق الحيوانات، وفي بطونها الكبد والرئة، والكرش، والقلب، والطحال، والكلى، والمعاء، والشحم، وألوانها مختلفة، ويخلق الأولاد في بطون أمهاتهم مختلفة ألوانهم، وكذلك الأثمار، والأشجار لون ظاهرها مخالف للون باطنها، وكذا الأرض طبقات مختلفة ألوانها، وهذا زيادة تأكيد، وإلا ففي الأول ما يكفي.

[سميع والدليل عليها]

١٤- وَعَالَمٌ بِكَلَامِ الْخَلْقِ أَجْمَعِهِمْ وَمَا أَرَادُوا بِهِ أَيضاً، وَمَا قَصَدُوا

١٥- لِأَنَّهُ خَالِقٌ لِلنُّطْقِ أَلْتَهُ وَلَيْسَ أَصْوَاتُهَا فِي النُّطْقِ تَتَّحِدُ

١٦- وَلَا لَهُ آلَةٌ مِنْ غَيْرِهِ خُلِقَتْ حَتَّى يَكُونَ لِمَسْمُوعَاتِهِ عَدَدٌ

في هذه الآيات: صفة سميع، والدليل عليها، وأنه عالمٌ بجميع المسموعات، وما أريد بها.

فالذي يدل على أنه سميع، أنه خلق لنا، ولكل ناطقٍ آلات الصوت والنطق، وآلات السمع، وجعل لكل ناطقٍ صوتاً مخالفاً، فللذكر من آدميين صوتٌ، وللأنثى صوت، وللبقرة والغنم والإبل والطير، لكل نوع صوت، ولا يقدر على هذا من لا يعلم المسموعات.

فالأصم الذي ولد أصم، لا يعرف الأصوات.

هذا، ولَمَّا كان الله تعالى يعلم المسموعات بدون آله خَلَقَهَا له خالقٌ، فيتَحَكَّمُ فيها خالقُها، فيخصصها في مسموعات دون مسموعات، لزم أن يعلم المسموعات كلها، ولا يخفى عليه شيء منها.

[الرد على من جعل سمياً بصيراً بمعنى حي لا آفة به]

هذا، وأما استدلال بعض المتأخرين من أصحابنا، والمعتزلة على كونه سمياً بصيراً بكونه حياً لا آفة به فلم ينتهض؛ لأنه لا ينتقل الذهن من كونه حياً لا آفة به إلى كونه سمياً بصيراً، وإنما هو اتفاقي، كقولنا: العالم بسيط، وكل بسيط حادث، ولأن الدليل على كونه حياً علمه بالمدركات المسموعات، والمبصرات، والمطعومات، والمشمومات، والملموسات، وقدرته عليها فيلزم الدور؛ لأن علمه بالمسموعات، والمبصرات يدل على كونه حياً، وكونه حياً لا آفة به يدل على كونه سمياً بصيراً.

وأيضاً فقد يؤول احتجاجهم بكونه حياً لا آفة به على أنه سميع بصير إلى الاحتجاج بنفس الدعوى وهو ما يسمى مصادرة وهي: الاحتجاج على الدعوى بنفسها.

بيان ذلك: أن كل من في أذنيه أو عينيه آفة غير الصمم والعمى فهو سميع بصير، وليست الآفة التي يمتنع معها كونه سمياً بصيراً إلا العمى والصمم، فيصير المعنى: وكل حي ليس بأعمى ولا أصم فهو السميع البصير، فكأنهم قالوا: والدليل على كونه سمياً بصيراً كونه حياً سمياً بصيراً، وكل من كان حياً سمياً بصيراً فهو سميع بصير.

والذي يظهر أن الذي يدل على كونه مُدركاً للمدركات التي تُدرك بالحواس الخمس خلقه لها متنوعات تنوعاً كثيراً، وخلقها لنا الآلات التي ندرکها بها ونميز بين مختلفاتها بها، وإدراكه لها علمه بها؛ لأن الإحساس ممتنع عليه.

هذا، وإدراكه للمحسوسات، والملموسات، والمطعومات، والمشمومات كلها بمعنى العلم، ويقال له: مُدركٌ حقيقة؛ لأن من يعلم المدركات يقال له: مُدركٌ حقيقة، ويقال له: سميع بصير مجازاً، ولا يطلق عليه لامس، ولا طاعم، ولا شام؛ لأنه لا يصح أن يطلق عليه من المجاز إلا ما أطلقه على نفسه،

وقد سمى نفسه سميعاً بصيراً، فيجوز أن نسميه بهما لا غير، وإن كانا بمعنى عالم؛ لأنه لا يجوز أن نطلق على الله من الأسماء إلا ما تضمن مدحاً لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، ولأنه يلزم التشبيه في لامس، وطاعم، وشام، بخلاف سميع، بصير، فهما أبعد عن التشبيه.

فإن قيل: إن بين العلم، والإبصار فرق، ألا ترى أنا إذا فتحنا أعيننا إلى المراتب ثم غمضناها فإن علمنا بها حال إغماضنا خلاف علمنا بها حين فتحنا لها.

قيل له: إن علم الله يخالف علمنا، وإنما نتفق في الاسم، ألا ترى أنه يعلم الآلام التي تصيبنا، والهم، والغم، والسرور، واللذة، والأمن، والخوف، ومقاديرها بدون تألم، أو تلذذ، أو تضجر، أو سرور، أو تخوف، أو فرح، وبمقادير المطعومات، والمشمومات، والمسموعات، واختلافها، وكذا المبصرات، والملموسات، المرغوب فيها، والمنفور عنها، وبدون تلذذ، أو سرور، أو تضجر، أو نفور، فهو يعلم في الحلويات بالفارق بين حلاوة السكر، والعسل، والتمر، والزبيب، والرمان، والتين، وكذا الفارق بين مرارة الصبر، والمر، واللبن، والمر، وسائر المطعومات المرة، ودرجات الحرارة، والبرودة، وكذا المشمومات، والمسموعات، والمبصرات، والمؤذي منها، والمريح فالفرق بين علمنا وعلمه بين واضح، وقس ما لم نفصل على ما قد فصلنا في بعض المحسوسات.

وسيأتي لهذا إن شاء الله تعالى مزيد توضيح بعد شرح القدرة، وبقية الصفات الذاتية.

[قدرة الله والدليل عليها وعلى أنه حي]

- ١٧- وَالْمُمَكِّنَاتُ جَمِيعاً تَحْتَ قُدْرَتِهِ وَلَا يَلْمُ بِهِ كَدٌ وَلَا نَكْدٌ
١٨- لِأَنَّ قُدْرَتَهُ لَيْسَتْ لَخَالِقِهَا فَلَا تُخَصُّ بِمَقْدُورٍ وَتَنْفَرِدُ
١٩- وَكُلٌّ مِنْ أَدْرَكِ الْأَشْيَاءِ وَأَوْجَدَهَا فَذَاكَ حَيٌّ بِلَا شَكٍّ فَيُعْتَمَدُ

في هذه الآيات: إثبات القدرة له، وإحاطتها بجميع الكائنات.

أما الدليل على قدرة الله تعالى، ففيما خلق أعظم دليل، وفي عجائب مخلوقاته ما يغني.

أمّا الدليل على إحاطته بجميع المقدورات، وأنّ إدراكه محيطٌ بجميع المدركات، فنريد الآن أن نوضح الأدلة عليها كلها، وقد أوضحنا الأدلة على أنّه عالم سميع بصير قادرٌ.

هذا، والقادر العالم السميع البصير لا يكون إلاّ حياً، فالحياة ملازمة لهذه الصفات، تتفني بانتفائها، وتثبت بثبوتها. وهذا واضح لا يحتاج إلى زيادة تفصيل.

[الدليل على إحاطة علم الله وقدرته وإدراكه]

ونريد الآن أن نشرح الأدلة على الإحاطة. فنقول: لَمَّا كان الله سبحانه وتعالى يُدرك المدركات كلّها، المعلومات، والمبصرات، والمسموعات، والملموسات، والمطعومات، والمشمومات، ويُقدر على خلق المخلوقات بدون آلة مجعولة، مخلوقة حتى يتحكم فيها خالقها مثلنا، فإنّ الله سبحانه وتعالى خلق لنا آلات لهذه الأشياء، وجعلها لأشياء محدودة، لا نستطيع أن نتعدها، وجعل لبعض زيادة على حسب ما تقتضيه الحكمة والمصلحة.

أمّا الله سبحانه فليس له آلة مخلوقة، بل هذه صفات ذاتية، لا تتخلف عنه، بل من شأنه العلم وإدراك المدركات، والقدرة على الممكنات، لا تتخلف عنه، ولا يتخلف عنها؛ لأنّ إدراكه لبعض دون بعضٍ تحكمٌ، وتخصيص بدون مخصص، فلا بد أن يُدركها كلّها، أو يجهلها كلّها. وكذا القدرة مثلها.

ولو تخلفت عنه في حال من الأحوال لزم أن يكون جاهلاً وعاجزاً.

وقد دلّ الدليل على أنّه قادر، عالمٌ، سميع، بصيرٌ، وبقية المدركات داخلية تحت العلم، فهي كلّها بمعنى عالم، لكن بعلمه بالمبصرات، والمسموعات يسمّى سميعاً بصيراً، وبعلمه بها وبالمطعومات، والمشمومات، والملموسات، وسائر المحسوسات يُسمّى مُدركاً.

والدليل على علمه بسائر المدركات: أنّه خلق المطعومات أنواعاً مختلفةً، ونوع كلّ نوع أنواعاً، فالحلويات مختلفةٌ اختلافاً شاسعاً، فللعسل ذوقٌ، وللسكر ذوقٌ، وللمر ذوقٌ، وللعنب ذوقٌ، وهي مختلفة أيضاً فيما بينها.

والمشمومات مختلفة، الطيبات والمنتنات، وكذا الملموسات، فهذا حارٌّ، وهذا بارد، وهذا خشنٌ، وهذا أملسٌ، فلو لم يكن يعلمها لم يقدر أن يخالف بينها، وقد أشرنا أن للجسم صفة ذاتية، وهو أنه يشغل المكان، وله مقادير، طول وعرض وعمق، ولا يمكن وجود جسم متخلفاً عن هذه الصفات.

والعرض لا يستقل بنفسه، ولا بد له من جسم يحل فيه، ولا يمكن وجود عرضٍ مستقلاً بنفسه؛ لأنَّ الأعراض صفات الأجسام، فهذه صفات الأجسام والأعراض الذاتية، ولا يمكن التخلف عنها؛ لأنَّه من تقليب الحقائق وتعكيسها، كما لا يمكن أن يكون العدم وجوداً، والوجود عدماً.

وليس المراد أنه لا يمكن إعدام الموجود، وإيجاد المعدوم، بل المراد: أنه لا يُمكن أن يكون العدم نفسه وجوداً، والوجود عدماً؛ لأنَّه من تقليب الحقائق. وكذا ليس المراد أنه لا يمكن إعدام الجسم، وإعدام العرض، بل المراد: أنه لا يصح وجود عرضٍ مستقلاً في غير جسم، ولا جسم غير طويل، ولا عريض ولا عميق؛ لأنَّه من تقليب الحقائق وتعكيسها.

فلما أوضحنا أن العلم من شأن الله تعالى، ومن حقيقته، فلا يصح أن يتخلف عنه في حال من الأحوال؛ لأنَّه لو تخلف عنه فقد جهل في ذلك الوقت، أو في تلك القضية، وإذا صح هذا أصبح أن العلم ليس من شأنه، ومن حقيقته، ولا يصح هذا إلا لو كان له علم بجعل جاعلٍ، حتى يجعله يعلم أشياء، ويجهل أشياء.

وهكذا سائر صفات الله تعالى الذاتية، وهي الوجود، والقدرة، والعلم، والإدراك، لكلِّ المدركات، والحياة؛ لأنَّه لا يكون قادراً عالمًا إلا وهو حيٌّ، وكذا غنيٌّ، وسيأتي إن شاء الله تعالى الدليل على أنَّه غنيٌّ.

فثبت بهذا أن الله تعالى قادر على جميع أنواع المقدورات، عالمٌ بجميع المعلومات، مبصر لجميع المبصرات، سميع بجميع المسموعات، وما أرادوا بها، وما قصدوا؛ لأنَّها من المعلومات، ومُدرك لجميع أنواع المدركات، موجود دائماً، غنيٌّ، وأن هذه الصفات لا تتخلف عنه في حالٍ من الأحوال.

[بحث في الصفات]

هذا، واعلم أن الصفات ثلاث: صفات فعل، وصفات ذات، وصفات ذاتيات، فصفات الفعل التي يتصف بها إذا فعل، ويشترك له من ذلك الفعل صفة كخالق، ورازق، ومعطي، ومحبي، ومميت، وقاتل، وآكل، وشارب، ونحوها، وهذه يتصف بها الفاعل إذا فعل، وتنتفي عنه إذا لم يفعل.

وصفات الذات هي القائمة بالذات كالألوان، والقدرة، والعلم، والحياة، والسمع، والبصر، والإرادة، والكرهية، والمحبة، ونحوها، فإن كانت ملازمة لا يمكن تخلفها عن موصوفها فهي الصفة الذاتية، ومعنى ذاتية أنها من شأن ذاته، ومن حقيقتها، وأنه استحقها من أجل ذاته، أي من حقيقة ذاته، كالتحيز للجسم، فإنه لا يمكن تخلف الجسم عنها، ولا تخلفها عنه، فالصفات المذكورة في حقنا، -غير التحيز- صفات ذات فقط، وفي حق الباري تعالى صفات ذات ذاتية، وإن لم تكن حالة فيه لكنها منسوبة إلى الذات ثابتة لها لا تتخلف عنها؛ لأنها ليست بفعل فاعل، وهذا هو الفرق بين صفة الذات، والذاتية، فافهم الفرق بينهما.

[الشبه الواردة على مذهب العدلية في الصفات والجواب عليها]

وبقي توضيح ما قد يرد من بعض الإشكالات في وصفه تعالى بهذه الصفات الذاتية، واتصاف بعض المخلوقين بشبهها، نحو اتصافهم بسميع وبصير، وعالم وقادر، وحي وغني، ومُدرِك، فقد يتوهم بعض الطلبة أن هذا يقتضي التشبيه. وقد يُوردُ عليهم بعضُ المشككين هذا ويقول: لم قلت: إنّنا إذا قلنا: إنّ الله تعالى جسم لا كالأجسام- إنّ هذا تشبيه؟ وقد أثبتت هذه الصفات لله تعالى وللأجسام، وهي: قادر، عالم، حي، سميع، بصير، موجود، وأثبتت لله تعالى ذاتاً لا كالذوات، وشيئاً لا كالأشياء، فلم لم يلزمكم التشبيه مثلما ألزمتونا؟!

والجواب والله الموفق للصواب، ومنه نستمد الإعانة، والتيسير، والسداد أنا نقول: **اعلم** أن على طالب العلم أن يعرف أن المقصد بطلب العلم البحث عن معرفة الحق والانقياد له، ولا يعرف الحق من الباطل إلا بالبراهين، وإذا قد عرف الحق وأهله بالأدلة المعلومة التي لا ريب فيها فلا يخرج عنهم لإشكالات وردت على بعض مذاهبهم، بل يحاول حل الإشكال إن قدر، أو الرجوع إلى الأصل وهو أن هؤلاء هم أهل الحق بالأدلة القطعية، وإن وقع بعض الإشكالات في بعض المسائل، وعلى طالب العلم الإنصاف ومجانبة الهوى؛ لأنَّ الهوى يصد عن الحق.

وثانياً: أنا نجيب على هذا السؤال بعدة أجوبة:

[الاشتراك في التسمية لا يوجب التشبيه]

الجواب الأول: أن الله سبحانه قد نفى التشبيه بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وهذه من صفات المدح التي اختصَّ بها، وتميز بها، ولا تكون مدحاً إلا إذا كان مختصاً بصفات الكمال التي لا يشاركه فيها مشارك، مُتَرَهِّفاً عن صفات المخلوقين التي يلزم منها الضعف، والعجز، والحدوث، والحاجة، وقد أوضحنا أن الجسم هو: الذي له مقدار طول، وعرض، وعمق، وهذا الذي عليه الأمة بأسرها، بل وغيرهم.

وقد أوضحنا بما لا مزيد عليه أن كلَّ مقدَّر ومكيَّف فلا بدَّ له من مُقدِّر ومُكيَّف؛ لأنَّها تجوز عليه مقادير وتكيفات كثيرة، لا يمكن أن يختصَّ بأحدها، وهو يجوز العكس أو الضد، إلّا باختيار مختار، وإلّا كان تحكماً، وتخصيصاً بدون مُحْصَص.

وهل يثبت خلق السموات والأرض، والجبال التي لم يشاهد أحد خلقها إلّا بهذه الطريقة، والطرق التي قدمناها، وهي ثابتة في كلِّ الأجسام، ولا نستطيع أن نجيب على الملاحظة، والذين حكموا بقدم العالم، إلّا بهذه الطرق.

إذا عرفت هذا فالذوات ثلاث، أو أربع: ذات الباري، وذات الجسم، وذات العرض، وكذا الجوهر عند من يقول به، ولكل واحدة منها مميزات تتميز بها عن الذوات الأخرى.

فالجسم هو: الطويل، العريض، العميق، الذي يشغل المكان.
والعرض هو: الذي لا يستقل بنفسه، ولا بد له من جسم يحل فيه.
والجوهر هو: الجزء الذي لا يتجزأ لصغره، ولا ينقسم ولا يقال له جسم إلا إذا انقسم طولاً، وعرضاً، وعمقاً عند من يقول به.
وكل هذه جائزة الوجود، وذات الباري غير هذه وهي واجبة الوجود.
فذاات الباري ليست بجسم، ولا عرض، ولا جوهر، وهي قديمة.
وهذه الذوات محدثة. وكل ذات تسمى شيئاً، فلاشتراك في التسمية فقط، فلا يلزم منه المشابهة.

كما إذا سُمي رجل بجراد أو طلحة، أو سُمي عدة رجال كل واحد سُمي ولده علياً فإنه لا يلزم المشابهة بين الأولاد، ولا بين الرجل وبين الشجرة المعروفة، ولا بينه وبين الجراد.

بخلاف قولنا: جسم فقد اشتراك في الماهية، ماهية الجسم وحقيقته وهي الطويل، العريض، العميق، التي يلزم منها الحدوث كما أوضحناه سابقاً، ولا يخرجهم من هذا المأزق قولهم لا كالأجسام؛ لأنهم قد شركوه في ماهية الجسم التي يلزم منها الحدوث.

وكذا اشتراكنا في الصفات نحو عالم، قادر، حي، سميع، بصير، مُدرك، موجود إنما هو اشتراك في الاسم فقط؛ لأنَّ صفات الله صفات ذاتية ثابتة له في الأزل، ولا يصح تخلفها عنه في أي وقت؛ لأنها من شأنه وحقيقته، كما أن من شأن الجسم وحقيقته كونه طويلاً، عريضاً، عميقاً، يشغل المكان؛ فلا يصح أن يكون جسم غير مشتمل على هذه الصفات، ولا أن تحصل هذه الصفات

ولا يحصل الجسم؛ لأنها لا تتخلف عنه، ولا يتخلف عنها، فهي له صفات ذاتية، لا تنفك عنه، ولا ينفك عنها، ملازمة للحدوث، أما الصفات الأخرى وهي سميع، بصير، عالم، قادر، حي، موجود، مدرك فهي للجسم صفة جائزة الوجود يصح تخلفه عنها، وتخلفها عنه، وهي في حق الباري صفة ذاتية لا تنفك عنه، ولا يصح تخلفه عنها، ولا تخلفها عنه، فهي ثابتة له في الأزل.

وهي أيضاً تختلف في حقنا وحقه، فنحن ندرك المسموعات، والمبصرات، والمطعومات، والمشمومات، والملموسات، والمعلومات بآلات، ونقدر بقدرة، ونتكلم بلسان، ونحيا بحياة.

وليس كذلك الباري تعالى فليس إلا مجرد الذات فليس له آلة يقدر بها، أو يعلم، أو يبصر، أو يسمع بها، أو يدرك المدركات بها المطعومات، والمشمومات، والملموسات، وسائر المدركات، وليس حياً بحياة.

وهو عالم باللذة، والمستلذات، والآلام والمؤلمات، ومقاديرها، والمطعومات، والمشمومات المريحات منها، والمؤذيات، واختلافها، ومقاديرها، والمسموعات، والمبصرات المرغوب فيه، والمنفور عنه، والشهوة، والنفرة ومقاديرها بدون تألم، أو تلذذ، أو إيذاء أو كراهة، أو نفور، أو سرور، أو شهية، ويعلم الحرارة والبرودة، والرطوبة واليبوسة، والصلابة والرخاوة، والخشونة والملاسة بدون ملامسة أو مماسة، ونحن بالعكس في هذه كلها.

وهو عالم بهذه الأشياء كلها، ومُدرك لها قبل وجودها، وبعد وجودها، وبعد عدمها، ولا يمكن أن يعتريه الجهل، ولا العجز، ولا العدم، ولا الموت، والفتاء، ولا أن يجهل شيئاً من المدركات كلها؛ لأنها لم تثبت له بآلة ولا بجعل جاعل حتى يخصصها بوقت دون وقت، أو شيء دون شيء، فلا بد من أن تثبت له دائماً، أو تنتفي عنه دائماً؛ لأنَّ ثبوتها لشيء دون شيء، وفي وقت دون وقت تحكم، وتخصيص بدون مخصص.

فلما ثبت لنا أنه قادر، عالم لصنعه الفعل المحكم لزم أن يشمل علمه جميع المعلومات، وقدرته جميع الممكنات، ولا تتعلق قدرته بغير الممكن؛ لأنه يصير غير الممكن ممكناً، وهذا تناقض.

إذا عرفت هذا- عرفت أن ليس بين صفاتنا وصفاته اتفاق إلا في الاسم فقط، وهو لا يلزم منه التشبيه، فلم نشابهه في صفاته صفات الكمال حتى يثبت لنا ما ثبت له ولم يشابهنا في صفاتنا صفات النقص حتى يلزم الحدوث بخلاف قولهم: جسم.

وجواب آخر على هذا الإشكال كنت قد أجبت به في موضع آخر: أنا نقول: لا شك أن قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، آية صريحة دالة على أن الله سبحانه لا يشبه شيئاً من مخلوقاته، ولا يشبهه شيء منها. واعلم أن المشابهة إنما تقع بالاشتراك بين الذاتين، أو الذوات في صفة من الصفات به يحصل التماثل، والتشابه، كاشتراك الأسد والرجل الشجاع في الجرأة والشجاعة، أما الاشتراك في الذات نفسها فلا يصح؛ لأنه يؤدي إلى أن تكون الذوات ذاتاً واحدة، وهذا عين التناقض؛ لأن المفروض أنها ذوات متعددة.

بلى قد يكون الاشتراك في الذاتية، وهي الأمر الجامع الذي تصير الذوات بسبب الاشتراك فيه جنساً واحداً، أو نوعاً واحداً، كاشتراك الأجسام في الجسمية أي في حقيقة الجسم وهي: الطويل العريض العميق الذي يشغل المكان، فكلما كان كذلك فهو جسم، واشتراك الأعراض في العرضية وهي: كل شيء لا يستقل بنفسه، ولا بد له من جسم يحل فيه كالحرارة والبرودة، والحركة والسكون، ونحو ذلك، فإن هذه لا تستقل بأنفسها، ولا يمكن أن تكون إلا في جسم، وكذا سائر الأعراض، وعلى الجملة فالأعراض هي صفات الأجسام.

إذا تقرر هذا فلم يحصل بين الله سبحانه، وبين سائر الذوات أي اشتراك لا في الذات لما سبق، ولا في الذاتية؛ لأن الله سبحانه ليس بجسم ولا عرض، ولم يقع

الاشتراك إلا في التسمية فقط، وهي لا تستلزم التشبيه والمماثلة كما إذا سميت رجلاً بطلحة فإن هذه لا تستلزم المشابهة بين الرجل وبين الطلحة -وهي الشجرة المعروفة- وهذا واضح.

وجواب آخر كنت قد أجبت به في مكان آخر ورأينا ذكره هنا لتعميم الفائدة: أن التشبيه إنما يقع بحصول معنى في الذاتين أو الذوات به تصوير الذوات جنساً واحداً أو نوعاً أو متشابهات كما مر، ونحن لم نقل: إن الله يعلم بعلم، ويقدر بقدرة، وكذا لم نقل في البواقي، ونقول في المخلوقين: إنهم يعلمون بعلم مخلوق، وكذا في البواقي، فلم نثبت الأمر الجامع لله ولغيره حتى يلزم ما ذكرتم، ولأن العالم منا إنما يعلم بعلم خلقه الله ويقدر بقدرة خلقها الله فهو في الحقيقة مُعَلِّمٌ ومُقَدِّرٌ، ولأن علمنا بمقادير الحرارة ونحوها من الملموسات، والمطعومات بواسطة اللمس والحس، والله يعلم بغير هذه الوساطة، فهو يعلم مقدار الألم فينا، واللذة، والغم، والحزن، ومقدار حلاوة الحالي، وكذا سائر ما من غير لمس، أو إحساس، ومقدار الألم بدون تألم، واللذة بدون تلذذ بخلافنا، فإذا كان العالم منا إنما هو مُعَلِّمٌ، ولم نشترك في الأمر الجامع، واختلف الإدراك لم يقع التشبيه سيما وعلمنا عرض يحصل ويزول، وعلم الله ثابت، غير عرض، حاصل في الأزل، دائم، وعلمنا في الوقت الواحد لا يكون إلا بمعلوم واحد ثم يزول، وعلم الله بالكائنات كلها في الأزل، ويدوم، وليس بشيء، وإنما هو بمعنى أن المعلومات لا تخفى عليه، وكذا بقية الصفات، فلم يحصل الاشتراك إلا في التسمية كما قدمنا في الذات.

[الجواب على ما يرد على قولنا: إن صفات الله ذاته]

وبقي إشكال قد يشكل على بعض الطلبة، وقد يُلبَّسُ به بعض المشككين على المذهب الزيدي، وحاصله: أنا نقول: إن صفاته ذاته، وهي العلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والحياة، فيلزم على هذا أن العلم هو الله، والقدرة هي الله،

ويلزم على هذا أيضاً أن القدرة هي العلم والحياة، وأن العلم والحياة هما القدرة، وكذا سائرهما، ولا يخفى ما في هذا من التناقض والتنافر.

والجواب الحق والله الموفق: أن هذه العبارة فيها بعض إلغاز، وليس المقصود بها ما ذُكر، وما يُتَوَهَّم.

وإنما المقصود أن ليس لله آلات يقدر بها، ويعلم بها، ويسمع بها، وببصر بها، وليس له حياة، وليس إلا مجرد الذات قادرة، عالمة، سمیعة، حية، بصيرة، فليس له قدرة يقدر بها، وكذا البواقي، فهو نفي للصفات الحقيقية.

وليس المراد أيضاً أن ذاته آلة، بل المراد: أنه لا تخفى عليه المسموعات، والمبصرات، والمعلومات، والمطعومات، والمشمومات، وسائر المدركات، ولا يعجز عن كل المقدورات.

فلا يلزم ما ذُكر، ولا ما توهم، فهو قادر في الأزل بدون قدرة، وكذا البواقي، فافهم هذا موثقاً إن شاء الله.

والمدركات كلها بمعنى العلم، وليس يحصل لله إدراك للمعلومات، والمدركات، المسموعات، والمبصرات وسائر المدركات حتى يحتاج آلة يدرك بها ذلك، ولا آلة يخلق بها، أو يستعين بها؛ فالمدركات كلها معلومات في الأزل، ولا تخفى عليه دائماً.

وإنما يقال: عَلِمَ وَيَعْلَمُ باعتبار وجود المعلومات ماضيها وحاضرها ومستقبلها. وإذا قال: ولما يعلم ونحوها، فإنما المراد أنها ما قد حصلت، فلا يصح أن يخبر أنه قد علم حصول وقوعها، ومضيها وما قد وقعت بل يعلم أنها ستقع. وإنما يعلم المعلومات على ما هي عليه فالماضي ماضياً، والمستقبل مستقبلاً، والحاضر حاضراً.

[الدليل على عدم الآلة في حق الله تعالى]

وإنما لم نثبت له آلة؛ لأنه لا دليل عليها.

ولأنها لا تخلو إما أن تكون قديمة أو محدثة، إن كانت محدثة لزم أن يكون الله جاهلاً، وعاجزاً، وغير حي في الأزل، ثم لا يخلو: إما أن يكون هو الذي أحدثها لنفسه، أو غيره، إن كان هو فلا بد قبل أن يكون قادراً، وعالمًا، وحيًا إذ لا يستطيع أن يحدّثها، وهذه الصفات مسلوبة عنه، وكيف يستطيع أن يوجد لها فيه وهو ليس حيًا، ولا قادراً ولا عالمًا.

وإن كانت ثابتة، وموجودة فيه، فلا يحتاج إلى إيجادها بل هو من تحصيل الحاصل. وإن كان الموجد لها غيره لزم أن يكون محدثًا؛ لأن من جملة الصفات الحياة، والوجود أيضاً، وكيف يكون رباً والذي أحياه غيره، وأوجده؟!!

وإن كانت هذه الصفات قديمة لزم قدماء مع الله، ولزم أن تكون كل صفة قادرة على جميع أنواع المقدورات، عالمة بجميع المعلومات، وكذا بقية الصفات الإلهية إذ لا فرق بين قديم وقديم، والفرق تحكم، وتخصيص بدون مخصص، فتكون آهة.

فإن قيل: لا تكون آهة إلا إذا كان لها مخلوقات تكون آهة لها.

قيل له: لنا عن هذا جوابان:

إما أن نقول: إن الإله هو الذي اتصف بصفات الكمال، وإلا لزم أن لا يكون الله إلهاً قبل خلق المخلوقات، وهذا الذي اختاره الأمير الحسين عليه السلام. والجواب الثاني: أن نقول إن الله خلق الخلق وليس له حاجة إلى خلقهم، فلا بد أن تكون الحكمة هي التي دعت إلى خلقهم، فلا بد هؤلاء أن تدعوهم الحكمة إلى الخلق؛ لأنهم مثله في جميع الصفات.

أما أنه يلزم أن يكون لله أنداد، وأشباه، وأمثال فمما لا شك ولا ريب فيه. وأما المخلوقون فإن خالقهم هو الذي خلق لهم آلات يقدرون بها،

ويعلمون، ويدركون، وجعلها خاصة بأشياء دون أشياء، فلم يكن تحكماً، ولا تخصيصاً بدون مخصص.

فهذا الذي يلزم الصفاتية الذين جعلوا لله معاني قديمة، ومن قال بقولهم، وكذا من قال إن كلام الله قديم.

وبطلان قدم القرآن، وجميع كلام الله واضح ضروري، كيف وهو حروف لها أول وآخر، وتارة يسبق حرف السين حرف الباء نحو: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ وتارة العكس نحو: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ﴾ [سبأ: ١٥]، وهكذا بقية الحروف، ولا ينكر هذا إلا الذي لا يعرف الحدوث، والقدم، أو المتعصب تعصباً أعمى، تفضحه المشاهدة كالذي يدعي أن الناقه جمل.

ولما كانت الأشاعرة أذكياء يعرفون أن مثل هذا لا يتمشى، ولا ينفق عند كثير من الأغبياء -فضلاً عن الأذكياء- حاولوا الخروج من هذا المأزق، ولكنهم فروا إلى غير مفر.

فالمستجيرُ بعمره عند كربته كالمستجيرٍ من الرَّمضاءِ بالنَّارِ

فأثبتوا لله الكلام النفسي، وقالوا بقدمه، ولنا معهم دورٌ سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى.

والعجب من مثل هؤلاء الأذكياء كيف أوصلهم التعصب إلى هذه المواويل والتغريات على من لا يفهم، كما تخطوا في الكسب الذي أسسه لهم أبو الحسن الأشعري حين فرّ من صريح الجبر الذي صرح به جهنم بن صفوان؛ ففروا إلى غير مفرٍّ أيضاً، وما استطاعوا أن يُبينوا ما هو ولا أظن أبا الحسن الذي أسسه يعرفه هو فضلاً عن أتباعه، ولنا معهم فيه دور سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى.

[كلام المعتزلة في صفات الله والجواب عليهم]

هذا، وأما المعتزلة فبعضهم جعل لله مَرِيَّةً بكونه قادراً وعالماً وكذا سائرهما، وهؤلاء الذين يثبتون المزاي، وبعضهم يثبتون الأحوال ويقولون: لله حالة بكونه

قادراً غير حالة كونه عالماً، فإن أرادوا بهذه أموراً اعتبارية، ولا يثبتون شيئاً غير الله، وإنما يريدون أن مفهوم العلم غير مفهوم القدرة فلا ضير، وإلا فليس لهم دليل على ما يدعونه.

[الجواب على البهشمية]

وأما البهشمية فقالوا: إن صفات الله غير هذه، وقالوا: إن الصفات هي ثبوت العلم لله، وثبوت القدرة، وكذا سائرهما، ويعبرون عنها بالقدارية، والعالمية، والحياة، والوجودية.

ويقولون: إن هذه هي الصفات، وليست هي الله، ولا غيره، ولا شيء، ولا لا شيء. **ويقولون في غير الله:** إن القدرة هي التي أثرت في القادرة، والعلم في العالمية، وأن القدرة علة في القادرة علة موجبة، وليست بفعل فاعل، وكذا العلم.

وقد يحتجون على أنها ليست بالفاعل بل بالعلة -وهي القدرة والعلم- أنه لا يمكن سلب القدرة وبقاء القادرة، ولا العكس، وكذا العلم والعالمية، فثبت أن القدرة هي العلة المؤثرة في القادرة، وكذا سائرهما.

ويقولون: إن العلة لا تتقدم معلوها وجوداً بل رتبة، وكأنهم لا يريدون بالتأثير إلا التلازم بينهما.

والجواب والله الموفق للصواب: أن ليس لله قدرة، ولا علم حقيقة حتى يؤثر فيها زعموا، وكذا سائر الصفات، وليس إلا مجرد الذات قادرة عالمة... الخ الصفات إن جعلوا هذا في حق الله، وإن أثبتوا له قدرة، وعلماً حقيقة لزمهم ما ألزمتنا الصفاتية.

وإن جعلوها في حق غير الله، **فالجواب:** أن سلبها سلب للعلة، فسلب القادرة سلب للقدرة؛ لأنَّ القادرة حصول أو ثبوت أو وجود القدرة، وسلب هذه الصفة سلب لها، لكن لا يلزم أن لا تكون بفاعل غيره، وهو الله سبحانه وتعالى.

وقد قال الله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ١٠]، وهذا نص في محل النزاع؛ لأنَّ سميع عندهم غير السمع، وكذا البصير، وأن البصر هو الذي أثر في بصير.

ولا يلزم من التلازم بين نحو القادرية -مع فرض تسليمها- وبين القدرة ومن توقفها على القدرة لا يلزم أن القدرة هي التي أثرت فيها، وأن القدرة علة فيها، كما لا يلزم من التلازم بين الأبوة والبنوة، وَتَوَقَّفُ كُلُّ واحدة منهما على الأخرى، لا يلزم أن كل واحدة منهما أثرت في الأخرى، ولا من التلازم بين الحركة والسكون، وبين حدوث من اتصف بهما لا يلزم أنهما المؤثران في حدوثه، فالتلازم دليل لا مؤثر، وكون الأبوة غير البنوة لا شك فيه، بخلاف القادرية والقدرة، ولا يصح أن تكون البنوة مؤثرة في الأبوة، والعكس؛ لأنَّه يلزم تقدم كل واحدة منهما على الأخرى، ولو رتبة كما يزعمون، وهذه مناقضة لا شك فيها، ولا ريب.

وما أظن أحداً يقول به، مع أن القدرة لا تتعلق بسلب الأبوة والبنوة بعد حصولهما، وتتعلق بسلب القدرة والقادرية.

وإذا تأملت كلامهم، وعرفت معنى القادرية ونحوها، وهي كون صاحبها قادراً، ومعناه ثبوت القدرة له، وحصولها، إذا تأملت هذا عرفت أن كلامهم في غاية السقوط، وهل يتصور أن القدرة هي التي أثبتت نفسها لموصوفها، وحصلت وأوجدت نفسها له.

ولا نسلم أن ثم صفة غير نحو العلم والقدرة؛ لأنَّها التي يتحلَّى بها صاحبها، وتُكْسِبُهُ مدحاً ورفعة، أو ذمّاً وضيعة، وإنما سمي الواصف واصفاً؛ لأنَّه يحكم على الموصوف بما يكسبه ما ذكرنا، وكذا الوصف؛ لأنَّه حكم على صاحبها وإثبات الصفة لموصوفها.

ولا نسلم أن الصفة ما ذكر بل الصفة: المعنى القائم بالجسم الذي يتحلَّى به ويتصف به.

وأما الحكم بها له فهو وصف لا صفة.

فيقال: فلان متصف بالصفات المحمودة وهي حسن الخلق، وغيره مما يمدح به، والجارية متصفة بالجمال أو بالبياض؛ فالجمال والبياض ونحوهما هن الصفات، وكذا الجذام والبرص هما الصفتان، لا قول الواصف، ولهذا إذا كان كاذباً فليس في الموصوف تلك الصفة، فقول الواصف وصف لا صفة إلا تجوزاً، وتسامحاً، وفي اصطلاح النحاة.

والذي يظهر أنهم إنما يقولون بهذا في المخلوقين لا في الله، وهذا هو اللائق بهم. أما أن صفات الله هي القادرية، والعالمية، ونحوها، فهو مذهبهم، ويدل على أنهم إنما يريدون بهذا في غير الله أنهم أثبتوا لله الصفة الأخص، ويقولون إنها اقتضت له الصفات الأربع القادرية، والعالمية، والحئية، والوجودية، وليس المراد بالاعتضاء إلا التلازم.

والعجب من عدّ صفة الوجود من الصفات المقتضاة؛ لأنّه إذا كان موجوداً فاعتضاء الصفة للوجود من تحصيل الحاصل، وإذا كان معدوماً فليس ثمّ شيء يحتاج إلى صفة.

إكلام حول الصفة الأخص

هذا، وليس إثبات الصفة الأخص لله تعالى ببعيد، وأصحابنا وأئمتنا يثبتونها إلا أنهم لا يسمونها الصفة الأخص، بل قالوا: إن الله واجب الوجود، مختص بالقدم. فقد أثبتوا لله هذه الصفة، وجعلوها مختصة به تعالى، وهي الفارقة بينه وبين سائر الذوات، والصفة للجسم شغلّه المكان، وهي الفارقة بينه وبين سائر الذوات. وهي للعرض عدم استقلاله، وأنه لا بد له من جسم يحل فيه. وهي للجوهر عند من يقول به عدم انقسامه طولاً، وعرضاً، وعمقاً. هذا والصفة الفارقة بينه وبين كل المحدثات كون ذاته واجبة الوجود، والمحدثات جائزة الوجود، والصفات التي ذكرناها للجسم، والعرض، والجوهر صفات فارقة بين المحدثات أنفسها، وبين ذات الباري أيضاً.

وأما صفات الله الأخرى التي هي العلم، والحياة، والقدرة، وصفة مُدْرِك، فهي وإن كانت مختصة به لا يشاركه فيها مشارك، لكن كونها واجبة ذاتية لا تنفك عنه هو الفارق بينها وبين صفات المحدثين؛ لأنها جائزة الوجود، تحصل تارة، وتنفك أخرى، وتعدم أيضاً، وصفات المحدثين أعراض، فهي ذوات، وصفات الله أحكام، وتعبير، فلكونه لا تخفى عليه المعلومات، والمسموعات، والمبصرات، والمطعومات، والمشمومات، والملموسات، نعبر عنها بعلم، وسميع، وبصير، ومدرك، ولكونه لا يعجزه شيء بقادر، ولكونه لا يتصف بهذه الصفات إلا الحي أثبتنا له صفة حي، لكنه عالم بغير علم، بصير سميع بغير سميع وبصر، مُدْرِك للمدركات بغير الحواس، حي بغير حياة، وقادر بغير قدرة.

هذا ولا نقول: إن الصفة الأخص اقتضت له الصفات الأربع، كيف ومنها الصفة الوجودية، والصفة الأخص واجب الوجود، ولا يصح أن صفة الوجود تقتضي صفة الوجود.

أما البهشية فكأن الصفة الأخص عندهم غير ما ذكرنا، بل هي صفة خامسة بغير دليل يدل عليها، ولم يبينوا ما هي بل مجرد الصفة الأخص، وما أظنهم يعرفون ما هي، بل ما يعرفون إلا مجرد هذا الاسم، وكأنهم يعتقدون أن الصفات الأربع يشترك فيها الله وغيره، وقد أوضحنا هنا، وفي موضع آخر أيضاً أن ليس بينها وبينه في الصفات ثمَّ اشتراك إلا في الاسم، فلا يلزم التشبيه، ولا المحذور الذي يلزم من التشبيه.

وقد اخترنا أن الصفة الأخص هي: واجب الوجود؛ لكونها الفارقة بين ذات الله، وبين الذوات المحدثّة.

وأما سائر الصفات الذاتية التي لا تنفك عنه، وإن كانت من مختصاته، فإنها هي فارقة بينها وبين صفات المخلوقين التي اشتركت هي وإياها في الاسم، ولكل واحدة منها حقيقة تفارق الأخرى.

بيانه: أن علم الله صفة ذاتية لا يصح تخلفها عنه في أي حال من الأحوال، ولا أن ينسى ما قد علمه، ولا يصح أن يجهل شيئاً من المعلومات لا في الحال، ولا في الماضي، ولا في المستقبل، فهو يعلم المعلومات الحاضرة، والماضية، والمستقبلية، ويستمر العلم، فهو مثل واجب الوجود، سواءً سواء؛ لأنه لا يعلم بألة مجعولة حتى يخصصها جاعلها فيما أراد، بل العلم من شأنه، ومن حقيقته، فلا بد من أن يعلم المعلومات كلها، أو يجهلها كلها؛ لأن علمه بمعلوم دون معلوم، وفي وقت دون وقت تحكم، وتخصيص بدون مخصص، وكذا سائر الصفات الذاتية، بخلاف علم المخلوقين فإنه بألة، يعلم أشياء محدودة، وفي وقت دون وقت؛ لأنه يعلم بألة مجعولة خصصها خالقها وجاعلها في معلومات قليلة محدودة، تزداد في وقت، وتنقص، وتعدم في أوقات أخرى، فلا تحكم فيها، وكذا سائر الصفات.

هذا وقد ألزم أصحابنا الصفاتية الذين جعلوا صفات الله معاني قديمة أن يثبت لها ما يثبت لله من صفات الإلهية؛ إذ لا فرق بين قديم، وقديم، فإن أراد البهشية بالاعتناء مثل هذا، أو نفسه، يعني أن بين القديم وبين صفاته تلازم كالتلازم الذي بين الجسم والتحيز فلا يمكن وجود قديم غير متصف بهذه الصفات، كما لا يمكن وجود جسم غير متحيز فكقولنا، إلا أنهم جعلوا الصفة الوجودية إحدى الصفات المقتضاة وقد أبطلنا هذا فيما سبق. وإن أرادوا أن الصفة هي التي أثرت في صفاته فغلط غاية الغلط، وأصبح وجود الباري بعله؛ لأن صفة الوجودية إحدى الصفات التي اقتضتها الصفة الأخص عندهم.

الجواب على ما يقال إن العدلية معطلة

فإن قيل: فإذا كنتم قد نفيت أن يكون الله في مكان، وأن يُرى، وأن يكون محدوداً، ونفيت أن يكون عالماً بعلم قديم، وقادراً بقدره قديمة، وحيّاً بحياة قديمة، وسميعاً وبصيراً بسمع وبصر قديمين، وأن له كلاماً قديماً، فقد عطلتم الله، وأبطلتموه؛ لأن هذا شيء لا يعقل.

والجواب: أنا لم نعطله، ولم نبطله، وإنما نفينا أن يشابه شيئاً من مخلوقاته، وقد دللنا على امتناع التشبيه عقلاً وسمعاً.

وأما أنه لا يعقل فإن أريد أنه لا يتصور فالحق أنه لا يُتصور، ولا يلزم التعطيل، وإنما تُتصور الأجسام والأعراض، وكيف يحاول الإنسان الضعيف أن يتصور ربه؟! وهو لا يعرف الروح التي اشتمل عليها بدنه، وبها استقامت حياته، ولا يقدر أن يتصورها، ولم يلزم التعطيل: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]، مع أننا وأنتم نحكم بأن الله خالق المكان، وقبل المكان لقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الدع: ١٦]، فإذا لم يكن لله مكان قبل خلق المكان، فلم يكن محدوداً، فكيف احتاج إلى المكان؟ ولم يكن محتاجاً قبل، ولم يلزم التعطيل إلا أن تثبتوا لله مكاناً قديماً، وتحكموا بقدم عرش حقيقي، وكرسي حقيقي له، فهذا عين التشبيه، ويلزم منه التثليث كمذهب النصارى، فإن أثبتتم مع هذا قدرة، وعلماً، وحياة، وسمعاً، وبصراً أعراضاً قديمة، وحكمتهم بأن كلام الله قديم، فقد أثبتتم مثل النصارى ثلاث مرات، لأنكم أثبتتم تسعة قدماء.

أما نحن فأثبتنا ما أثبته الدليل، ونفينا ما نفاه، ولم نجد دليلاً إلا على قديم واحد، ولم نجد دليلاً على كلام قديم، ولا عرش، ولا كرسي قديمين، ولا على أعراض قديمة، بل قام الدليل على أنه لا يمكن أكثر من قديم واحد، وما ذا نجيب على الملحدين الذين يدعون قدم العالم من الطبائعية، والفلاسفة، وغيرهم إذا قالوا: إذا قد أثبتتم أعراضاً وهي: الصفات، وأجساماً وهي: الله، والعرش، والكرسي، على قول من أثبت له يداً، ووجهاً، ونحوها حقيقة، وحدّؤه، فإذا قد أثبتتم أعراضاً، وأجساماً قدماء، فما المانع من أن نقول: إن العالم قديم، وإنما هو أجسام وأعراض؟ ويقولون: إن الحوادث اليومية إنما هي لعل وطباع مختلفة قديمة حتى صارت معلولاتها مختلفة، وأنتم لم تجعلوا الاختلاف دليل الحدوث.

[استحالة المكان والرؤية عليه تعالى]

- ٢٠- وَلَا يُحِيطُ بِهِ ظَرْفٌ، وَلَيْسَ يُرَى فَالظَرْفُ مَلْزُومُهُ الْأَعْرَاضُ وَالْجَسَدُ
 ٢١- وَكَيْفَ يَحْتَاجُهُ مَنْ كَانَ أَوْجَدُهُ؟ وَلَا لَهُ قَبْلَهُ ظَرْفٌ وَمَقْتَعَدُ
 ٢٢- وَلَا تَرَى الْعَيْنُ إِلَّا مَا يُقَابِلُهَا مُكَيِّفًا، فَتَعَالَى الْوَاحِدُ الْأَحَدُ
 ٢٣- إِذَا فَلَا بُدَّ مِنْ رَبِّ يُكَيِّفُهُ وَخَالِقٍ، فَهُوَ مَخْلُوقٌ وَمُضْطَهَّدُ

اشتملت هذه الآيات على بيان أن ليس لله مكان، وأنه لا يرى بالدليل العقلي على كل منهما.

أما نفى المكان؛ فلأن المكان يلزم منه الإحاطة بمن فيه، فيلزم أن يكون مقدراً، وقد أوضحنا فيما سبق أن كل مُقَدَّرٍ لا بد له من مُقَدَّرٍ يُقَدَّرُهُ، فيكون إذاً مُحَدَّثًا، ولأن المكان لا يكون إلا للأجسام وهي المراد بالجسد، والأعراض، والله تعالى ليس بجسم ولا عرض، وقد ثبت أنه قديم.

فإن قيل: إن الله مكاناً، ولو لم يكن له مكان لكان عدماً محضاً؛ لأنه لا يعقل شيء لا في مكان.

قلنا: قال الله سبحانه وتعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، والمكان من جملة الأشياء المخلوقة.

فالله خالق المكان، وقبل المكان ولم يكن عدماً محضاً؛ فإذا أمكن قبل خلق المكان صار ممكناً بعد.

فإن قالوا: إن المكان قديم.

قلنا: هذا خلاف ظاهر الآية؛ لأنه قال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ﴾ وليس لهم دليل على وجود مكان قديم، ولا يصح إثبات شيء بغير دليل.

ولأنه يكون قد شارك الله في صفة القدم، والله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

ولأنه يلزم أن يثبت له ما ثبت لله من الصفات، فيكون مثله لعدم المخصص بين قديم، وقديم.

ولأنه يلزم أن يكونا محدثين؛ لأنَّ الظرفية، والمظروفية من صفات الحدوث، للاختلاف، وللتقدير، كما أوضحناه سابقاً، وهذا تناقض؛ لأنها يصيران قديمين محدثين، ولو أمكن قديمان مختلفان لأمكن قدماء كثيرون، ولو أمكن ذلك لأمكن أن يكون العالم كله قديماً.

٢٤- أيضاً وليس له عضو وجارحة وجه وعين ولا جنب له ويد

٢٥- لأن هذا هو التكيف وهو مع الـ حدوث والضعف لا ينفك يطرده

في هذه الآيات نفى الجوارح التي هي الوجه، والعين، والجنب، والأيدي، ونحوها، وإنما قلنا: وليس له يد، ولا وجه، ولا جنب، ولا عين، ولا جارحة من الجوارح كلها حقيقة؛ لأنه لو كان له يد حقيقة لكانت مكيفة لها مقدار طول، وعرض، وعمق، ملونة، وكذا الوجه لا بد له من مقدار طولاً، وعرضاً وعمقاً ولون، وكذا العين لا بد لها من مقدار طولاً، وعرضاً وعمقاً ولون إما أسود، أو أخضر، أو أزرق، أو أحمر، ولا يمكن أن يكون لها مقدار دون مقدار، ولا لون دون لون وهو يجوز أن يكون لها ألوان، ومقادير كثيرة إلا باختيار مختار، وإلا فهو تخصيص بدون مخصص، فتكون محدثة ويكون الله محدثاً؛ لأنه مكيف.

وليس لنا دليل على حدوث السموات والأرض إلا كونها مكيفة، أجساماً، جائزة الوجود، لا بد لها من الحركة، أو السكون، وهذه دلائل الحدوث في كل جسم، وإذا أمكن أن يكون الله جسماً، مُكَيِّفاً، قديماً بطل حدوث العالم، وإذا بطل حدوث العالم لم يحتج إلى صانع، فتبطل الإلهية.

[الجواب على الآيات التي ظاهرها التشبيه]

فإن قيل: إنه قد ذكر في القرآن أن له وجهاً وعيناً، وجنباً، ونحوها.

فالجواب عليهم من وجوه:

أما أولاً: فليس لهم في الآيات التي ذكر فيها الوجه، والعين ونحوها دليل على إثبات الجوارح لله حقيقة؛ لأنَّ الآيات لا يمكن حملها على ظاهرها لا عندنا ولا عندهم، وذلك أن قوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القم: ١٤]، لو حملت على ظاهرها لزم أن موسى يصنع فوق عين الله، وأن السفينة تجري على عين الله، أو بسبب عينه، وهذا إخبار بخلاف الواقع وبما لا يفيد، وليس مقصوداً لا عندنا ولا عندهم، وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾ [التكاثر: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٢٨]، الجلال والإكرام [الرحمن: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٢٨]، فإنها لو حملت على ظاهرها لزم أن العبادة للوجه فقط، وأنها تعدم ذاته ولا يبقى إلا الوجه، وكذلك قوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، لو حملت على ظاهرها لزم أن الكافر فرط في جنبه إما أن يكون جرحه أو خرقه أو كسر بعض عظامه وهذا لم يقل به أحد لا مناً ولا منهم، وكذا قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ﴾ [يس: ٧١]، لو حملت على ظاهرها لزم أن يكون لله أيد في فروج النياق والبقر والنعاج والمعز وهذا خلاف الواقع ومما لا يقول به أحد، وكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَبَايَعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، لو حملت على ظاهرها لأحسوا بها وقت المبايعة وعلموا بها ويكون الإخبار بها إخباراً بما قد علم، والإخبار بالمعلوم عبث لا فائدة فيه، وإنما أراد أن العهد للنبي ﷺ عهد الله تعالى، وكذا قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، إنما هو مشكلة لقول اليهود فيما حكاه الله عنهم بقوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، وهم إنما كنوا بها عن البخل، والله إنما كنى بها عن الكرم رداً عليهم ولهذا قال بعدها: ﴿يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، وليس بين البسط الحقيقي والإنفاق ارتباط وإنما هي كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩]، إنما أراد لا تبخل ولا تسرف في الإنفاق ولا يمكن حملها على الحقيقة؛ لأنه ﷺ لم يغلها قبل وليس له أي داع إلى غلها حتى ينهى

عنه، فإذا ثبت أن الآيات لا يمكن حملها على ظاهرها، لا في العين، والأعين، ولا في الوجه والجنب، وأنه لا بد من تأويلها عندنا وعندهم لم تثبت لهم بها حجة؛ لأنهم إنما يحتجون بظاهر الآيات، وقد امتنع حملها على ظاهرها عند الجميع فلم يبق إلا التأويل، وليس تأويلهم بأولى من تأويلنا، فتأويلنا تعضده حجج العقول، والقرآن، أما القرآن فقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ولو كان له وجه وأيدي وأعين وجنب حقيقة كان له مثل ولزم التشبيه، وأما حجج العقول فقد تقدمت.

[بحث في المحكم والمتشابه]

وأما ثانياً: فاعلم أن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٧]، فحكّم على الذين يتبعون المتشابه بالزيغ.

وليس المراد رفض المتشابه؛ لأنه قد خاطبنا به، ولو رفضناه رفضاً باتاً لكان إنزاله وخطابنا به عبثاً عرياً عن الفائدة، ولكنه قد عرفنا كيف العمل بهما؟ وما هو المعول عليه منهما؟ بأن جعل المحكمات المعول عليها، والتي يرجع إليها، وأن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه.

فدلنا بهذا على أن ليس المراد رفضه، وإنما المراد رده إلى المحكم، وأن الراسخين في العلم هم الذين يعلمون كيفية رده إلى المحكم.

وكذا ليس المراد أن لا نعمل بظاهر المتشابه دائماً، فإذا لم يصرفنا عن العمل بظاهرة صارف لا لفظي ولا عقلي، ولم يتعارض مع المحكم وجب تبقيته على ظاهره، والعمل بظاهرة، وهذا هو القانون اللغوي في مدلولات الخطاب.

هذا إن قلنا: إن المتشابه هو الذي يحتمل معنيين، أو معان متضادة، أو متناقضة مطلقاً، إما بطريقة المجاز، أو الاشتراك، أو غيرهما كالعموم، والخصوص، والإطلاق، والتقييد ونحوهما.

وأما إن قلنا: إن المتشابه هو: المحتمل لمعنيين، أو معانٍ وتعارض مع المحكم فهذا الذي ذكرنا أنه يجوز بل يجب تبقيته على ظاهره غير داخل في المتشابه. فهو إذاً من المحكم، فلا نكون ممنوعين من حمله على ظاهره.

ويؤيد هذا: أن الله جعل المتشابه قسيماً للمحكم، ومقابلاً له، وهذا لم يقابله، فلم يكن من المتشابه، ولأن المانع الذي منع من إتباع المتشابه لم يحصل فيه، والمانع هو ما يلزم من إتباع المتشابه أن يكون القرآن متناقضاً مختلفاً، والله يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وكذا ابتغاء الفتنة وهي: الضلال، والخروج عن الحق.

فالمحكم إذاً: الآيات الصريحة التي لا تحتمل أكثر من معنى واحد، والآيات التي لم يمنع من حملها على ظاهرها مانع.

والمتشابه: ما عارض المحكم.

وهذا جواب على ما يرد على حد المتشابه بأنه: الذي يحتمل أكثر من معنى، وقد نهينا عن التمسك بظاهرة فيلزم إذاً إهمال الكثير من الأحكام الشرعية.

وحاصل الجواب: أنا إما أن نلتزم هذا الحد، ونقول: إنما نهينا عن إثارة المتشابه على المحكم، ولا يحصل إلا إذا تقابلا، وتعارضاً.

أو نزيد في حد المتشابه قيداً وهو (إذا عارض المحكم) فنكون قد خرجنا عن هذا المأزق.

فإن قيل: بم عرفتم هذا؟

قيل له: لما قسم الله الآيات قسمين، ونهانا عن المتشابه، عرفنا أن المتشابه ما قابل المحكم، وأنا إنما نهينا عن رفض المحكم والتمسك بما صادمه، وعارضه.

فإن قيل: بم عرفتم أن حد المحكم ما ذكرتم؟

قيل له: لأن مدلوله ظاهر جلي، ولم يمنعنا عن التمسك به مانع، وهذا حقيقة الإحكام.

فعلى من أراد لنفسه النجاة والخروج عن الزيغ أن يتمسك بالمحكم، ويكل أمر المتشابه إلى الله، ويؤمن به إن لم يستطع أن يتأوله تأويلاً مطابقاً للقانون اللغوي، والعقل، ومحكم القرآن، فهذا يكفيه ولا يلزمه أن يعرف تأويل المتشابه. ومن أمثلة التأويل المطابق لما ذكرنا أن القرآن قد نزل على لغة العرب، وفيها الحقيقة، والمجاز، والاستعارة، والكناية، والتشبيه.

وقد يستعمل الجنب في الجهة، والدليل عليه: قوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ١٥٦]، ولم يفرط الكافر إلا في طاعة الله، وجهته، وتستعمل اليد في القوة، والنعمة، دليله قول الله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧]، وقال تعالى في آية أخرى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [افصلت: ١١]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، فدل في هاتين الآيتين أن كل أفعاله ليست بالأيدي، وإنما هي بالأمر، ونص في الآية الأولى أنه إنما خلق السموات بالأمر، فدل على أنه إنما أراد بقوله: ﴿بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ القوة، وإلا تناقضت الآيتان.

والمراد باليد النعمة في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، فأجاب عليهم بقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، لأن اليهود إنما كنوا بغلّ اليد عن البخل، فأجاب بالبسط الذي هو كناية عن الكرم، دليله: ﴿يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ وإلا لم يكن لقوله: ﴿يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ فائدة، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٢٧]، فهذه الآية صريحة في أن المراد بالبسط كثرة العطاء.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩]، فما أظن أحداً يقول في هذه الآية إن المراد يد حقيقية، وإنما أراد أن يكون عطاؤه متوسطاً، وقوله تعالى في القرآن: ﴿مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [المائدة: ٤٨]،

وليس للقرآن يدان، وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ١٣٠]، والمراد المعاصي، ففي هذا دليل على استعمال اليد في غير اليد الحقيقية، واستعمال العين في الرقابة، والجاسوس كثير في العربية.

[بحث فريد في الرؤية]

وأما نفي الرؤية فالذي عليه الزيدية، والمعتزلة، والإمامية، والخوارج أن الله لا يرى لا في الدنيا ولا في الآخرة، واحتجوا بأدلة عقلية ونقلية. أما العقلية: فإنه لو رُئي لكان في مكان، ولا ترى الأبصار إلا ما كان في جهة مقدراً، مُكَيَّفًا، له لونٌ، وكل من كانت هذه صفته فهو محدث؛ لأن كل مقدر تجوز عليه مقادير كثيرة، ولا يختص بمقدار دون مقدار إلا باختيار مختار. **بيان ذلك:** أنه يجوز أن يكون طوله ألف ذراع، أو ألفين، أو ثلاثة، أو أربعة، أو مائتين، أو مائة، أو أكثر، أو أقل، وكذلك عرضه، وعمقه، ولا يصح أن يكون على مقدار، وهو يجوز ضده إلا باختيار مختار فيكون محدثاً مربوباً.

وقد شكك في هذا الدليل بأننا نرى العالم وهو في غير مكان.

والجواب من جهات: أولاً: أنه تشكيك في ضروري فلا يسمع.

ثانياً: أنا لا نرى إلا ما كان في جهة ومكان، ولا نسلم أنا نرى شيئاً لا في مكان؛ لأن الأبصار لا تدرك إلا ما قابلها في جهة والجهة هي المكان.

ثالثاً: أن الأبصار لا تدرك إلا ما كان مُقَدَّرًا مُكَيَّفًا، وما كان كذلك فهو محدث، سواء كان في مكان، أم لا، إن سلمنا أنه يمكن أن تكون المكيفات لا في مكان.

[الأدلة النقلية على نفي الرؤية]

وأما الأدلة النقلية: فمنها قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وهي

تدل على نفي الرؤية من وجوه:

الأول: أن هذا إخبار عن عدم حصول الرؤية في المستقبل، فلا يصح حصولها، وإلا كان الواقع على خلاف ما أخبر وهو كذب.

ولا يصح تخصيص الخبر بوقت دون وقت بدون مخصص؛ لأنه تحكم.
ولا تخصيصه بدون مخصص متصل؛ لأن المقصود منه الاعتقاد فيؤدي إلى الاعتقاد الفاسد.

ألا ترى لو أن رجلاً اعترف بأن عليه لرجل ألف درهم، ثم بعد يومين قال: إلا عشرة فإنه لا يقبل منه هذا الاستثناء، ويحكم عليه بالألف، بخلاف الإيجاب والتحريم، فإن المقصود منه العمل، فيجوز التخصيص قبل إمكان العمل.

الثاني: أن هذه الآية وردت مورد المدح؛ لأنها توسطت بين صفات المدح، ولا تكون مدحاً إلا إذا كان من شأنه، ومن خصائصه أنه لا يمكن أن تدركه الأبصار.
أما إذا كان لا تدركه الأبصار؛ لأنه محبوب فالأشياء كلها لا تدركها الأبصار إذا كانت محبوبة، فيكون الإخبار به عرياً عن الفائدة؛ لأنه إخبار بما هو معلوم، والإخبار بما هو معلوم لا يفيد فيكون عبثاً.

ومنها قوله تعالى لموسى صلوات الله عليه: ﴿لَنْ تَرَانِي وَلَكِنْ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١١٤٣]، وفيها دلالتان:

الدلالة الأولى: نفي الرؤية، والنفي دائماً للاستغراق إن لم يقيد؛ لأنه إخبار عن العدم سواء كان للماضي مثل: (لم)، أو للمستقبل مثل (لن ولا) إن دخلتا على فعل مضارع، أو لجميع الأوقات مثل: (لا إله إلا الله).

ولو كانت لا تفيد التأكيد، ولا التأييد لم يكن لا إله إلا الله يفيد التوحيد دائماً وأبداً؛ فبالأولى (لن) لأن (لا) أضعف من (لن) وأقل أحوالهما أن تستويا، مع أن النفي إخباراً عن العدم كما مر، والوجود نقيضه.

الدلالة الثانية: أنه علق إمكان الرؤية في المستقبل على استقرار الجبل، ولم يستقر وإذا انتفى الشرط انتفى المشروط.

ومنها قوله تعالى: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ﴾ [النساء: ١٥٣]، وقوله: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾ [٥٥] ثُمَّ بَعَثْنَاكُمْ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ﴾ [البقرة: ١]، انظر كيف عظم الله هذا لما لم يكن أمراً ممكناً، وأماهم بالصاعقة، ولو كان شيئاً ممكناً ما عظمه الله هذا التعظيم، ولم يعظم سؤال إبراهيم صلوات الله عليه وعلى آله ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]، ولو كان ممكناً لقال للكليم صلوات الله عليه: أو لم تؤمن كما أجاب على إبراهيم، ولو كان ممكناً لكانت الحكمة أن نراه الآن؛ لنحتج به على الملحدين، وتنقطع حجة المبطلين، ولا يبقى شبهة للمنكرين، وتقوم بهذه حجة النبيين؛ لأنه شيء ضروري مشاهد لا يمكن إنكاره، وأما في الآخرة فلا يبقى شك ولا ريب ولا يحتاج إلى بينة فيها.

الجواب على الاستدلال بـ ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ﴾ [٨١]

هذا، وأما احتجاج من أثبت الرؤية بقوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ﴾ [٣٣] إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٣٣]، فليس فيه دلالة؛ لأنَّ النظر محتمل لمعان، ولا يصح الاحتجاج بالمحتمل بدون مرجح؛ لأن ترجيح أحد الاحتمالات على الأخرى بدون مرجح تحكم، والنظر مشترك بين معان:

- ١ - نظر العين كقوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣].
- ٢ - ونظر الانتظار كقوله تعالى: ﴿فَنَاطِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [الشمل: ٣٥]، ﴿فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، ﴿قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الأعراف: ١٤]، ﴿قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ﴾ [٨٠] إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ﴾ [٨١] [إصا].
- ٣ - ونظر الرحمة كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ١٧٧].

٤- ونظر التفكير كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧]... إلخ.

وفي هذه الآيات ردٌّ على من قال إنه لا يتعدى بآلى إلا نظر العين.

٥- وكذا نظر المقابلة كقوله:

إِذَا نَظَرْتُ إِلَيَّ جِبَالٌ أَحَدٌ أَفَادَتْنِي بَنَظَرِهَا سُرُورًا

ولا يمكن أن نحمله على نظر العين لعدم المرجح، والقرينة الصارفة إليه.

ولأنه يلزم أن يكون محدثاً؛ لأنَّ العين لا ترى إلا ما كان في مكان ومحدوداً أيضاً، وما كان هكذا فهو محدث كما سبق، ولأنه يتنافى مع قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ولا يصح التخصيص في الأخبار بما هو معلوم، وهو لا يفيد كقولنا: السماء فوقنا والأرض تحتنا، بل هو عبث؛ لأنَّه يصير المعنى لا تدركه الأبصار لمانع، وإذا زال أدركته، وكل الأشياء هكذا.

ولأن صفات الله الذاتية لا تتغير، سواء كانت إيجابية أو سلبية، كما سيأتي مبسوطاً إن شاء الله تعالى، فلا يكون عالماً، ثم يصير جاهلاً، ولا قادراً، ثم عاجزاً.

ولأن حمل ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ١٢٣]، على الانتظار هو الموافق لقانون الفصاحة والبلاغة؛ لأنَّك إذا قلت: زيد طويل فلا تقابله بقولك: وعمرو أسود، بل بقولك: وعمرو قصير، والكبير بالصغير، والكريم بالبخل، ونحو ذلك.

فتقابل ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ بمعنى منتظرة لرحمته، ونعيمه بـ ﴿تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾ [القيامة: ١٢٥]، فإذا كانت ناطرة بمعنى منتظرة لرحمة ربها، ونعيمه فهي تظن الخير، والأخرى تظن الشر فتقابلا، وهذا زيادة تأكيد. وإلا فالأدلة العقلية تكفي في كون النظر ليس المراد به نظر العين كما في قوله تعالى: ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣]، ﴿مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالْزَرِمِيمِ﴾ [الذاريات: ٤٢]، ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، فإننا نخصصها بالدليل العقلي.

وبهذه الآيات يُردُّ على من قال: إن العقل ليس بحاكم.

وأما حديث: ((سترون ربكم يوم القيامة كالقمر ليلة البدر)) - فمع القدرح في راويه وكونه آحادياً لا يصح الاحتجاج به في المسائل الأصولية - فإنه يمكن تأويله بالعلم كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ [الفيل: ١١]، ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى عَبْدًا إِذَا صَلَّى ﴿١٠﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى ﴿١١﴾ أَوْ أَمَرَ بِالْتَّقْوَى ﴿١٢﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى ﴿١٣﴾﴾ [العلق].

وقول الشاعر:

رَأَيْتَ اللَّهَ إِذْ سَمِيَ نَزَارًا وَأَسْكَنَهُمْ بَيْكَةً قَاطِنًا

وقول أمير المؤمنين علي عليه السلام:

أَمَّا تَرَانِي كَيْسًا مُكَيِّسًا بِنَيْتٍ بَعْدَ نَافِعٍ مُحْيِسَا

وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكْنِي اللَّهُ وَمَنْ مَعِيَ أَوْ رَحِمَنَا فَمَنْ يُجِيرُ الْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الملك: ٢٨]، ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ﴾ [الملك: ٣٠]، فكل هذه الآيات ليس المراد بالرؤية فيها رؤية العين كما لا يخفى، ولأن هذا التأويل لا يتنافى مع قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، بخلاف رؤية العين فإنها لا ترى إلا ما كان جسماً أو عرضاً، وهذه آية محكمة يجب أن ترد إليها كلما اشتبه علينا.

ابحث في العرش والكرسي

هذا، واعلم أن في كلام الهادي في العرش والكرسي اضطراباً أشكل على كثير من الطلبة، وكذا في كلام جده القاسم عليه السلام فتأملت كلامهما فإذا هما يريدان أن ليس مع الله عرش، وكرسي حقيقة يقعد عليهما، حتى يلزم التشبيه، وإنما هو تمثيل، وكناية عن الملك.

وقد اتفقا على تفسيرهما بالملك، وليس المراد بالملك المملوك بل الملكية المحيطة بالكون.

والمراد بالملكية: القدرة المحيطة بكل شيء، لا كإحاطة الأسوار، والجدران، بل إنه قادر على السموات، والأرضين، وما بينهما تبديلها وإعدامها، وتغييرهما، وتحويلهما، وإيجاد غيرهما.

وقد صرح به الهادي عليه السلام ولهذا جعلها من صفات الذات، وصفاته تعالى ذاته. ومعنى ذلك: أن ليس لله آلة يعلم بها، أو يقدر بها، أو يسمع بها، أو يبصر بها، بل ليس إلا مجرد الذات، ولا يمكن، ولا يصح أن يكونا من صفات الذات إلا إذا جعلناهما بمعنى القدرة، أو العلم.

ولا يصح أن يكونا بمعنى المملوك؛ لأنها يتنافيان مع قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧]، لأنَّ السموات، والأرض، والماء هي المملوكات، فتكون إذاً هي العرش والكرسي، فيصير المعنى إذاً: وسعت السموات والأرض أنفسهما، وكان الماء على الماء، وهذا لا يصح.

هذا توجيه كلامهما عليهما السلام وهو كلام قويم.

وحاصله أن ليس لله سبحانه سرير أو كرسي يقعد عليه فيلزم التشبيه، ولا يبعد عندي أن يراد بالكرسي العلم؛ لأنه قد يستعمل، ويطلق عليه كقوله:

كُرَاسِيٌّ بِالْأَحْدَاثِ حِينَ تَنْوُبُ

ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، بعد قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ليكون بين الجملتين ارتباط، وقد صرح به الهادي عليه السلام في أثناء كلامه ولكن قوله تعالى: ﴿وَلَا يُوَدُّهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، يؤيد المعنى الأول؛ لأنَّ المراد لا يثقله، ولا يشق عليه حفظهما، وهذا راجع إلى القدرة.

ولا يتنافى مع قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فالمراد يعلم الماضي، والمستقبل لأنَّ العلم شرط في الحفظ؛ إذ لا يمكن أن يحفظهما وهو غير عالم بهما، وإذا كان عالماً بهما فحفظهما سهل عليه.

وأما العرش: فالراجح أن المراد به الملك بمعنى المملوك في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ١٠]، ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الفرقان: ١٠٩]؛ لأن استوى معناه استولى على العرش، أي على الملك، أي المملوكات لأنه قال: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى﴾ بعد خلق السموات والأرض.

فلو كان العرش نفس الملكية التي هي القدرة لصار المعنى: ثم استولى على الملكية، والملكية هي نفس الاستيلاء، فيصير المعنى: ثم استولى على الاستيلاء، وهذا بعيد.

إلا أن نُؤَوِّلهُ على معنى: ثم تعلقت قدرته بإعدامهما، وتغييرهما، وتحويلهما، وتبديلهما؛ لأنَّ القدرة لم تكن متعلقة بإعدامهما قبل وجودهما، ولا تغييرهما، وتحويلهما، وتبديلهما؛ لأنَّ القدرة لا تتعلق بالمعدوم حال عدمه إلا بإيجاده، ولهذا قال: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى﴾ ويكون من باب إطلاق الملزوم وإرادة اللازم؛ لأنَّه يلزم من استيلائه عليهما تعلق قدرته بهما كما مرَّ.

ويؤيد هذا التأويل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ١٧]؛ لأنَّ المراد العرش المعهود السابق ذكره في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الفرقان: ١٠٩]، والماء هو العرش إذا كان المملوك فيصير المعنى: وكان عرشه على عرشه، وهذا بعيد غاية البعد. هذا، وأما قوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ...﴾ [الحاقة: ١٧]، فيحتمل أن المراد الملك، وأن يكون عرشاً حقيقة، ولا يلزم أن يكون جالساً عليه، كما لا يلزم من كون الكعبة بيت الله أن يكون ساكناً فيها، وكذا سائر المساجد مع أنه يقال لها بيوت الله.

ولا يلزم العبث؛ لأنَّه يمكن أن يكون لحكمة يعلمها الله^(١).

(١) - الاحتمال الأول وهو أن المراد بالعرش الملك أصح وأولى ويكون المعنى: أنه يتولى تدبير ملك الله في يوم القيامة ثمانية أصناف من الملائكة فمنهم ما ذكره الله تعالى عن نعيم أهل الجنة: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ۖ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ﴾ [الرعد]، وصنف منهم يتولون عذاب أهل جهنم وهم المشار إليهم في قوله تعالى: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ﴾ ثُمَّ الْجَحِيمُ =

ويؤيده قوله ﷺ: ((سبعة تحت ظل العرش يوم لا ظل إلا ظله...))^(١) الخ، فقد أثبت له الظل وأن السبعة تحته متظللون. فهذا ما ظهر والله أعلم.

[الدليل على حدوث القرآن]

٢٦- وَكُلُّ مَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ كِتَابٍ فَعِثْلُهُ وَحُدُوثُ الْفِعْلِ يَطْرُدُ

في هذا إثبات أن كلام الله محدث، مخلوق؛ لأنه فعله، وكل الأفعال محدثة ضرورة، وإلا لزم قديم العالم؛ لأنه كله أفعاله، ومعنى حدوثه: أنه أوجده ولم يكن موجوداً، وهذه حقيقة الفعل وحقيقة الحدوث.

وقلنا: إنه مخلوق؛ لأنه مجعول مقدر؛ لأنَّ الخلق إما الإيجاد، وإما التقدير، وكلاهما ثابتان فيه، ولدخوله في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، والقول بقدمه تقليد أعمى، وفي غاية الغباوة والتعنت. ويقال لهم: إن أردتم بقولكم قديم أن ليس له أول، وليس الله هو الذي أوجده فليس بكلام الله، وإن كان الله هو الذي أوجده فهذا معنى الحدوث والخلق، وليس الحدوث والخلق بأزيد من هذا.

والعجب من مثل الأشاعرة كيف أثبتوا لله كلاماً نفسياً، قديماً وهم من أهل الفطنة والذكاء والتحقيق، والتدقيق، كيف حملهم الهوى، والتعصب للأسلاف على مكابرة عقولهم، والتعنت حتى وصلوا إلى هذه المواويل، وحاول الشريف الجرجاني تثبيت هذه الدعوى بأن الإنسان إذا أراد أن يتكلم فإنه قبل يروج في نفسه كلاماً، وهذا هو الكلام النفسي.

صَلُّوهُ... ﴿الآيات [الحاقة]، وفي غيرها من الآيات، وصنف منهم يتولون الحساب وهم الذين ذكرهم الله تعالى في قوله: ﴿كِرَامًا كَاتِبِينَ﴾ [الأنفطار]، وقوله: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق]، وإلى آخر ما ذكر الله تعالى في كتابه الكريم من أعمال الملائكة في يوم الحساب. (١)- رواه الإمام أبو طالب (ع) في الأمالي بسنده عن زيد بن علي (ع) والإمام أحمد بن عيسى (ع) في الأمالي (٢/ ٤١٠).

يريد ويحاول الخروج من هذا المأزق، ومن هذه الفضيحة وهو القول بقديم ما حدوثه معلوم بالضرورة، وهو الكلام الذي له أول وآخر، ولكل كلمة منه، وكل حرف أول وآخر.

وليس الحدوث، والمحدث بأزيد من هذا، وإلا فالكون كله قديم. وقد غلط بهذه المحاولة ثلاث غلطات، وكان غلطة واحدة أسهل له. الغلطة الأولى: إخراج الكلام عن حقيقته وهو الصوت المشتمل على بعض الحروف.

الثانية: إثبات القدم للترويج، وحدوثه كحدوث الكلام؛ لأن له أولاً وآخرًا، وابتداءً وانتهاءً.

الثالثة: جعله حالاً في الله والعرض لا يحل إلا في جسم. فإن أراد أن الله عالم به في الأزل فهذا لا يلزم منه إثبات كلام نفسي في القدم، وإلا لزم إثبات أرض نفسية، وسماء نفسية، وأوادم، وملائكة، وجن، وحيوانات، وأشجار، وجبال نفسية قديمة؛ لأن الله عالم بها في الأزل.

هذا، وقد أكد الشرع ما دل عليه العقل قال الله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء: ١٢]، وقال: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقال: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾ [الجن: ١]، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٦]، والمسموع ليس بكلام نفسي، ولا قديم.

والآية الأولى نص في الحدوث.

والآية الثانية أثبت أنه فعل وكل فعل محدث.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى﴾ [هود: ١٧]، وقوله: ﴿يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ [الأحقاف: ٣٠]، وكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ [ص: ١٨] صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى ﴿[الأعلى]، وقوله تعالى:

﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [المائدة: ٤٨]، والذي بين يديه الذي قبله بدليل قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فجعله مقابلاً للخلف، فدللت هذه الآيات على أن هذه الكتب، والصحف قبل القرآن فثبت حدوث القرآن؛ لأنَّ المحدث هو الذي سبقه قَبْلُ، فإذا ثبت حدوثه ثبت حدوث كل الكتب السماوية؛ لأنَّه لم يقل أحد بقدمها وحدثه.

وقد أكدنا الأدلة العقلية بالسمعية حتى لا يبقى لمنصف ريب ولا شبهة.

انفي الأعراض والمعاني

٢٧- وَلَا تَحُلْ بِهِ الْأَعْرَاضُ أَجْمَعُهَا لأنَّ أشباحها الأجسام والجسْدُ
٢٨- فَلَا يَلُمُّ بِهِ غَمٌّ وَلَا أَلَمٌ ولا سرورٌ ولا ضُرٌّ ولا نَكْـدٌ

وقد بيّنا فيما سبق أن الأعراض من صفات الأجسام ولا تحل إلا في جسم، فلا يحل السرور، والآلام، والهم، والغم، واللذة، والنفرة، والألوان، ولا الحركة، والسكون إلا في جسم، وكذا سائر الأعراض:

١- لأنها من صفات الأجسام.

٢- ولأنها لا تستقل بأنفسها، وهذه حقيقة العرض كما قد منا.

ولو كان الله محلاً لها لكان ظرفاً لها مكيّفاً والظرف لا بد أن يكون محدوداً، مقدراً، وقد أوضحنا فيما سبق أن كلَّ مُقَدَّرٍ لا بد له من مُقَدِّرٍ وكلَّ مُكَيِّفٍ لا بد له من مُكَيِّفٍ، فثبت أنه لا تحل به الأعراض.

٣- ولأنها من صفات الضعف والنقص فيلزم أن يكون محتاجاً إلى ما يجلب به النفع لنفسه واللذة، وإلى ما يدفع الآلام والأضرار عنها.

٤- ولأنها محدثة لا شك في ذلك؛ لأنَّ الألم والسرور، والظنون، والإرادة، والغم، والهم، والكراهة، واللذة، والنفرة، وسائر الأعراض تحدث وتزول، والقديم ليس كذلك.

أ- فإما أن تكون ثابتة له في الأزل فيلزم:

١ - التناقض وهو أن تكون قديمة محدثة؛ لأننا قد أوضحنا وبيننا أنها محدثة؛ لأن لها ابتداء وانتهاء وهذا محال.

٢ - أن يكون لها ماله فتكون قادرة، عالمة، حية، آلهة إذ لا فرق بين قديم وقديم.
ب- وإما أن تكون مسلوقة عنه في الأزل فلا يحتاجها فيما بعد، ولا بد من موجد يوجدها له، ولا يمكن أن يوجدها لنفسه لعدم الداعي الذي يدعوه إليها؛ لأن الشهوة والمحبة متتفة عنه في الأزل، وكذا الإرادة؛ لأنها من جملتها، وليست الحكمة تدعو إلى هذا.

أما الألم، والضرر، والكراهة فليس لها أي داعي لا حكمي، ولا حاجي.
وأما المحبة واللذة فلأنها تزول، ويحصل ضدها والضد مكروه.
ولأن القديم لما لم يكن وجوده وصفاته بوجود موجد بل وجوده وحياته وسائر صفاته الذاتية من حقيقته، ومن شأنه؛ فلا يصح انفكاكه عنها لا في الماضي، ولا في الحال، ولا في المستقبل، وكذا الصفات السلبية؛ لأن انتفاءها عنه في الأزل يثبت أن من شأنه ذلك، وكلما كان كذلك فلا يصح تغييره، وإلا لزم أن لا تكون صفة ذاتية ولهذا علمنا أنه لا يصح عليه العدم، ولا الجهل، ولا العجز، ولا المكان؛ لأن وجوده وسائر الصفات الثابتة له الإيجابية والسلبية ليست بفعل فاعل حتى يمكن تخلفها عنه في وقت، وثبوتها له في وقت آخر.
فثبوتها له تارة، وانتفاؤها عنه تارة أخرى تخصيصٌ بدون مخصص، فلا بد أن تنتفي عنه دائماً، أو تثبت له دائماً.

وأما صفات الفعل كخالق، ورازق، ومحيي، وميت، فليست من شأنه وحقيقته، بل متوقفة على الفعل؛ فإن فعل اتصف بها، وإن لم يفعل لم يتصف بها.
ألا ترى أنه لا يتصف بظالم ولا كاذب، ولا خائن، ولا نحوها؛ لأنه لم يفعل، مع أنها ليست بصفة حقيقة بل نحوية اصطلاحية، وإنما تفيد إضافة الفعل إلى فاعله كإضافة المال إلى مالكه، والأبوة إلى الوالد، والعكس.

وإنما الصفات الحقيقية هي الأعراض؛ فلهذا نفينا عنه هذه الأعراض المحدثه أن تثبت له حقيقة، وإنما يتصف بها وصف به نفسه مجازاً. أما صفة عالم، وقادر، وحي، وسميع، وبصير فمعناها أنه لا تخفى عليه المعلومات، ولا المسموعات، ولا المبصرات، ولا سائر المدركات، ولا تعجزه الممكنات، وليس بميت، ولا جماد، ولا يمكن أن يكون قادراً عالماً إلا وهو حي لكن بغير حياة.

ولأن الله سبحانه يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فلا يمكن أن يشابهنا في شيء من صفاتنا، ولا أن يشابهه في شيء من صفاته.

[الجواب على الآيات التي فيها إثبات المعاني]

فإن قيل: إنه قد نطق القرآن بأنه رحيم، وأنه يغضب، وأنه يحب، أو يريد، ويكره، ويشاء، ويسخط، وأنه يؤذى، ونحو ذلك .

قلنا له: إن الله الذي قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقال: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، ونحو ذلك، فهل ينقض الله كلامه بكلامه؟ ويكون القرآن متناقضاً؟ وقد قال الله سبحانه: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وقال: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [فصلت: ٤٢]، ولا مخلص لنا من هذا إلا بالجمع بين الآيات، فتأول المتشابه بما يتطابق به مع المحكم، ومع أدلة العقول فآية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، صريحة محكمة لا يمكن تأويلها، وكذا ما مائلها، ولا يمكن أن نكفر بالقرآن، ولا أن نؤمن بآية، ونكفر بأخرى.

فتأول المحبة والرضا بما يفعله المحب لمحبيه، من نحو المدح والتشريف، والعطاء، والحكم له باستحقاق الثواب إن لم ينقلب، وهذا لمن يطيع الله ويشكره، ويعظمه حق تعظيمه.

والسخط، والغضب، والكراهة بالعكس وهو السب، واللعن، والإهانة، والحكم عليه بالعقاب، وإيصاله إليه، وهذا لمن يكفر، أو يتجرأ على معصية الله إن لم يتب.

لأن المطيع الشاكر أهل للمحبة، والرضى، والكافر والمجرم يستحقان الغضب والسخط، ويكونان من باب الكناية كما يقال: طويل العصا للرجل الطويل، وإن لم يكن له عصا ومغلول اليد للرجل البخيل وإن كانت يده مقطوعة.

وعَبَّرَ عما يفعله ذو الخنو والشفقة بالرحمة، فأرساله الرسل مبشرين، ومنذرين، وعدم معاجلة العاصي بالعقوبة، والدعاء للمجرمين، والكافرين إلى التوبة، ووعدهم بقبولها، وإدخال التائبين الجنة وإن كانوا قد أجمعوا غاية الإجرام وما احتوت عليه السنة والقرآن من المواعظ، والترغيب والترهيب، وضرب الأمثال غاية الرحمة، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا وَمَتَاعًا إِلَىٰ حِينٍ﴾ [يس: ٤٤]، ويكون من باب الكناية عبر بالرحمة عن لازمها.

هذا، ومحَبَّتُه ومشِيئَتُه وإرادته لأفعاله وأفعالنا: علمُه باشتغال الفعل على الحكمة، والمصلحة، وبين المحبة والرحمة فرق، فالرحمة للمطيع والعاصي في الدنيا، والمحبة للمطيع، وكذا الرحمة في الآخرة.

وكرَاهَتُه لها علمُه، وحكمُه بقبحها، سواء كان لذاتها، أو لكونها معصية له. وعَبَّرَ عن فعل ما يوجب الأذية عادة بالإيذاء نحو معصية الله، وسبه، وأذية أوليائه. والحاصل أن محبته، ومشِيئته، وإرادته للأفعال علمه باشتغال الفعل على الحكمة والمصلحة، سواء كان الفعل منا، أو منه، ومحَبَّتُه لنا فِعْلٌ ما يفعله المحب لمحَبوبه، وحكمه بأنه أهل لذلك.

ورحمَتُه فِعْلٌ ما يفعله ذو الخنو والشفقة مع علمه بأنه أهل لذلك.

وكراهُتُهُ وِغَضْبُهُ وسَخَطُهُ عكس ذلك؛ لأنَّ أصحابنا اختلفوا في الإرادة على قولين، فلا يمكن أن نخرج عنها كما سيأتي في آخر الكتاب.
فمنهم من قال: هي فعله، ومنهم من قال: هي علمه باشتغال الفعل على الحكمة والمصلحة. والإرادة الحقيقية متنفية عند الجميع.



كتاب العدل

٢٩- فهو الغني فما في فعله دَنَسٌ وكلُّ ظُلْمٍ وعيبٍ عنه مبتعدٌ

هذا البيت شروع في كتاب العدل.

واعلم أن مسائل العدل مرتبطة بالتوحيد، ومتفرعة عليه؛ لأنَّ حقيقة التوحيد تفرد الله بصفات الكمال، وتنزيهه عن صفات النقص والحدوث، فلا يشارك الأجسام والأعراض في صفاتها التي أوجبت حدوثها، ولا تشاركه في صفاته صفات الكمال، ومسائل العدل تنزيه الله عن الأفعال القبيحة الرذيلة، وتنزيه الله عنها مترتب على إثبات أن الله عالم وغني، وهما من مسائل التوحيد، ومسائل العدل متفرعة عليها.

والفرق بين مسائل العدل ومسائل التوحيد، أن مسائل العدل مختصة بما يتعلق بالأفعال وجوداً، وعدمًا، ومسائل التوحيد بما يتعلق بالذات وجوداً، وعدمًا، فمهما ثبتت مسائل التوحيد على ما قد وضحنا في أول الكتاب فمسائل العدل ثابتة كذلك.

هذا، وإذا قد تقرر بما أوضحناه سابقاً أن الله سبحانه وتعالى عالم، وأن الأعراض لا تجوز عليه، وأنها لا تتحلُّ إلا في جسم ثبت أن الله غني؛ لأن الحاجة منحصرة في جلب المنفعة، ودفع المضرة وهما يستلزمان الشهوة واللذة والسرور هذا في جلب المنفعة؛ لأنَّ المقصود بها تحصيل هذه.

والألم، والكدر، والنفرة هذه في دفع المضرة.

واللذة، والشهوة، والسرور، والكدر، والنفرة، والألم أعراض لا تحل إلا في جسم، والله ليس بجسم.

ولأنها أعراض محدثة، وإذا كانت محدثة، فهي منتفية عنه في الأزل، وإذا كانت منتفية فلا يصح حصولها له بعد؛ لأنَّ وجوده وما هو عليه من صفات النفي

والإثبات الذاتية ليس بجعل جاعل حتى يصح ويمكن عليه التغير والتحول، فلا يصح ثبوت ما يثبت له في وقت دون وقت، ولا انتفاء ما ينتفي عنه في وقت دون وقت؛ لأنَّه تحكم، وتخصيص بدون مخصص، فإذا ثبت له صفة فلا بد من دوامها، ولا يمكن انتفاؤها عنه، وكذا إذا ثبت انتفاء صفة عنه، فلا يمكن ثبوتها له في حال من الأحوال.

وهكذا الصفات الذاتية لا يمكن تخلفها، فلا يصح أن يكون الجسم غير شاغلٍ للحيز وهو المكان، ولا أن يكون العرض في غير جسم، ولا أن يكون الصدق كذباً، ولا الكذب صدقاً، ولا الظلم عدلاً، ولا العدل ظلماً، ولا جائز الوجود واجب الوجود، ولا واجب الوجود جائز الوجود، ولا أن يتصف أحدهما بصفات الآخر الذاتية، الفارقة بين الذاتين؛ لأنَّه من تعكيس الحقائق والتناقض.

ولأن الحاجة نقص، وضعف، وهما ينافيان القوة، والعظمة، والجلال: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، والفقر والضعف ليسا من الأسماء الحسنى: ﴿أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]، وإذا ثبت أنه غني، وأنه عالم بكل المعلومات، فهو عدل حكيم، لا يفعل القبائح كلها، فلا يكذب، ولا يعيب، ولا يظلم، ولا يخلف الوعد، والوعد، ولا يكلف أحداً ما لا يطيقه، ولا ما لا يُعْلِمُهُ؛ لأنَّه غني عنها.

ولأنها صفات نقص، وهو عالم بأنه غني، وأن فعل القبيح صفة نقص. ولأن القادر العالم لا يفعل الفعل إلا لغرض إما حاجي وهو ما تدعو إليه الحاجة، أو حَكَمِي وهو ما تدعو إليه الحكمة، والله غني فليس بمحتاج، والقبح مناف للحكمة، ولا يفعل مثل هذا إلا المجانين، والبله الذين لا يعرفون ما يضرهم وما ينفعهم حاشا الله رب العالمين، مع أن أهل الشرف والنفوس الرفيعة يتنزهون عما ينقص في شرفهم، وعما يعابون به، ويُذَمُّون عليه، وإن دعتهم الشهوة والحاجة إليه، فكيف برب العزة والكمال الذي لا يشتهي، ولا يحتاج؟!!

﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وهذا حصر وقصر، أي ليس له إلا الأسماء الحسنی، و(فاعل القبيح) ليس من الأسماء الحسنی.

ولأن الله قد نفى فعل القبيح عن نفسه قال تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [يونس: ٤٤]، ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [النحل: ١١٨]، ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنْمَّا خَلَقْنَاكُمْ عِبْنًا وَآنَكُمُ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ [السخن: ٣٨]، ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا﴾ [ص: ٢٧]، ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِيفَ وَعْدِهِ رُسُلُهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ﴾ [ابراهيم: ٤٧]، ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ﴾ [وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ] [الذاريات: ١]، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ [الرعد: ٣١]، ﴿مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩]، ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ﴾ [وَمَا هُوَ بِالْهَزْلِ] [الطارق: ١]، ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [٢]، ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ١]، ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [فصلت: ٤٢]، ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾ [٤]، ﴿لَاخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾ [الحاقة: ١]، ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ١٧]، ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الإسراء: ١٥]، ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [الطلاق: ١٧]، ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، ﴿وَلَوْ أَنَا أَهْلُكُنَاهُمْ بَعْدَازٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا﴾ [طه: ١٣٤]، ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧]، ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، ﴿إِلَّا لَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٨]، ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

فنزله نفسه في هذه الآيات عن أنواع القبائح: عن الظلم والعبث، وإخلاف الوعد والوعيد، والكذب وإرسال الكذابين، وأخبرنا أنه يؤاخذ لو كُذِبَ عليه، وأنه لا يريد القبيح، ولا يؤاخذ أحداً بذنب غيره، ولا يكلفنا ما لا نطيقه، وأنه لا يكلفنا إلا ويعلمنا بما كلفنا به، وأنه أرسل الرسل لئلا يكون للناس على الله حجة، وأنه يريد بنا اليسر والتخفيف وعدم الحرج.

[بحث في تعريف الظلم]

هذا، والظلم هو: الضرر العاري عن ظن جلب نفع، أو دفع ضرر، أو استحقاق. فإذا كان جلب النفع مثل ما يلقي الباني، والحارث، والمسافر، ونحوهم من المتاعب، والمشاق فليس بظلم.

وكذا ما كان لدفع الضرر مثل العمليات للمرضى، واستعمال العلاجات المرة، والحجامة، ونحوها، وكذا ما كان للاستحقاق كقتل القاتل فليس بظلم أيضاً.

فإن قيل: فما تقولون في ذبح البهائم؟ .

قيل له: قد اقتضت حكمة الله أن يميت كل الحيوانات كما قال سبحانه: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، حتى الملائكة، والأنبياء ﷺ؛ للفرق بين الدارين، ولتهوين هذه الدار الدنية، وجعل للموت طرقاً بعضها بواسطة الملائكة الموكلين به ﷺ، وبعضها بواسطة الآدميين.

فما أباح الله ذبحه للآدميين فشأنهم كشأن عزرائيل عليه السلام ليسوا بمتعدين، ولا ظالمين؛ لأنه بأمر الله.

أما بالنسبة إلى الله فلا بد في الألم، وفي الآلام التي تصيب الأطفال، والبهائم - من التعويضات العظيمة التي يرتاح لها المعوّض، ولا يسخطه ما أصابه في الدنيا، بل ربما يتمنى أنه أصيب بأكثر مما أصيب به؛ لعظم الأعواض، كما لا يبالي الحارث، والمسافر، ونحوهما بما يعانيانه من المشاق؛ لرجاء ما يرجونه من المنافع. فهذا لدفع الظلم.

وأما لدفع العبث فلحكمة قد أشرنا إلى بعضها وهي تهوين هذه الدار، وتنقيصها؛ لئلا نميل إليها، وننسى الدار الباقية، وبعضها قد يعرفها المتفكرون. ولا يلزم أن نعرف وجه الحكمة في كل ما يفعله الله، أو يأمر به، مهما وقد ثبت بالدليل القطعي أن الله عدل حكيم، لا يفعل إلا ما فيه الحكمة. فاعرف هذه القاعدة؛ لترتاح بها من كل المشكلات التي لا تعرف وجه الحكمة فيها.

[مسألة في الأجل]

هذا، وقد كثر الخلاف في الأجل، وفي تحديده، وفي تعبير أصحابنا عنه، اضطراب وغموض، وليس نفس الموت، أو القتل كما قد يُفهم من تحديد بعضهم له.

والذي أراه، وأوصلتني إليه الأدلة - التي هي شبه متضاربة - أن الله سبحانه وتعالى جعل لكل حيوان مدة يستحق الحياة فيها، بجعل الله له ذلك تزيد وتنقص بشروط إن حصلت، كالرزق سواء سواء، وليس لأحد أن يتعدى على حيوان في هذه المدة، وإن مكنه الله إلا بترخيص من الله له، وآخر تلك المدة هو آخر الأجل، ويجوز تأخير الأجل، وتقديمه ممن له ذلك وهو الله كأجل الدين، يجوز تأخير مطلقاً، وتقديمه بشرط أن يذكره عند ذكر الأجل، كأن يقول: إن قضيت الدين الأول فأجلك كذا، وإلا فكذا.

ولا يخرج الأجل عن كونه أجلاً تقدّم الموت أم تأخر.

والأدلة التي أوصلت إلى هذا مثل قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، فدل على أنها تحصل بسبب إيجاب القصاص حياة، لولا هو لم تحصل، لأنّ القاتل - أي المريد - يتجنب القتل إذا خاف القصاص، فيسلم هو من القصاص، ويسلم غريمه من القتل، وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [افاتر: ١١]، فدل على

أنه يصح الزيادة والنقصان في العمر، وكذا قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهَقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا﴾ [التكوير: ٨٠]، فدلّت على أنه قتله لئلا يرهق أبويه طغياناً وكفراً، وأنه لو لم يقتل في ذلك الوقت لطلال عمره.

وفي الحديث عنه ﷺ: ((إن الرجل ليصل رحمه وقد بقي من عمره ثلاث سنين، فيجعلها الله ثلاثاً وثلاثين سنة، وإن الرجل ليقطع رحمه وقد بقي من عمره ثلاث وثلاثون، فيجعلها الله ثلاثاً))^(١)، وفي حديث آخر: ((بر الوالدين، وصلة الرحم زيادة في الرزق، ومنسأة في العمر))، وفي حديث آخر: ((من أحب أن يملأ له في عمره، ويسطّ له في رزقه، ويستجاب له الدعاء، ويدفع عنه ميتة السوء، فليطع أبويه في طاعة الله عز وجل، وليصل رحمه..))^(٢) الخ.

وفي حديث آخر: ((من يضمن لي واحدة أضمن له أربعاً، من يصل رحمه فيحبّه أهله، ويكثر ماله، ويطول عمره، ويدخل جنة ربه))^(٣).

تتزيه الله سبحانه وتعالى عن أفعال العباد، ونسبتها إليهم

٣٠- منزلة ربنا عن كلّ منقصةٍ فالمذنبون هموا للشّين قد قصدوا

٣١- وكلّ منقصةٍ منا ومردلةٍ فالعبد إن حدّثت بالفعل ينفرّد

قد ذكرنا في هذين البيتين مسألتين:

المسألة الأولى: تتزيه الله عن كل القبائح، وقد أوضحنا الأدلة على تتزيه

الله عنها فيما مر، وبما لا مزيد عليه.

(١)- درر الأحاديث النبوية بالأسانيد الحيوية (ط ١ - ص ٤٢) منشورات مؤسسة الإمام زيد، ورواه الإمام المرشد بالله (ع) في الأمالي (١٢٦/٢) بسنده إلى الحسن بن علي (ع) والإمام أحمد بن عيسى (ع) في الأمالي (٤٣٠/٢).

(٢)- درر الأحاديث (ط ١ - ص ٤١). رواه الإمام أحمد بن عيسى (ع) في الأمالي (٢/٤٢٨).

(٣)- المختار من صحيح الأحاديث والآثار - (ج ١ / ص ٩٥٢) درر الأحاديث النبوية بالأسانيد الحيوية - (ج ١ / ص ٤٧) الحقوق - (ج ١ / ص ٧٢) المواظ الشافية - (ج ١ / ص ٦) رواه الإمام أحمد بن عيسى (ع) في الأمالي (٢/٤٣٠).

والمسألة الثانية: في نسبة أفعالنا إلينا، وهي متفرعة على المسألة الأولى.

أما نسبة أفعالنا إلينا فإننا نعلم علماً ضرورياً أنَّ أفعالنا تحصل، وتتفي باختيارنا، بحسب دواعينا وصوارفنا، وإننا إذا قمنا، أو قعدنا، أو سافرنا، أو بنينا، أو حرثنا، أو صلينا، أو صمنا، أو أفطرننا، أو حججنا، أو زكينا، أو زيننا، أو سرقنا، أو قتلنا، أو شربنا الخمر، أو أطعنا الله، أو عصينا، أو نحو ذلك أن تلك أفعالنا، وباختيارنا، وبإرادتنا، وعزمنا، لا ينكر هذا إلا مكابر معاند، وأنَّ كلَّ واحد منا ينسب أفعال كل فاعل إليه، ويمدحه على الحسن منها، ويذمه على القبيح حتى الكفار، لا شك في ذلك، ولا مرية، حتى البهائم فإنها تعرف من يسقيها ويعلفها، وإذا رآته أقبلت إليه وهرولت، وتفر عن يضربها وتفر منه، وربما تحمل عليه، وأعظم من هذا أن يفعل الإنسان فاحشة، ثم ينسبها إلى رب العزة هلاكاً، وأنه عصاه، ويستحي من نسبتها إلى ربه، والله يقول: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [النساء: ١١٢]، فكيف إذا نسبها إلى ربه؟ وفي هذه الآية أيضاً تصريح بأن الاكتساب، والرمي من المكتسب. فهل حكم الله على نفسه أنه احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً، حين نسب أفعالنا إلينا عند من يقول إن أفعالنا من الله؟ ما أشنع هذا القول، وما أقبحه.

[القرآن ينسب أفعال العباد إليهما]

وإذا تأملت القرآن وجدته في كل سورة ينسب الفعل إلى فاعله غير الله ففي: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [النس: ١]، فاعل ﴿قُلْ أَعُوذُ﴾ هو النبي ﷺ، وفاعل ﴿يُوسُوسُ﴾ هو الشيطان -لعنه الله- وفي ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١]، مثلها وفاعل ﴿حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾ هو العبد، وانظر القرآن سورةً سورةً ينسب الفعل إلى فاعله غير الآيات الصريحة مثل: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الواقعة: ٢٤]، و﴿يَكْسِبُونَ﴾، ﴿هَٰذَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾ [الأنعام: ١٥]، ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا

دَعَانِ ﴿البقرة: ١٨٦﴾، ﴿قَالَا رَبَّنَا إِنَّا نَخَافُ أَنْ يُفْرِطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْغَى﴾ [طه: ٤٥]، ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي﴾ [طه: ١٨]، ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة: ٢٥٦]، في كل هذه الآيات ينسب أفعال الخلق إليهم، ولا تكاد سورة من القرآن إلا وينسب الأفعال إليهم مرة، أو مرتين، أو أكثر.

فانظر إلى كل سور القرآن سورة سورة تجد ما ذكرنا، ولا تغتر بما يلبسه الملبسون، ويشككه المشككون في المشاهدات الضروريات.

فآيات القرآن تنافي الجبر الصريح، وغير الصريح، وتنقض مذاهب المجبرة كلها، والقرآن كله ينفي الجبر ويُرْذِّه، ولا تجد سورة إلا وهو ينسب فيها أفعال العبيد إليهم.

[الجبر الصريح وغير الصريح والجواب عليهما]

أما الجبر الصريح فهو مذهب الجهمية الذين يقولون: إنما الإنسان كالشجرة إن حركها الله تحركت وإلا فلا.

وأما الجبر غير الصريح فقد أنف أصحابه من التصريح بالجبر؛ لكون سخافته معلومة بالضرورة، وتستروا بثوبٍ سراب:

الأول منهما: أنهم أثبتوا للعبد قدرة خلقها الله، لكنهم قالوا: قدرة موجبة للفعل، مقارنة له ليس للعبد معها اختيار، وهذا عين الجبر؛ لأنَّ عدم الاختيار هو الجبر بعينه، وكذا كونها موجبة للفعل لا يتخلف عنها.

الثاني: قولهم الفعل لله، وللعبد فيه كسب.

ولكنهم لم يقدروا على شرح الكسب وتوضيحه، وتبين ما هو.

والذي يظهر أنهم لم يعرفوه، وكذا الذي وضعه وهو أبو الحسن الأشعري ما أظنه يعرفه، وإنما فروا من مذهب جَهم إلى غير مفر وفيه وقعوا، مع اعترافهم بقبح مذهب جَهم وسخافته.

فالجواب عليهم أنا نقول لهم: هل الكسب فعل للعبد؟ أم فعل لله؟
 فإن قالوا: فعل لله لم يخرجهم ذلك عن الجبر، ومذهب جهم، بل وقعوا فيه من
 جهتين، من جهة الفعل، وجهة الكسب، ولم يبقوا للعبد كسباً.
 وإن قالوا: فعل للعبد، فإما أن يكون بقدرة مقارنة موجبة فهو عين الجبر.
 وإما أن يكون بقدرة متقدمة على الفعل غير موجبة له، بل تتوقف على اختيار
 العبد، فقد أثبتوا للعبد فعلاً، فما الفرق بينه وبين سائر الأفعال؟ وما الدليل الذي
 دل على أن الفعل الذي هذا الكسب كسب فيه بقدرة موجبة له ليس للعبد فيه
 اختيار؟ وهذا الكسب فعل يتوقف على اختيار العبد، وما الفرق بينهما إذا؟
 وإن كان الكسب فعلاً لله، وللعبد فيه كسب أيضاً لزم التسلسل، ولزم في
 الكسب الثاني ما ذكرنا في الأول، وهكذا.
 وجواب آخر على مقالة أبي الحسن الأشعري: لأنه لما استشنع هو
 وأتباعه تصريح جهم بن صفوان وأصحابه بالجبر الصريح، ونسبة أفعال العباد
 إلى الله فروا إلى غير مفر فجعلوا الأفعال لله وللعبد فيها كسب.
والجواب عليهم أنا نقول لهم: هل الكسب فعل للعبد؟ أو فعل لله؟
فإن قالوا: فعل لله - فقد لزمهم مثل قول جهم مرتين، ولم يبقوا للعبد كسباً.
 وإن قالوا: فعل للعبد. فقد أثبتوا للعبد فعلاً - فما الفرق بين الفعلين؟
 والذي أوجب لكم نفي الفعل للعبد حاصل في هذا.
 وكيف صح لكم أن هذا فعل للعبد الذي لم يقم دليل عليه، والفعل الذي
 نشاهده صدر من العبد ليس منه؟ بل الذي أوجب لكم نفي الفعل عن العبد
 يوجب نفي هذا عنه لعدم الفارق.
فإن قالوا: هذا الكسب فعل لله، وللعبد فيه كسب - عدنا الكلام معهم في
 كسب الكسب، وهكذا.

[شبهة في الجبر، وجوابها]

فإن قيل: إن الله يعلم أن العبد يفعل في الأزل فلا بد أن يفعله، وإلا انكشف

علم الله جهلاً.

قيل له: العلمُ مطابقة الواقع، ولا يمكن أن يتخلف، سواءً كان من الله، أو من غيره؛ لأن هذا خلاف حقيقة العلم.

وأما الذي تارة يطابق، وتارة لا يطابق فليس بعلم بل هو الظن.

وقد أوضحنا فيما سبق أن الفعل والترك يحصلان باختيار العبد، وبحسب إرادته، ودواعيه، وصوارفه، وأنا نعلم هذا ضرورة لا شك فيه، ولا ريب. ونحن نؤمن، ونعترف بأن الله يعلم بأن العبد يفعل الفعل، أو يتركه باختياره، وهو يقدر على العكس، ولا يمكن أن يتخلف العلم، أو المستقبل لأنه خلاف حقيقته.

فإن قلتم: إنه يعلم بأنه سوف يفعله باختياره، وهو يقدر على العكس - فليس بجبر؛ لأن الاختيار خلاف الجبر ونقيضه، ولا تقدر أن تثبتوا أن الله يعلم بأن العبد يفعله بغير اختياره، ولا يقدر على الترك؛ لأنه خلاف المعلوم ضرورة، ولا يمكن أن يكون العلم خلاف المعلوم؛ لأنه خلاف حقيقته، ولا نسلم هذا لو ادعيتموه، وكل دعوى بدون برهان فهي عاطلة كما أوضحناه سابقاً. ويؤيد هذا: قول الله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [ص: ١٧]، فهل تقولون: إن الله قد علم قبل أنهم يستحبون العمى على الهدى؟ فإن قلتم: إن الله قد علم ذلك فقد أقررتم بما نقول.

وإن قلتم: إن الله لم يعلم قبل لزمكم أن الله لا يعلم الأشياء قبل وقوعها، فلا يلزمنا ما ألزمتونا سابقاً، ولزمكم تجهيل الله. وإن قلتم: إن الله قد علم سابقاً أنهم لا يستحبون، فقد أكذبتم الله في قوله، وكفرتم بما قال.

ثم نقول لهم: إن الله قد علم بأنه سيخلق السموات، والأرض، والجن، والإنس، والملائكة، والجنة، والنار، والمخلوقات كلها قبل خلقها، فهل الله مجبور على الخلق؟ أو إنما علم أنه سيخلق باختياره؟ وهو قادر على الترك؟ فما

أجبتكم به في فعل الله فهو جوابنا.

وجواب آخر كنت قد أجبت به في موضع آخر، فرأينا وضعه هنا للفائدة.

فإن قيل: فإن الله عالم في الأزل أن العاصي يعصي، والمطيع يطيع ولو كانوا قادرين على الترك لزم مناقضة علم الله ومخالفته.

فالجواب: أنه لا يلزم ذلك؛ لأننا لا نقول: إنه يتخلف علم الله، وإنما نقول: إن العاصي يقدر على الطاعة، وأنه يفعل المعصية باختياره وإرادته، وأن الله عالم بأنه يفعلها باختياره، وكذا المطيع مثله، وإلا لزم عدم استحقاق الجزاء في المطيع والعاصي والله يقول: ﴿جَزَاءٌ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الواقعة: ٢٤]، ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرحمن: ١٠]، ﴿وَجَزَاءُهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةٌ وَحَرِيرٌ﴾ [الإنسان: ١٢]، ونحو ذلك. ولزم أيضاً في أفعال الله نفسه؛ فإن الله يعلم بخلقه للسموات، والأرض، والجن، والإنس، والملائكة، والجنة، والنار، فهو عالم بأفعاله كلها في الأزل قبل فعلها، ولا يتخلف ما علمه الله فيلزم على هذا أنه مجبر على فعلها غير قادر على الترك، فلا يكون فاعلاً مختاراً بل علة قديمة.

[شبهة وجوابها في تكليف ما لا يطاق]

ومن العجب العجائب أنهم يحاولون تدنيس الله، ونسبة القبائح إليه بكل وسيلة، ويحاولون التلبيس على الناس بكل شبهة؛ لشييت قاعدتهم المنهارة.

فمن جملة ما لبسوا به أن الله قد كلف أبا جهل بالإيمان بما جاء به النبي ﷺ، ومن جملة ما جاء به الإخبار بأنه لا يؤمن، والجمع بينهما محال لا يطاق.

والجواب والله الموفق للصواب: أنه كلفه بالإيمان، وهو قادر عليه ضرورة، ولم يكلفه بأن يعلم أنه لا يؤمن، وإنما أخبر أنه يختار الكفر، ولم يكلفه بأن يعلم؛ لأن العلم حاصل لديه، فكيف يكلفه بتحصيل الحاصل، وتحصيل الحاصل محال.

وليس المراد أن يكلف أبا جهل بالعلم، ولم يرسل النبي بهذا.

وإنما أرسل بأن يدعو الناس إلى طاعة الله، والإيمان به، والكفر بالأوثان،

وترك عبادتها. وإنما أخبرهم بأنهم يستحبون الكفر على الإيمان، وأن المعجزات لا تصرفهم عن هذه الإرادة، كما قال في ثمود: ﴿فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت: ١٧]؛ لأن كبار قريش أتوا إلى النبي ﷺ وأرادوا أن يُعَجِّزُوهُ؛ تقوية لكفرهم، وإبطالاً لنبوءته ﷺ، وطلبوا منه أن يأمر الشجرة أن تأتي، فإذا فعل هذا آمنوا به، وهم يعتقدون أنه لا يقدر على ذلك، فأخبرهم بأن الله على كل شيء قدير، وأنهم لا يؤمنون وإن فعل، وأنَّ منهم من يقتل في القليب، وأن منهم من يحزب الأحزاب، ثم أمر الشجرة أن تأتي فأنت تخط في الأرض، ثم طلبوا منه أن يأمرها أن تعود، فعادت، فقالوا: ساحر.

فكان من هذه معجزتان: إتيان الشجرة ورجوعها، ووقوع ما أخبرهم به في المستقبل. فليس المراد تكليفهم بالعلم بالكفر، فهم عالمون به، ولا أن يكفروا، وإنما يريد أن يخبرهم بأنه عالم بما في نفوسهم، وأنهم يختارون الكفر على الإيمان. فهل يريد أبو الحسن الأشعري أن الله كلفهم بالإيمان، والكفر؛ لأن من لازم التكليف بالإيمان بالكفر أن يكفروا، وما لا يتم الواجب إلا به يجب كوجوبه؟ وهذا ما لا يقول به كافر فضلاً عن مسلم، انظر كيف بلغ به التعصب إلى أن التزم أن النبي ﷺ داعية إلى الكفر، وكذلك الله أيضاً؛ لأنه كما قال تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ١٤].

انظر كيف بلغ به علمه إلى تجاوز حد الكفر، ومن المعلوم الذي لا شك فيه أننا لم نُكلف بمعرفة كل ما جاء به القرآن، فلسنا مكلفين بمعرفة غاسق إذا وقب، ولا ما هي النازعات غرقاً، ولا الناشطات نشطاً، ولا بمعرفة الأب في قوله: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١]، ونحو ذلك.

وإنما التكليف بفعل الواجبات، وترك المحرمات، ولا يتم ذلك إلا بمعرفتها، والإيمان بالله وحده، ورسله، وملائكته، وكتبه، وبالدار الآخرة.

[اتنزيه الله تعالى عن الرضا بالمعاصي]

٣٢-ولا يشاها ولا يرضى بها أبداً كيف وقد هدّد العاصين إن عمّدوا

٣٣-وأَنْزَلَ اللهُ في تحذيرنا كُتُباً الأمرُ فيها وفيها النَّهْيُ والرَّشْدُ

في هذين البيتين وما بعدهما تنزيه الله عن الرضى بالمعاصي؛ لأنّ الرضا بها قبيح. وقد أوضحنا الأدلة فيما سبق أن الله لا يفعل القبيح، ومن الأدلة على أن الله تعالى لا يرضى بالمعاصي، وأن العبد مختار في فعله، ليس مجبراً، وأنه يقدر على الطاعة والمعصية، أن الله قد بعث النبيين مبشرين، ومنذرين، وهذا لا يقع من حكيم أن يأمر بشيء وهو لا يريده، أو يريد تركه، ولا ينهى عن شيء وهو يريده، وهذا أمر معروف عند كل عاقل.

وفي اللغة العربية أن الأمر هو: الأمر بما يريده الأمر.

والتهديد هو: الأمر بما لا يريده، وأن الفرق بينهما ذلك.

فكيف إذا هدّد العاصي وعاقبه، فهذا ما لا تقبله العقول الناقصة، فكيف

بالعقول الزكية؟!

وقد أكّد الله ذلك في القرآن فقال: ﴿وَاللّٰهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، ﴿وَلَا

يَرْضٰى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ١٧]، ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللّٰهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا

آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ [إلى قوله: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا

إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، ﴿يُرِيدُ اللّٰهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ

وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، وقال: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةً عِنْدَ

رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨]، ﴿فَإِنْ تَرَوْهُوَ عَنْهُمْ فَإِنَّ اللّٰهَ لَا يَرْضٰى عَنِ الْقَوْمِ

الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٩٦]، وقوله: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمٰنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَّا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ

عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الزخرف: ٢٠]. فهذه الآيات دليل على أن المعاصي ليست من

الله، ولا بإرادته؛ لأنها لو كانت منه لكانت بإرادته.

وأما التهديد فهو في القرآن كثير، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ نُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ١١٤]، ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [النساء: ١٢٣]، ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣]، ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [٢٨] يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ﴿٢٩﴾ [الفرقان]، ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وكون أفعال العباد كلها الطاعة والمعصية بمشيئة الله وإرادته هو مذهب المشركين -لعنهم الله- وقد حكاها الله ورده بأبلغ الرد، قال الله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وقد يتستر من يقول بمثل هذه المقالات السخيفة، والأقوال البشعة بشبهة ضئيلة لا تستره، ولا تخرجه من هذا المأزق الذي وقع فيه، ألا يستحي ممن خلقه، ورباه، ورزقه، وأعطاه، وشق سمعه وبصره، وهده، وخلقه في أحسن تقويم، وفضله على كثير من المخلوقات.

فوالله الذي لا إله إلا هو إننا لو عبدنا الله طيلة أعمارنا، وشكرناه بجميع أنواع الشكر، وخضعنا له غاية الخضوع، وتواضعنا له نهاية التواضع، ما جازيناه، ولا كافأناه.

انظر أيها العاقل إلى الملائكة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ حين عرفوا الله حق المعرفة: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ١٦]، ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠]، ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَدِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [التبا: ٣٨]، وهم مع هذا كما قال الله سبحانه فيهم: ﴿وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

وأما قوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَن فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ١٩٩]، فالمراد لو شاء أن يؤمنوا بالجبر والإكراه دليله آخر الآية وهو: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٩٩]، ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ﴿فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]،

الجواب على شبهة من يقول:

لو وقع في ملك الله ما لا يريد كان مغالبة لله ومقاهرة

نعم، قد يتسّر ويقول: لو وقع في ملك الله ما لا يريد كان مغالبة لله، ومقاهرة. والجواب والله الموفق: أنه لا يكون كذلك إلا إذا لم يكن الله قادراً على منعهم، وكان عاجزاً عن ردعهم، أما إذا اقتضت حكمته أن يجعل لهم قدرة على الفعل والترك، ويحذرهم، وينذرهم؛ ليستحق المطيع التشريف، والتكريم، ويستحق المجرم الإهانة، والتعذيب ولو أراد لقهرهم، وغلبهم فليس بمغالبة كما قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَن فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٩٩]، فعرف نبيه ﷺ أنه لا يريد الإكراه، والجبر، ولو أراد الفعل لوقع، دليله آخر الآية، وهو: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٩٩].

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآيَةٍ وَلَكِن يُوَخِّرُهُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [التل: ٦١]، وقال: ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهُ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ﴾ [إبراهيم: ٤٢]، ﴿فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهُ مُخِلَّفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ﴾ [إبراهيم: ٤٧].

فهذه الآيات توضح وتبين لنا أنه لم يُغلب، وإنما اختار تأخير الانتقام. وقد بين أن الأفعال بمشيئتهم، وأنه ترك لهم الاختيار بقوله: ﴿فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيُكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ [الكهف: ٢٩]، وقوله: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ونحوهما.

وأما قوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا﴾ [الأنعام: ١٠٧]، فالمراد به مشيئة الجبر دليله: ﴿وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام: ١٠٧].

وكذا كلما ورد في القرآن من ما يدل على أنه لو شاء ما فعلوا، فلا يلزم منه أن يشأ معصيتهم له؛ وذلك لئلا يلزم أن يكون القرآن متناقضاً، ولمخالفته لأدلة العقل، ولقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وقد صرح الله أنه قد وقع في ملكه ما لا يريد فهل غلب؟ أو قهر؟ قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، وأخبر أنه وقع فقال تعالى: ﴿فَاكْثَرُوا فِيهَا الْفُسَادَ﴾ [الفجر: ١٢]، ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]، وقد وقع قال الله تعالى: ﴿فَكَفَرْتَ بِأَنْعِمِ اللَّهِ﴾ [النحل: ١١٢].

وقال: ﴿لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١]، وقد وقع، قال تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَلِيًّا مِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الدخان: ٣١]، وقال: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ﴾ [الإسراء: ٣١]، ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ﴾ [الإسراء: ٣٣]، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّنى﴾ [الإسراء: ٣٢]، ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ﴾ [الإسراء: ٣٥]، ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ﴾ [الإسراء: ٣٤]، ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ﴾ [الإسراء: ٣٤]، ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧].

ثم قال بعد ذلك كله: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةً عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨]. وقد وقع كلما أخبر أنه مكروه. بعضه قد علمناه، وبعضه قد أخبر الله تعالى أنه قد وقع.

فهل هذه مغالبة، ومقاهرة حين حصل ووقع في ملكه ما لا يريد؟! ولو تأملت في القرآن لعثرت على شيء كثير من هذا النوع، وانظر في الآيات التي سنوردها بعد التي تنص على ما لا يرضاه، أو يرضى به وقد وقع خلاف ذلك.

[المخازي التي تلزم من القول برضاء الله بالمعاصي]

- ٣٤- لو كان يرضى بفعل المجرمين فلا ن المجرمين لِمَا يَرْضَاهُ قد قَصَدُوا
 ٣٥- أو كان ما عمل الإنسان من عمل فالفعل ليس له والفاعل الصَّمَدُ
 ٣٦- أو كان أجبرهم في كل ما عملوا وإن أساءوا وإن أخطوا وإن عَمَدُوا
 ٣٧- لصار ما أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مَهْزَلَةً والكافرون بما أوحاه ما عَنَدُوا
 ٣٨- وأصبح الأنبياء بَعْثُهُمْ عِثًّا والكفرُ بالله والإيمان يَتَّحِدُ

أي لو كان لا يقع في ملك الله إلا ما يرضاه فإن المجرمين قد أرضوا الله بما أجزموا؛ لأنه يرضى بالمعاصي، ويشاؤها.

ولأن الأفعال كلها من الله عندهم والله لا يفعل إلا ما يريد كما قال: ﴿فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وصارت الكتب التي أنزلها الله مهزلة، وبعث الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه صار عبثاً، ولا يقدر العاصي على فعل ما أمره به، ولا الانتفاء عما نهاه عنه، فصارت المعصية والطاعة كلتاها طاعة.

والأمر والنهي كلاهما عبثاً؛ لأنه لا فائدة في أمر من لا يستطيع الفعل، ولا نهى من لا يقدر على الانتفاء، حاشا الله من هذه المسخرة.

وصار الأمر كمن يأمر المجانين والبهاائم بكل ما أمر، وينهاهم عن كل ما نهى، ثم يعذبهم إن لم يأتروا، ولم ينتهوا.

وصار أمره، وشأنه، وقبيح فعله، أعظم ممن يُطْلَع الحُمير والكلاب، والسفلة في المناظر الجميلة الرفيعة، ويفرش لهم الحرير، والزل، وأجل الفرش وأعلاه، ويقدم لهم أشهى المأكولات، وأحسنها، ويضعُ أشرف القوم، وساداتهم بين روث الحُمير، والزبالات، وبراز الآدميين؛ لأن ذلك تعظيم من لا يستحق التعظيم، وإهانة من لا يستحق الإهانة.

فمثل هذا الفعل، وهذا العمل القبيح السخيف يتحاشا عنه سفلة الرجال،
دع عنك أشرافهم، فكيف برب العزة، والجلال؟! الذي حاز جميع صفات
الكرم، والكمال، الذي لا يضره شيء، ولا ينفعه، ولا يحتاج الحاجات، ولا
يشتهي المشتبهات، ولا يستلذ بالمستلذات، والعالم بأن مثل هذا من أقبح القبائح،
وأرذل المسترذلات، وأنه يُنْقَص من كماله، وعزته، وجلاله، وأنه ليس له لأي شيء
حاجة من الحاجات، ولا يستلذ بأي مستلذ من المستلذات، وإنما يفعل ما تدعو إليه
الحكمة والمصلحة، وهو أكرم الأكرمين، وأرحم الراحمين حاشا الله من هذه
السخافة، ومن هذه الدناءة.

وإذا قلنا: إن أفعال العباد من الله، أو أن الله يرضى بمعاصي العاصين، أو أن
الله أجبرهم عليها، أو قضاهما، وقدرها عليهم قضاء حتم حتى أن العباد لا
يستطيعون الترك، وأنها ليست باختيارهم فقد لزم أن ننسب إلى الله كل القبائح،
والفضائح، والعيوب من القتل، والظلم، والكذب، وأيمان الفجور، وشهادة
الزور، وقطع الطريق، وانتهاب الأموال، والسرق، والزنا، ونحو ذلك تعالى الله
عن ذلك علواً كبيراً.

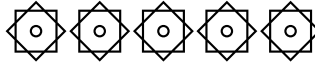
ولزم أن إرسال الرسل وإنزال الكتب مشتمل على أنواع من القبائح:
الأول: اللعب والعبث والهزؤ وذلك أن بعثة الأنبياء والرسول ﷺ من
لدن آدم ﷺ نبياً بعد نبيء، ورسولاً بعد رسول إلى زمن نبينا محمد اللهم
صل وسلم عليه وعلى آله يدعون العباد إلى طاعة الله، وينهونهم عن المعاصي،
وإنزال الكتب كذلك، والعباد لا يستطيعون أن يطيعوا الله، ولا أن ينتهوا عن
المعصية، في غاية من اللعب، والعبث.

كيف لو كانت دعوتهم إلى أن يكون العباد طوالاً، أو قصاراً، أو سوداً، أو
بيضاً، أو نحو ذلك، والله هو الذي خلقهم طوالاً، وقصاراً، وسوداً، وبيضاً،
أليس هذا في غاية من اللعب والعبث؟ وهذا مثله.

الثاني: أن نسبتها إليهم وهو الذي فعلها كذب وافتراء.

الثالث: أن تعذيبهم على المعصية وهو الذي فعلها فيهم من أعظم الظلم تعالى الله عن ذلك، وإثابة المطيعين، وتشريفهم، وإجلالهم على الطاعة، وهو الذي فعلها فيهم من أعظم القبح، والسخافة.

الرابع: أن الحكيم العليم لا يفعل الفعل إلا لغرض إما حاجة تدعوه إليه أو حكمة، والله ليس بمحتاج والحكمة لم تقض بتعذيب من لا ذنب له.



كتاب النبوة

[الأنبياء ومعجزاتهم]

٣٩- والأنبياء ندين الله خالقنا بأن بعثهم حقاً ونعتقد

٤٠- والمعجزات دليل شاهد لهمو فهي لنا سند حقاً ومستند

هذا شروع في النبوة فنحن نؤمن بنبوة الأنبياء كلهم، لا نفرق بين أحد منهم، ونحن له مسلمون صلوات الله وسلامه عليهم وعلى آلهم الطاهرين.

وأدلتنا على ذلك المعجزات التي يعجز عن الإتيان بمثلها كل البشر، ولكل نبيء معجزة.

وأعظم معجزات نبينا محمد ﷺ القرآن الذي هو باقٍ إلى الآن، ولا يستطيع أحد أن ينكره؛ لأنه يتلى في الدول الإسلامية والكفرية، وقد تحدى الله به الجن والإنس فقال: ﴿قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ [الإسراء: ٨٨]، وقد مضت ألف وأربعمائة سنة وسبع وعشرون فلم يقدرُوا على أن يأتوا بمثله.

وله معجزات كثيرة مذكورة في كتب الأسلاف رضي الله عنهم، إلا أن هذه المعجزة لا يستطيع أحد أن ينكرها والمعجزات الأخرى منها حنين الجذع، ومنها بقرة آل ذريح التي شهدت بنبوءته، ومنها الجمل الذي حاكم أهله عند رسول الله ﷺ، ومنها الذئب الذي شهد بنبوءته، وتسييح الحصى في يده.

ومنها إخباره بالمغيبات، فكانت على ما أخبر، كإخباره بأن عماراً تقتله الفئة الباغية يدعوه إلى الجنة، ويدعونه إلى النار، وإخباره بأن أمته تقتل ولده الحسين رضي الله عنه بأرض كربلاء، ومنها إخباره بمقتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه، وأنها تُخضب لحيته من دم رأسه، وإخباره بقاتله فكان الأمر كما أخبر في هذا كله، وهي معجزات كثيرة، ومن أراد الاستيعاب فليطالع كتاب إثبات النبوة للإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني رحمه الله.

وأما الأنبياء ﷺ فلهم معجزات كثيرة، منها ما قد عرفناه، ولم نعرف الكل، ولكنه يكفيننا إخبار الله بهم في القرآن، وسرد أخبار بعضهم؛ لأنه قد ثبت أن هذا القرآن من الله فيجب التصديق بما فيه، ويكفيننا الإيمان بهم جملةً في من لم يذكره الله باسمه: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦]، إلى أن قال: ﴿وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦]، وكذا الملائكة يكفيننا الإيمان بجملتهم في من لم نعرفه باسمه؛ لأنه يجب علينا الإيمان بكل ما في القرآن .



[الإمامة]

- ٤١- واستخلف المصطفى في الخلق عترته مع الكتاب ففي نهجيهما الرشد
 ٤٢- وقال: من كنت مولاه فإن أخِي أعني: عليّ اله مولى فيعتمد
 ٤٣- ولم نرَ أبداً نصّاً لغيرهم ولا دليلاً وإن راموه لم يجدوا

لا بد من إمام ينصبه الله تعالى لنا، وبينه بعد النبي ﷺ، وخليفة ينوب عنه لتنفيذ شريعته كلها لفصل القضاء، وليعطي كل ذي حقه حقه من الموارث وغيرها، ولينصف المظلوم، ويمنع الظالم عن ظلمه، وليقيم الحدود والقصاص والجهاد، ويؤمن السبل، ويحفظ بيضة الإسلام، ويأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر، ويسد الثغور، ويصلح العباد والبلاد؛ وإلا كان إهماً لا إفساداً، والله عدل حكيم، لا يجوز عليه ذلك، ولا يمكن أن يتركنا في تيه وعمى وحيرة.

فإذا عرفت هذا، فالاختيار فيه وله إلى الله تعالى؛ لوجوه:

الأول: هذا الذي قدمنا.

الثاني: أن الإمامة والولاية خلافة النبوة، والاختيار في النبوة إلى الله: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ﴾ [الأنعام ١٢٤]، ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾ [الحج ٧٥]، ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف ٣٢]، ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [القصص ٦٨]، فكذا الخلافة كما قال تعالى في داود عليه السلام: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾ [ص ٢٦].

الثالث: أن المقصود بذلك: تنفيذ الشريعة كما وصفنا، والله هو الذي يعلم من يصلح لذلك، وقد يختار غيره من لا يصلح؛ ولذلك قال في النبوة: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ﴾، ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾؛ ولا يخلو الاصطفاء والاختيار:

- إما أن يكون لبلغهم أنفسهم.

- أو لينفذوا ما بلغهم.

والأول باطل؛ لأن التبليغ ليس لأناس مخصوصين؛ بل لجميع العباد، فثبت أن الاصطفاء للتنفيذ، فالمتنفذ يحتاج إلى الاختيار، والإمام مُنفذ.

الوجه الرابع: أن النبوة والخلافة يشتركان في الولاية والإمامة والملك، ولهذا قال تعالى في إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤]، وقال: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ...﴾ الخ [المائدة: ٥٥]، وقال: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلَكًا﴾ [البقرة: ٢٤٧]، وقال: ﴿وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ٢٥١].

فإذا ثبت اشتراكهما في هذه الثلاثة، وهذه الثلاثة لا تثبت للأنبياء عليهم السلام إلا بأمر الله واختياره، فكَذلك الخلفاء لا يكونون خلفاء أئمة ولاية ملوكًا إلا بأمر الله: ﴿قُلِ اللَّهُ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا﴾ [المائدة: ٢٠]، وقال: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وليس ملك سليمان إلا النبوة.

وقال في الإمامة: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وقال: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا﴾ [السجدة: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾ [القصص: ٥]، وهذا نص صريح في أنه الذي يختار الأئمة، وأنه الذي يجعل الإمام إمامًا.

وقال في الولاية: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، وقال: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥].

وقال في الخلافة: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾ [ص ٢٦].

فثبت بهذه الآيات أن الاختيار في هذه الأربع إلى الله تعالى، وأنه الذي يجعل: الملك، والإمامة، والولاية، والخلافة، لمن يشاء، وأنه الذي يجعل: الإمام إمامًا، والمَلِك مَلِكًا، والولي وليًّا، والخليفة خليفة؛ ولأن الإمام خليفة للنبي ﷺ، ولا يصح أن يكون خليفة ولم يستخلفه، كما أن الوكيل لا يكون وكيلًا بغير توكيل الموكل، وكذا النائب لا يكون نائبًا بدون استنابة، وهذا واضح.

ولأن الإمامة ولاية شرعية؛ لأن المتولي يدعي أن له ولاية على الناس، وأنه يجب عليهم طاعته، فكيف تثبت له الولاية ولم يوله الله تعالى، ورسوله، فلا تثبت إلا ببرهان، كما قال الله: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِّنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [يونس ٦٨]، ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاء سَمِيَّتُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ﴾ [النجم ٢٣]، وإلا لزم صحة دعوى فرعون -لعنه الله- للربوبية لو كانت الدعاوى تثبت بغير براهين، ودعوى الملحدين قدم العالم.

ومنها: أنه لا يثبت لأحد ما يدعيه إلا ببرهان؛ ولهذا لم تثبت لله الإلهية إلا بالأدلة والبراهين، ولم تثبت للأنبياء ﷺ النبوة إلا بالمعجزات والبراهين! فكيف تثبت لأحد الإمامة بغير برهان؟! لأن معنى الإمامة: أنه متول علينا، وأنه خليفة رسول الله ﷺ، وأنه يجب علينا طاعته، وهذا لا يمكن أن تكون له ولاية علينا ولم يوله الله، ولم يُؤمِّرْهُ علينا، ولا نعرف لأحد بالولاية علينا إلا لله؛ لأنه الذي خلقنا ورزقنا وأنعم علينا بما لا نحصى من النعم، فهو ربنا ومالكنا وولي أمرنا؛ فمن ولّاه علينا، فله الولاية، ومن أمّره الله علينا، فله الإمامة، ولا يمكن أن يكون خليفة لرسول الله ولم يستخلفه.

وهكذا كل من ادعى مالًا أو أرضًا بغير برهان، فلا يثبت له، وكل دعوى بغير برهان فهي دعوى باطلة عاطلة، ولا يثبت بالاغتصاب لا مال ولا حق، لا عقلا ولا شرعا.

فصل

فإذا تقرر هذا - وهو أنه لا بد من إمام، وأن الاختيار فيه إلى الله - نظرنا إلى كتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ، فإذا هو قد جعل الخلفاء والأئمة في ذراري الأنبياء ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾ [آل عمران ٣٣-٣٤]، ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ [العنكبوت ٢٧]، ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة ١٢٤]، ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ [مريم ٥-٦]، ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا﴾ [المائدة ٢٠]، وهذا في بني إسرائيل.

وقال في بني إسرائيل -أيضا-: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾ [القصاص ٥]، فجعل النبوة والإمامة في بني إسرائيل يعقوب بن إسحاق إلى زمن نبينا ﷺ وعليهم، هذه سنة الله في الأنبياء ﷺ: ﴿فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [فاطر ٤٣]، فكيف بخاتمهم وسيدهم!

وقال سبحانه وتعالى في طالوت: ﴿قَالُوا أَتَىٰ يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ [البقرة ٢٤٧]، فجعل العلة في إيتائه الملك: الاصطفاء، والبسطة في الجسم والعلم.

وقد اصطفى الله محمداً وآل محمد ﷺ، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب ٣٣]، فطهرهم من الضلال والأرجاس، وفضلهم على جميع الناس، وقال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى ٢٣]، وقال تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة ٢٢]، فلمَّا نفى الإيمان عن من يواد من حاد الله ورسوله، وأمر بمودة أهل بيته، علمنا أنهم منزهون عن محادة الله ورسوله، وأن الله اصطفاهم وطهرهم.

وقال النبي ﷺ: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبدا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي))، فقد استخلفهم رسول الله ﷺ ولم يترك الناس في حيرة.

وهذا الحديث روته الأمة، وقد روي بالفاظ مختلفة متفقة في المعنى. وهو يدل على أن الإمامة، والخلافة، فيهم، من وجوه:

الأول: أن معنى ((تارك فيكم)): مخلف فيكم، والخلافة هي الإمامة.
الثاني: أنه قرنهم بالقرءان، وهو لا يجوز مخالفته، فكذلك هم؛ ولأنه حكم على المتمسك بهم بنفي الضلال، فيحكم على النقيض بنقيضه؛ ولقوله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس ٣٢]. والولاية لتنفيذ ما جاء به، وأهل الضلال لا ينفذون ذلك.

الثالث: أن هذا الحديث والآيات المتقدمة، وما سيأتي، قد دلّت على أن إجماعهم حجة، وهم قد أجمعوا على حصرها فيهم.

ولأن الله يقول: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ﴾ [يونس ٣٥]، وإذا كانت الولاية في غيرهم كانوا تابعين غير متبوعين، والآية قد دلت على وجوب اتباعهم.

الرابع: أن الحديث ورد مورد الاستخلاف؛ لأنه ﷺ تكلم به في يوم الغدير، بعد قوله: ((يوشك أن أدعى فأجيب، فماذا أنتم قائلون؟)) فقالوا: نشهد أنك قد بلغت. فخلفهم في الأمة، ثم نصب علياً عليه السلام أولهم وأولاهم.

وتكلم به أيضاً في حجة الوداع وفي مرض الوفاة، وهذه مقامات الاستخلاف.
والدليل الثاني: قوله ﷺ: ((أهل بيتي كسفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق وهوى))، وهذا نص صريح في ضلال من خالفهم، فكيف بمن تقدمهم؟!.

الدليل الثالث: إجماع الصحابة على استحقاقها بالقربى؛ لأن المهاجرين احتجوا على الأنصار بها، واستسلمت الأنصار إلا سعد بن عباد، وقد مات، وصح الإجماع بعد موته. وبنو هاشم قالوا بالموجب واستدلوا على المهاجرين بها.

ولأن الله جعل العلة في استحقاق الملك: العلم والاصطفاء، وهم أعلم الناس وقد اصطفاهم.

ولقول النبي ﷺ: ((من أمر بالمعروف، ونهى عن المنكر من ذريتي فهو خليفة الله في أرضه...))^(١) الخ، فجعل الذرية شرطاً في استحقاقها؛ ولقوله ﷺ: ((من سمع واعيتنا أهل البيت)) وفي بعض الروايات: ((داعيتنا فلم يجيبها، كَبَّه الله على وجهه -أو: على منخره- في نار جهنم^(٢)))؛ ولقوله ﷺ: ((سيكون من بعدي قوم يرفضون الجهاد مع الأخيار من أهل بيتي إذا أدركتهم، يا علي، فاقتلهم...))^(٣) الخ، فقد أمر بقتلهم لتركهم الجهاد مع الأخيار من أهل البيت.

ولأن الأمة قد أجمعت على صحتها فيهم، ولم يقم دليل على صحتها في غيرهم، وليس للإمامية دليل على حصرها في اثني عشر منهم؛ بل قام الدليل على بطلانه؛ لأن الأمة تكون مهمة بعد موت الحسن العسكري لأكثر من ألف عام! وإلى متى؟! وهو خلاف الحكمة والقصد في مشروعية الإمامة!

وحديث: ((الأئمة من قريش)) ليس لهم فيه دلالة؛ لأن «مَنْ» للتبعية، ولم يقل: «في كل»؛ وقد يَنْ البعضية أمير المؤمنين ﷺ بقوله: (في هذا البطن من هاشم...)^(٤) الخ، وحضر أمير المؤمنين ﷺ لها فيهم دليل -أيضاً-؛ لأنه حجة

(١)- الإمام الهادي إلى الحق ﷺ في الأحكام ٣٧٧/٢.

(٢)- ممن رواه من آل محمد (ع): الإمام الهادي (ع) في المجموعة الفاخرة [٩٢]، والإمام المؤيد بالله (ع) في شرح التجريد [٤٨٤/٦] وقال: رواه الطحاوي، والإمام أحمد بن سليمان (ع) في أصول الأحكام [١٤١٢/٢] رقم (٢٥٨١)، والإمام المنصور بالله (ع) في الشافي [١٩١/٤]، والأمير الحسين (ع) في الشفاء [٤١٢/٣]، وغيرهم.

وممن رواه من العامة: الصدوق في أماليه [٢٠٠/١] موقوفاً على الحسين السبط، وكذا مجلسي في بحار الأنوار [ج ٦٥/٦١] رقم (١١٣)، والشيخ المفيد في الإرشاد [٨٢/٢] والطوسي في اختيار معرفة الرجال [٣٣١/١].

(٣)- رواه أبو العباس الحسني (ع) في المصابيح [١٩٩]، برواية الإمام الهادي (ع) عن أبيه عن جده، ورواه صاحب المحيط بالإمامة [٥٣] بروايتهم.

(٤)- نهج البلاغة الخطب (١٤٤).

يجب إتباعه بالأدلة المستوفاة في مواضعها كما في «شرح غاية السؤل».

ويضعف هذا الحديث: أنه لم يحتج به أحد من الصحابة في محاوراتهم ومنازعاتهم أيام الخلفاء من أيام السقيفة إلى أيام الشورى.

إذا تقرر هذا، فأولهم وسيدهم وأعلمهم ووالدهم: أمير المؤمنين علي بن أبي طالب سلام الله عليه، وقد وردت فيه نصوص وبراهين خاصة تدل على إمامته؛ منها:

حديث الغدير^(١): فإنه لما أمر الناس بالاجتماع وخطبهم، ثم قال: ((يوشك أن أدعى فأجيب))؛ أي: أنه قد قرب أجله، ثم حثهم على الثقلين، وحذرهم من ظلم عترته، ورغبهم في توليهم، وقال إنه سيسألهم عنهم وعن الكتاب حين يردون عليه الحوض؛ وهو يؤيد حديث الرايات الثلاث الذي أخبر فيه أنه سيرد عليه ثلاث رايات يوم القيامة، فيسألهم عن الثقلين، ثم قال: ((ألست أولى بكم من أنفسكم؟)) قالوا: بلى، يا رسول الله، ثم قال: ((من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله))، وهذا لا شك ولا ريب في أن المراد به: ملك التصرف، وهو الإمامة؛ لأنه لا يكون لقوله: ((ألست أولى بكم من أنفسكم؟)) فائدة إن لم يكن المراد به

(١)- خبر الغدير متواتر روته طوائف الأمة: فأما أهل البيت (ع) فإجماعهم عليه ظاهر مشهور، ومؤلفاتهم ترويه وتحتج به، وكذلك شيعتهم (رض)؛ قال الإمام الحجة مجد الدين المؤيدي (ع) في لوامع الأنوار ط ٣/ ١/ ٧٤: «وخبر الموالات معلوم من ضرورة الدين، متواتر عند علماء المسلمين، فمنكره من الجاحدين. أما آل محمد ﷺ فلا كلام في إجماعهم عليه. قال الإمام الحجة، المنصور بالله عبد الله بن حمزة (ع)، في الشافي: هذا حديث الغدير ظهر ظهور الشمس، واشتهر اشتهاار الصلوات الخمس. اهـ. وانظر فيه التخريج من ص ٧٤-٩٤.

وممن رواه من العامة: ابن ماجه في سننه [٤٥/ ١] رقم (١٢١)، وأحمد ابن حنبل في الفضائل [٥٩٦/ ٢] رقم (١٠١٦)، والنسائي في سننه [٤٣٩/ ٧] رقم (٨٤١٩)، وابن حبان في صحيحه [٣٧٦/ ١٥] رقم (٦٩٣١)، والطبراني في الكبير [١٧٠/ ٥] رقم (٤٩٨٣)، والحاكم في المستدرک [٦١٤/ ٣] رقم (٦٢٧٢)، وغيرهم كثير، وتتبع رواياته وطرقه يستوعب المجلدات الكبار، قال عنه الذهبي ما لفظه: «رأيت شطره فيهرني سعة رواياته، وجزمت بوقوع ذلك» [سير أعلام النبلاء: ٢٧٧/ ١٤] ترجمة رقم (١٧٥)، وقال أيضًا: ومثنته فمتواتر. [سير أعلام النبلاء: ٣٣٣/ ٧] ترجمة رقم (١٢٥٧)، بل وأفرد له مؤلفًا سماه: طرق خبر من كنت مولاه فعلي مولاه. وعده السيوطي من المتواترات، ورواه الطبري من خمس وسبعين طريقًا، وأفرد له كتابًا اسمه: «الولاية».

ملك التصرف؛ ولأن المقام مقام استخلاف، لقوله في أول الخطبة: ((يوشك أن أدعى فأجيب))؛ أي: أموت؛ ولأن المتبادر إلى الذهن من لفظ: ((مولي)) وولي: ملك التصرف، ولا ينصرف إلى غيره مما يستعمل فيه غير ملك التصرف إلا بقرينة. ومن الأدلة على إمامته: [حديث المنزلة: وهو] قوله ﷺ: ((علي مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي^(١))).

ووجه دلالة على إمامته: أن هذا الحديث يدل على أنه لو كان بعده نبيٌّ لكان نبيًّا، وأنها بلغت مرتبته إلى استحقاق النبوة، لو لم يمنع منها مانع، وأنه يستحق جميع منازل هارون عليه السلام، وقد كان نبيًّا، فاستثنى النبوة للمانع، ومن جملة منازل: أنه خليفة موسى على قومه عند غيبته؛ لقوله تعالى: ﴿اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ﴾ [الأعراف: ١٤٢].

ويؤيد هذا: أنه ﷺ لم يولَّ عليه أحدًا طيلة حياته، وأنه إذا كان في غزوة أو سرية جعله وليهم، إن لم يكن ﷺ معهم، وأنه في غزوة تبوك ولاه على المدينة، وقال: ((إنها لا تصلح إلا بي أو بك))، وهذه شبيهة باستخلاف موسى لهارون في قومه حين تخلف عنهم.

(١) - خبر المنزلة من الأخبار المتواترة في أمير المؤمنين عند جميع المسلمين، وهو محل إجماع عند أهل البيت (ع)، يروونه ويحتجون به، وكذلك شيعتهم (رض).
وممن رواه من العامة: البخاري في صحيحه: [١٩/٥] رقم (٣٧٠٦)، وفي [٣/٦] رقم (٤٤١٦). ومسلم في صحيحه: [٤/١٨٧٠] رقم (٣٠ - ٢٤٠٤). والترمذي في سننه: [٦٣٨/٥] رقم (٣٧٢٤)، وصححه الألباني، وفي [٦٤٠/٥] رقم (٣٧٣٠)، وصححه الألباني لغيره، وفي: [٦٤١/٥] رقم (٣٧٣١)، وصححه الألباني. وابن ماجه في سننه: [٤٢/١] رقم (١١٥)، وصححه الألباني، وفي: [٤٥/١] رقم (١٢١)، وصححه الألباني. ومعمربن راشد في جامعه: [٢٢٦/١١] رقم (٢٠٣٩٠). وابن أبي حاتم في تفسيره: [١٨٦٥/٦] رقم (١٠٢٠٧) تفسير التوبة آية (٩٥). وعبد الرزاق في مصنفه: [٤٠٥/٥] رقم (٩٧٤٥). والحميدي في مسنده: [١٨٩/١] رقم (٧١). وابن الجعد في مسنده: [٣٠١/١] رقم (٢٠٤٠). وابن أبي شبة في مصنفه: [٣٦٦/٦] رقم (٣٢٠٧٤)، و(٣٢٠٧٦)، و(٣٢٠٧٧). وابن راهويه في مسنده: [٣٦/٥] رقم (٢١٣٩). وابن حنبل في فضائل الصحابة: [٥٦٦/٢] رقم (٩٥٤)، و(٩٥٦). وابن أبي عاصم في السنة: [٥٦٥/٢] رقم (١١٨٨). والبخاري في البحر الرخار: [٢٧٨/٣] رقم (١٠٦٨). والنسائي في السنن الكبرى: [٣٠٧/٧] رقم (٨٠٨٢). و(٨٠٨٧). وأبو يعلى في مسنده: [٢٨٥/١] رقم (٣٤٤). وابن حبان في صحيحه: [١٥/١٥] رقم (٦٦٤٣). والطبراني في الكبير: [١٤٦/١] رقم (٣٢٨). والحاكم في مستدركه: [١١٧/٣] رقم (٣٢٩٤) وقال: صحيح الإسناد، وفي: [١١٧/٣] رقم (٤٥٧٥)، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين، وفي: [١٤٣/٣] رقم (٤٦٥٢)، وقال: حديث صحيح الإسناد، وصححه الذهبي. وغيرهم.

ويؤيد أنه يريد استغراق جميع منازل هارون:

أن جبريل عليه السلام سمى أولاد علي عليه السلام بأسماء أولاد هارون: شبر، وشبير، ومُشبر، ومعناها في اللغة العربية: الحسن والحسين، والمُحسن.

وأن الله أغلق أبواب الصحابة رضي الله عنهم إلى مسجده إلا باب علي (عليه السلام)؛ فله أن يدخل منه المسجد هو وولده علي عليه السلام، ولو كان بهم جنابة، وهارون كذلك علي عليه السلام، وعمر النبي ﷺ وعمر علي عليه السلام سواء، كل واحد تعمّر ثلاثاً وستين سنة.

وهذان الحديثان رواهما الجهم الغفير من أهل السنة والشيعة.

واعلم، أنه لم يصح عن النبي ﷺ من كل ما روي - حديث مثل صحة حديث الغدير، وحديث المنزلة، وحديث الثقلين، والسفينة، وحديث الكساء، وآية المودة (٢)، والمباهلة (٣).

(١) - ممن روى حديث سد الأبواب من أهل البيت (ع) وشيعتهم (ض): الإمام أبو طالب في الأمالي ص ١١٢ رقم (٧٠)، والمنصور بالله في الشافي ٣/ ١٦٧ - ٧٨٢ مع التخرّيج الوافي. [انظر لوامع الأنوار ط ٣/ ١/ ٢٤٠] والكوفي في المناقب ٢/ ٤٥٧ رقم (٩٥١).

وممن رواه من العامة: ابن المغازي في المناقب ص ١٦٧ رقم (٣٠٣)، والبيهقي في السنن الكبرى ٧/ ٦٥ كتاب النكاح، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٢/ ١٤١، [انظر لوامع الأنوار ط ٣/ ١/ ٢٤٠ - ٢٤١]. والترمذي في سننه ٥/ ٦٤١ رقم (٣٧٣٢) وصححه الألباني، وأحمد في مسنده ٣٢/ ٤١ رقم (١٩٢٨٧)، والنسائي في السنن الكبرى ٧/ ٤٢٣ رقم (٨٣٦٩)، والحاكم في المستدرک ٣/ ١٣٥ رقم (٤٦٣١) وصححه الذهبي، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٩/ ١٨٩ رقم (٣٥٦١)، وغيرهم.

(٢) - آية المودة هي قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى ٢٣]، التي لما نزلت قالوا: من قرابتك الذين علينا مودتهم؟ فقال ﷺ: ((علي وفاطمة وابناهما))، وممن رواه من أهل البيت (ع) وشيعتهم (ض): الإمام أبو طالب في الأمالي ص ١١٣ رقم (٢٥)، المرشد بالله في الأمالي الخميسية [١/ ١٤٨]، وفي تخرّيج الشافي ١/ ٢٥٦، والكوفي في المناقب ١/ ١٣١ رقم (٧٢)، والحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل تحت أرقام (٨٢٢ - ٨٢٨)، [انظر لوامع الأنوار ط ٣/ ١/ ١٧٤ - ١٧٥].

وممن رواه من العامة: الطبراني في الكبير [٣/ ٤٧] رقم (٢٦٤١)، وابن حجر العسقلاني في تخرّيج أحاديث الكشف تفسير آية المودة [٤/ ٢١٣]، والثعلبي في تفسيره الكشف والبيان إحياء التراث تحقيق عاشور [٨/ ٣١٠]، وأحمد في مسنده [٣/ ٤٦٨] رقم (٢٠٢٤)، وابن المغازي في المناقب [١/ ٣٧٤] رقم (٣٥٢)، وابن أبي حاتم في تفسيره [١٠/ ٣٢٧٦] رقم (١٨٤٧٣)، والحاكم في المستدرک [٣/ ١٨٨] رقم (٤٨٠٢) خطبة الحسن بعد وفاة أمير المؤمنين (ع)، وفي تفسير البغوي [٤/ ١٤٣] تفسير الآية، وفي الكشف [٤/ ٢١٩] في تفسير الآية، وغيرهم.

(٣) - آية المباهلة هي قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَكُمْ وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَكُمْ وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا

وعلى الجملة، إنه لم يصح عنه مثلاً قد صح في أهل البيت عليهم السلام، من الروايات كلها. ومن الأدلة على إمامته قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥]، نزلت في علي بن أبي طالب حين زكّى بخاتمه وهو راکع^(١)، وهذا مثل حديث الغدير، واقتران ولايته بولاية الله ورسوله يؤكد أن المراد به: ملك التصرف.

وفي هذه الآية حصر الولاية وقصرها عليه بعد الرسول، ففيها دلالة على امتناعها وعدم صحتها في غيره وإثباتها له.

وَأَنْفُسُكُمْ ﴿آل عمران ٦١﴾، التي لما نزلت دعا رسول الله ﷺ علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً، وقال: ((اللهم هؤلاء أهل بيتي))، ومن رواه من أهل البيت (ع) وشيعتهم (ض): الإمام زيد بن علي في: مجموع كتبه ورسائله: كتاب تثبيت الوصية [٢٠٨-٢٠٩]. والإمام الهادي في: مجموعه [٥٤]، والإمام المرشد بالله في: الأمالي الاثنيية [٥٠٤] رقم (٦٦٢) عن جابر عن أبي جعفر [الباقر عليه السلام]، والإمام المنصور بالله في: الشافي [٣٣٦/٢]، والحاكم الجشمي في: تنبيه الغافلين [٤٤-٤٥]، والحاكم الحسكاني في: شواهد التنزيل [١٢٠/١]، والشهيد حميد في: الحقائق الوردية [٦٢]، وغيرهم.

ومن رواه من العامة: مسلم في: صحيحه [١٨٧١/٤] رقم [٣٢٢-٢٤٠٤]، والترمذي في: سننه [٢٢٥/٥] رقم (٢٩٩٩)، وأحمد في: مسنده [١٦٠/٣] رقم (١٦٠٨)، والحاكم في: المستدرک [٦٤٩/٢] رقم (٤١٥٧)، والبيهقي في: السنن الكبرى [١٠١/٧] رقم (١٣٣٩٢)، وغيرهم.

(١)- هذه آية الولاية التي نزلت في أمير المؤمنين عليه السلام، وقد روى ذلك الخاصة والعامة: فأما آل البيت (ع)، وشيعتهم (رض): فذلك معروف مشتهر بينهم، قال الإمام الحجة مجد الدين المؤيدي (ع) في التحف شرح الزلف ما لفظه: «أجمع آل الرسول ﷺ على نزولها في الوصي عليه السلام، قال الإمام الأعظم الهادي إلى الحق الأقوم عليه السلام في الأحكام في سياق الآية: فكان ذلك أمير المؤمنين دون جميع المسلمين. وقال الإمام أبو طالب عليه السلام في زيادات شرح الأصول: ومنها النقل المتواتر القاطع للعدر أن الآية نزلت في أمير المؤمنين عليه السلام. وقال الإمام أحمد بن سليمان عليه السلام: ولم يختلف الصحابة والتابعون أنه المراد بهذه الآية. وحكى الإمام المنصور بالله عليه السلام إجماع أهل النقل على أن المراد بها الوصي. وحكى إجماع أهل البيت على ذلك الإمام الحسن بن بدر الدين، والأمير الحسين، والأمير صلاح بن الإمام إبراهيم بن تاج الدين، والإمام القاسم بن محمد عليه السلام، وغيرهم كثير.

ومن رواه من العامة: الطبري في تفسيره: [٤٢٦/١٠] رقم (١٢٢١٣)، و(١٢٢١٤). وابن أبي حاتم في تفسيره: [١١٦٢/٤] رقم (٦٥٤٩)، و(٦٥٥١). والثعلبي في تفسيره: [٨٠/٤]. والبيهقي في تفسيره: [٦٣/٢] رقم (٨٠٨). والزمخشري في تفسيره الكشاف: [٦٤٩/١]. والرازي في مفاتيح الغيب: [٣٨٣/١٢]. وابن كثير في تفسيره: [١٢٦/٣]، والطبراني في الأوسط: [٢١٨/٦] رقم (٦٢٣٢)، وفي الكبير: [٣٢٠/١] رقم (٩٥٥). وابن المغازلي في المناقب: [٣٧٧/١] رقم (٣٥٤)، و(٣٥٥)، و(٣٥٦)، و(٣٥٧)، و(٣٥٨). والخلفي في الفوائد: [١٠/٢] رقم (٦٣٨). وابن الأثير أبو السعادات في جامع الأصول: [٦٦٤/٨] رقم (٦٥١٥).

ومن الأدلة: قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ﴾ [يونس ٣٥]؛ وهو الهادي إلى الحق؛ لقوله ﷺ: ((علي مع الحق، والحق مع علي^(١)))، و((علي مع القرآن، والقرآن مع علي^(٢))).

(١)- أحاديث: ((علي مع الحق))، و((علي الحق))، وغير ذلك، قد رويت بألفاظ مختلفة فلفظ: ((علي مع الحق والحق مع علي)): رواه من آل محمد (ع) وشيعتهم (رض): الإمام الهادي في مجموعه [٥٣]، الإمام أبو طالب في الأمالي [٩٣] رقم (٥٠). والأمير الحسين في الشفاء [١٦٧/٢]. والإمام المنصور بالله في الشافي [٤٢٧/٣] برواية أمالي أبي طالب. والكوفي في المناقب [٤٢١/١] رقم (٣٣٠). والحاكم الجشمي في تنبيه الغافلين [٨٥]. ومن العامة: الطليحي التميمي (قوام السنة) [٢٩٧/١] رقم (١٣١). والهيثمي في كشف الأستار [٩٧/٤] رقم (٣٢٨٢)، وابن المغازلي في المناقب [١٧٠/١] رقم (١٥٥). ولفظ: ((اللهم أدر الحق معه حيث دار)): رواه من آل محمد (ع) وشيعتهم (رض): الإمام أحمد بن سليمان في حقائق المعرفة [٤٤٥]. والحاكم الجشمي في تنبيه الغافلين [٨٤]. ومن العامة: الترمذي في سننه [٦٣٣/٥] رقم (٣٧١٤). والبزار في مسنده [٥١/٣] رقم (٨٠٦). والحاكم في المستدرک [١٣٤/٣] رقم (٤٦٢٩)، وقال: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ. والرازي في مفاتيح الغيب [١٨٠/١] ناقلا عن البيهقي القول بحجية أمير المؤمنين في مسألة الجهر بالبسملة قوله: «وَأَمَّا أَنْ عَلَيَّ بَنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ كَانَ يُجْهَرُ بِالتَّسْمِيَةِ فَقَدْ ثَبَتَ بِالتَّوَاتُرِ، وَمَنْ افْتَدَى فِي دِينِهِ بِعَلِيٍّ بَنِ أَبِي طَالِبٍ فَقَدْ اهْتَدَى، وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ((اللَّهُمَّ أَدْرِ الْحَقَّ مَعَ عَلِيٍّ حَيْثُ دَارَ))».

(٢)- ممن روى هذا الحديث من آل محمد (ع) وشيعتهم (رض): الإمام الناصر عن أم سلمة، ذكره في اللوامع ط ٣ [٢٩٣/١]. الإمام أبو طالب في الأمالي [٥٣] رقم (٥٠) عن أم سلمة. والإمام الحسن في أنوار البقين [٩٤/١] عن أم سلمة. والسيد حميدان في مجموعه [١٥١] وعلي بن الحسين صاحب المحيط، ذكره في اللوامع ط ٣ [٢٩٣/١]. الحاكم الجشمي في تنبيه الغافلين [٨٣] والكوفي في المناقب [٦١٦/٢] بلفظ: ((لا يزال الدين مع علي وعلي معه حتى يردا علي الخوض)) عن أنس. ومن العامة: الطبراني في الأوسط [١٣٥/٥] رقم (٤٨٨٠)، عن ثابت مولى أبي ذر عن أم سلمة، وفي الصغير [٢٨/٢] رقم (٧٢٠). والحاكم في المستدرک [١٣٤/٣] رقم (٤٦٢٨) عن أبي ثابت مولى أبي ذر عن أم سلمة، وقال: صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي. والمناوي في التيسير [١٤٦] عن الطبراني في الأوسط والحاكم عن أم سلمة. والهيثمي في مجمع الزوائد [١٣٤/٩] رقم (١٤٧٦٧) عن أم سلمة. وابن حجر في إتحاف المهرة [٤١٠/١١] رقم (١٤٣١٧) عن الحاكم. والسيوطي في الفتح الكبير [٢٣٠/٢] رقم (٧٨٦٧) برواية الطبراني والحاكم. والهندي في كنز العمال [٦٠٣/١١] رقم (٣٢٩١٢) برواية الطبراني والحاكم. والحوث الشافعي في أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب [١٨٥/١] رقم (٨٩٨). والدلمي في الفردوس بمأثور الخطاب [٢٣٠/٣] رقم (٤٦٧٨) عن أم سلمة. والقندوزي في ينابيع المودة [٨٨/١] عن أم سلمة برواية الطبراني في الأوسط والصغير، وعن أخرى برواية =

ومن الأدلة أيضًا قوله هو: إنه الإمام؛ لأنه حجة.
 ومن الأدلة أيضًا إجماع أهل البيت على أنه الإمام بعد رسول الله ﷺ،
 ولا تنس أن المقصود بالولاية التنفيذ لما جاء به الله، ورسوله، فهل يصلح لهذا:
 الذي يصيب ولا يخطئ، أم الذي يخطئ ويصيب؛ مع أنها قد اجتمعت فيه كل
 الفضائل التي تؤهلها دون غيره.

ولم يقم دليل ولا برهان على ثبوتها أو صحتها لغيره في زمانه، ولا لغير
 الحسين وأولادهما بعده، ثم هي بعده لولده الحسن، ثم الحسين عليهما السلام؛ لحديث
 الثقلين، وحديث السفينة، وحديث الكساء، وإجماع أهل البيت على ذلك،
 وللأحاديث الكثيرة التي وردت فيهما خصوصًا، وفيهم وفي أهل البيت عمومًا.



الوعد والوعيد

٤٤- ووعد والوعد ليس يُخلفه والكذّاب للعاجز المرذول مُعْتَمَدُ
قد قررنا وأثبتنا فيما سبق أن الله غني ليس بمحتاج، وأنه منزّه عن القبائح؛
لأنّه عالم بقبحها، واستغنائها عنها.

[بحث في قبح الكذب وتنزيه الله عنه]

والكذب من جملة القبائح المذمومة الذي لا يستخدمه إلا السفلة الضعفاء،
ليتوصلوا به إلى نيل أغراضهم.

والشرفاء ينزهون أنفسهم عنه - وإن دعتهم الحاجة إليه - فكيف بمن ليس
له أي حاجة، ولو يريد طاعة العبيد على أي حال لم يحتج إلى هذه الوسيلة الرذيلة
التي لا يستخدمها إلا السفلة، الضعفاء العاجزون.

كيف ولا تنفعه طاعتهم، ولا تضره معصيتهم.

ولما أراد الله انتشار الذراري، والحيوانات في العالم على كل حال اتخذ وسيلة
عجيبة تدل على حكمته، وقدرة بلغتا مبلغاً عظيماً.

فانظر إلى هذه الوسيلة التي بلغ بها مراده وهي أنه جعل للذكر داعياً إلى
الأنثى، وللأنثى داعياً إلى الذكر، داعياً عظيماً يتحملون معه المشاق العظيمة،
ويعانون من أجله المتاعب الكبرى.

وهو يقدر أيضاً بغير هذه الوسيلة كما خلق آدم من تراب.

لكن لحكمة اقتضاها علمه. منها: تبيين حقارة هذه الدنيا الدنيئة، فلو أراد
ذلك لجعل للعباد داعياً قوياً إلى طاعته كهذا الداعي.

ولا يحتاج إلى الكذب المذموم، لكن الحكمة اقتضت اختبارهم؛ ليكون
الشاعر المطيع الصابر أهلاً للتشريف، والتعظيم، والإكرام، وليستحق العاصي
الكافر لنعم الله الإهانة، والتعذيب بعد الإعذار، والإنذار، والتمهيل.

الأدلة على صدق الوعيد

وقد أكد الشرع ذلك، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ﴾^(١٨) مَا يَبْدُلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ^(١٩) ﴿٢٠﴾ وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ نَعْمَرْكُمْ مَا يَنْذَرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمْ النَّذِيرُ فَذُوقُوا فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ﴾^(٢١) [نظر: ١٣٧]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَى وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾^(٢٢) قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ^(٢٣) ﴿٢٤﴾ [الزمر]، ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَى بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾^(٢٥) [النساء: ١٢٣]، ﴿فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ﴾^(٢٦) [ابراهيم: ٤٧]، فهذه الآيات نص ودليل على أن الله لا يخلف وعده ووعيده، وقد ورد في القرآن كثير من الآيات تدل على خلود العاصين في نار جهنم، سواء كانوا كفاراً، أم فاسقاً، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾^(٢٧) [النساء: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الْفُجَارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾^(٢٨) يَصَلَوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ^(٢٩) وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ^(٣٠) ﴿٣١﴾ [الانفطار]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٣٢) [يونس: ٢٧]، فهذه الآيات تدل أيضاً على بطلان مذاهب أهل الإرجاء في الخروج من النار لأهل الكبائر من هذه الأمة.

الرد على دعوى أن دلالة العموم على كل فرد من أفرادها ظنية

هذا، ومما قد يحتج به بعض المرجئة أن دلالة العموم على كل فرد من أفرادها ظنية فلا يقطع بالخلود لأهل الكبائر.

والجواب من وجوه:

أحدها: أن هذه دعوى لا دليل عليها؛ لأنَّ الله خاطبنا بكلام العرب، وقد وضعت العرب للعموم صيغاً، وللأفراد صيغاً، لتدل كل صيغة على ما وضعت له. فدلالة العموم على ما وضع له كدلالة الخصوص على ما وضع له سواء سواء، فإذا استعملت ألفاظ العموم فدلالته على كل الأفراد كدلالة اللفظ الموضوع لفرد على ذلك الفرد.

ووضعوا أيضاً للتخصيص ألفاظاً لإخراج من لم يُرد دخوله في ذلك العموم، وتبقية من يراد كقوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ۝٣﴾ [العصر]. فحكم بخسران كل إنسان إلا من استثناهم، ولولا أن كل إنسان داخل لم يحتج إلى الاستثناء.

الوجه الثاني: أن كل إنسان عاقل مكلف بالشرعيات مع الاستطاعة قطعاً، وإنكاره كفر، ولم يرسل الله إلى كل فرد رسولاً خاصاً، ولم يخص كل فرد باسمه، وإنما دخلوا في عموم قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً﴾ [الأعراف: ١٥٨]، والمعلوم أن كل بالغ عاقل تجب عليه الصلاة، وكل من يحصل معه النصاب، وشروط الزكاة تجب عليه الزكاة. وكذا الصيام، والحج، وكل الشرعيات، وإنما دخلوا في عموم ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ و ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: ١٠٣]، ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [آل عمران: ٩٧]، ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، ونحوها.

وكذا أدلة وجوب التوحيد، وبر الوالدين، وصلة الأرحام، وسائر الواجبات. وكذا تحريم الزنا، والقتل، والسرق، وقطع الطريق، وتحريم الأمهات، والبنات، والأخوات، وأمهات الزوجات، إنما هي عمومات. وكذا سائر المحرمات، كالربا، وأكل مال اليتيم، وشرب الخمر، وغيرها فلا يدخل كُلُّ فرد يقيناً، وكذا لا تثبت التوبة لكل فرد، ولا دخول الجنة لكل فرد من المؤمنين يقيناً.

وكذا ما فرض الله للابن والبنات، والزوج، والزوجة، والإخوة، والأخوات، والأب، والأم، من الميراث، وهذا تلاعب بالدين، وهدم للشرائع، وخلاف إجماع المسلمين من أولهم إلى آخرهم، وخلاف ما علم من دين الأنبياء ﷺ ضرورة. وخلاف ما علم من الدين ضرورة كفر.

وسواءً بعد التخصيص أو قبله، بل التخصيص دليل على إرادة استيعاب العموم، وأنه لولا إخراج من أخرج بالتخصيص لدخلوا فيدل على استيعاب من لم يخص.

شبهت وجوابها في قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [١٢٩]

فإن قيل: فما تقولون في قول الله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٣٦﴾ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٣٧﴾ ﴿١٣٨﴾

قيل له: إن الله قَسَمَ أهل البعث قسمين فقال: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ ثم قال: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرُ مَجْذُوزٍ﴾ ﴿١٣٨﴾، فلما قال: غير مجذوذ، وقد أجمعت الأمة على خلود أهل الجنة علمنا أنه استثنى المدة الواقعة قبل الدخول؛ لأن الاستثناء في القسمين مستوٍ، ولأن الآيات المتقدمة مصرحة بالخلود، وعدم الخروج.

فإن قيل: إن الاستثناء لأهل الكبائر غير الكفار كما يقوله بعض المرجئة.

قيل له: لو قال: (إلا من شاء) كان هذا محتملاً، لكنه استثنى بعض المدة المحكوم بها لكل المؤمنين، والكفار، والفساق.

ولتنافياها مع الأدلة المتقدمة سيما قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّاماً مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلَفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ﴿٨٩﴾ بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٩٠﴾ البقرة، فإنه رد على من قال أياماً معدودة،

وأوجب الخلود على من كسب سيئة أي سيئة، وكذلك قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ وَغَرَّهُمْ فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٤]، فحكم بأن هذا غرور، وأنه الذي جرأهم على المعاصي، وأنه افتراء. مع أنه ليس ثم احتمال إلا لو قال: إلا من نشاء. والمحتمل لا يحتج به أيضاً، فكيف وقد صادم الأدلة القاضية بخلود الفساق.

[ابحث في آية المشيئة: إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ...]

فإن قيل: فما تقول في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ١١٦].

قيل له: المشيئة في حق الله مجاز، وإنما هي عبارة عن من علم الله أن الحكمة في أن يغفر لهم، وقد أخبر الله في آيات أخرى بمن يغفر لهم. **فإن قيل:** لا بد أن يكون بين الشرك، وبين ما دونه فارق.

قيل له: الشرك لا يغفر مطلقاً، ولو خطأ إلا بالتوبة، وما دونه يغفر إذا كان خطأ، ألا ترى أن من تزوج بامرأة في عدتها خطأ، أو أدخل عليه غير امرأته خطأ، أو شرب خمرًا، أو تزوج بامرأة المفقود، أو صلى إلى غير القبلة كل ذلك خطأ فإنه غير مؤاخذ، ولا يغفر له إذا أشرك خطأ، ولا يمكن أن يعارض بها الآيات المتقدمة الصريحة في دخول أهل الكبائر وخلودهم.

ولأنه يكون إغراء بفعل القبيح، والله لا يفعله.

أو نقول: إن المعاصي الكبائر كلها شرك لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [يس: ٦٠]، ولم يعبدوه وإنما أطاعوه فساها عباداً.

وقد سمي الرياء شركاً في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [التكوير: ١١٠]، وأقل أحوالها أن تكون من المتشابه والآيات الأولى محكمات؛ لأنها صريحة.

ويؤيد هذا - أعني أن الكبائر شرك - أن آية المشيئة بعد قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ﴾.. الخ الآية [النساء: ١١٥]، ثم قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْضِي أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ١١٦].

نعم، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ١٩٦]، وكذا قوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ [النساء: ١٤٨]، ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

فشرط في محبته لهم الإتيان ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [القلم: ١٨]، وكذا قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧].

وكذا قوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةً عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨]، بعد قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ﴾ [الإسراء: ٣١]، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْجَىٰ﴾ [الإسراء: ٣٢]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ﴾ [الإسراء: ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ﴾ [الإسراء: ٣٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧]، وقوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، ثم قال بعد: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةً عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ [النساء: ٣٦]، وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ﴾ [النساء: ١٨]، وجه دلالة هذه الآية أنه نفى عن الذين يعملون السيئات قبولها، يعني أنه لا يغفر لهم؛ لأنَّ القبول هو المغفرة، فكيف بغير التوبة.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران: ٥٧]، وكذا قوله: ﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ﴾ [المائدة: ٨٠].

وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [النساء: ٩٣]، والغضب ينافي المشيئة، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا

يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴿البقرة: ١٩٠﴾ وكذا قوله: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة: ٢٧٦]، وهذه في الربا، وكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ﴾ [الحج: ٣٨]، و﴿وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١]، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ﴾ [الأنفال: ٥٨]، ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ﴾ [التحل: ٢٣]، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾ [القصص: ٧٦]، ﴿وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص: ٧٧]، ﴿أَفَمَنْ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخِطٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٢]، ﴿فَإِنْ تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٩٦].

فقد عدد في الآيات كثيراً من الكبائر مخبراً أنه لا يحبها، ولا يحب فاعليها، فهي وفاعلها خارجون عن المشيئة.

وبعضها عامة كالفاسقين، والظالمين، والمفسدين.

وبعضها خاصة كالمسرفين، والخائنين، والمستكبرين، والمعتدين، وفاعل الربا، والفرحين، والمختال.

فالفاسق عام لكل عاص، وكذا الظالم والمفسد.

وشرط في محبة الله إتباع النبي ﷺ، والعاصي مخالفٌ.

وكذا الروايات في الذين يطردون عن الحوض؛ لأنهم غيروا، وكذا الذين لا ينظر الله إليهم، والذين قال في حقهم: خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا، والذين لا يريحون رائحة الجنة، فكل من عددهم في هذه الروايات خارجون عن المشيئة، فدل على أن أهل الكبائر خارجون من مشيئة الله، فلم يبق إلا الخطأ.

[ابحث في الشفاعة]

٤٥- كذا الشفاعة للأبرار نُثْبِتُهَا وكلُّ بَرٍّ بِهَا في الحشرِ ينفردُ

٤٦- ليست لغيرهمُ حقًّا نُثْبِتُهَا لأنه قد نفاها الواحدُ الأحدُ

في هذين البيتين إثبات الشفاعة للأبرار - إما ليزيدهم الله من فضله على ما يستحقونه بأعمالهم، أو ليرد لهم ما قد أحبطته السيئات إذا تابوا، أو لتعجيل دخولهم الجنة - ونفيها عن الفجار، والكفار، والفساق.

أما إثباتها في الجملة فلقوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]، قيل: هو الشفاعة. ولورود أخبارٍ بها، ولأن أصحابنا لم يطلوها، ولم ينفوا إلا إثباتها لأهل الكبائر. ولم يظهر خلاف في ثبوتها بين الأمة.

[الأدلة على عدم ثبوت الشفاعة لأهل الكبائر]

أما القول بأنها لا تصح لأهل الكبائر؛ فلأنَّ الله قد نفاها عنهم في القرآن، ولأنها منافية للحكمة.

أما القرآن فلقوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غفر: ١٨]، ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وقوله: ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [البقرة: ٢٧٠]، ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [النساء: ١٢٣]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ۚ فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾ [الطلاق]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٦]، ﴿وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ [الزمر: ٥٦]، ﴿لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لَا يَكُفُّونَ عَنْ وُجُوهِهِمُ النَّارَ وَلَا عَنْ ظُهُورِهِمْ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٩]، ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨].

ومنها الآيات التي تدل على الخلود نحو: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ نُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [النساء: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ۝١٤ يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ ۝١٥ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ﴾ [الانفطار]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [يونس: ٢٧].

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝١٨ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾ [الفرقان].

وقوله في الربا: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وقوله: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٨٠ بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَاطِئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة].

وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا فَتَحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ ۝٧١ قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ ۝٧٢﴾ [الزمر]، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُخْرِجُوكَ مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٧]، وقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ [النساء: ٥٦]، فدل على دوام التبديل للجلود لأجل العذاب؛ لأنَّ (كُلَّمَا) تدل على التكرار والدوام.

وقوله: ﴿كَلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا﴾ [الحج: ١٢٢] ونحوها في القرآن كثير.

فهذه الآيات تبطل الشفاعة للكفار، والفساق؛ لأنها نفت الشفيع، ونفت النصير، ونفت العاصم، وأوجبت الخلود لهما.

فأبطلتها قبل الدخول، وبعده، وأبطلت قول من يقول إنما يعذب بقدر ذنبه، ثم يخرج، هذا وأما ما قد يروجه من يقول بالإرجاء بأن أدلة عموم الخلود لا تفيد القطع، فقد مر الجواب عليهم في شرح: ووعدو الوعيد ليس يُخلفه.

هذا، ومن السنة ما رواه أبو العباس الحسني بسنده عن موسى بن عبد الله بن موسى بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، عن آبائه، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ((ألا وإنه سيرد عليّ الخوض منكم رجالاً، فيدفعون عني، فأقول: يا رب أصحابي أصحابي، فيقول: يا محمد إنهم أحدثوا بعدك، وغيروا سنتك، فأقول: سُحْقاً سُحْقاً))^(١).

وأخرج البخاري في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ((إن أول الخلائق يكسى يوم القيامة إبراهيم، وإنه سيُجاء برجالٍ من أمتي فيأخذ بهم ذات الشمال فأقول: يا رب أصحابي أصحابي، فيقول: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك...))^(٢) الخ الخبر.

(١) - المصابيح (ط ١ ص ٢٤٧).

(٢) - جامع الأصول من أحاديث الرسول (أحاديث فقط) - (ج ١٠ / ص ٧٩٤٧) الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم - (ج ٢ / ص ٣٨) أخرجه البخاري في صحيحه (١٨٨/٢٠) رقم (٦٠٤٥) عن ابن عباس، ومسلم أيضاً عن ابن عباس (١٧/١٤) رقم (٥١٠٤) والترمذي في سننه (٤٥٠/٨) رقم (٢٣٤٧) كذلك عن ابن عباس، والنسائي في سننه (٢٢٩/٧) رقم (٢٠٦٠) وأحمد في مسنده (٢٤/٥) رقم (١٩٩٢) وابن أبي شيبة في مصنفه (٨/١٣٩) وابن أبي حاتم في تفسيره (٣٤٣/٢٤) رقم (٧٠٩٧) كلهم يروونه عن ابن عباس [وقد اقتصرنا على تخريج هذه الرواية عن ابن عباس للاختصار وإلا فهناك كثير ممن رواه غير ابن عباس] وابن حبان في صحيحه (٢٢٤/٣٠) رقم (٧٤٧١).

وعن ابن مسعود: ((أنا فرطكم على الحوض، وليرفعن رجال منكم حتى إذا هويت إليهم لأتولهم اختلجوا دوني فأقول: يا رب أصحابي أصحابي فيقول: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك))^(١)، وعن حذيفة مثله.

وعن ابن مسعود: ((أنا فرطكم على الحوض، وليرفعن معي رجال منكم، ثم ليختلجن دوني. فأقول: يا رب أصحابي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك))^(٢)، وعن حذيفة مثله.

وعن ابن مسعود: ((أنا فرطكم على الحوض، ليرفعن إلي رجال منكم حتى إذا أهويت لأتولهم اختلجوا دوني. فأقول: أي رب أصحابي. يقول: لا تدري ما أحدثوا بعدك)).

وعن أنس: ((ليردن علي ناس من أصحابي الحوض حتى إذا عرفتهم اختلجوا دوني...))^(٣)، إلخ الحديث.

وفي رواية أبي سعيد الخدري: ((فأقول: إنهم مني. فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك. فأقول: سحقاً سحقاً لمن غير بعدي))^(٤).

وعن أبي هريرة: ((يرد علي يوم القيامة رهط من أصحابي فيحلثون عن

(١) - اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان - (ج ١ / ص ٧١٩).

(٤) - رواه البخاري في صحيحه (٢٠ / ٢٤١) رقم (٦٠٩٠) ومسلم في صحيحه (١١ / ٤١٧) رقم (٤٢٥٠) وابن ماجه في سننه (٩ / ١٧٥) رقم (٣٠٤٨) وأحمد في مسنده (٩ / ١) رقم (٣٩٦٦) وأبو يعلى في مسنده (١٠ / ٤٣٠) رقم (٥٠٤٤).

(٣) - رواه مسلم في صحيحه (١١ / ٤٢٦) رقم (٤٢٥٩) وأحمد في مسنده (٢٨ / ٢٧) رقم (١٣٤٨٠) والبخاري في صحيحه (٢٠ / ٢٤٧) رقم (٦٠٩٦) وأبو يعلى في مسنده (٨ / ٤٦٤) رقم (٣٨٣٦) وعبد بن حميد في مسنده (٣ / ٣٣٧) رقم (١٢١٧).

(٤) - مسند الصحابة في الكتب التسعة - (ج ٢ / ص ٤٨٦) مسند الصحابة في الكتب التسعة - (ج ٣٥ / ص ٤١١) شرح السنة للبخاري - (ج ٧ / ص ٤٥١) اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان - (ج ١ / ص ٧١٨) شرح السنة (احاديث فقط) - (ج ١ / ص ١٠٥٦) مشكاة المصابيح - (ج ٣ / ص ٢١١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري - (ج ٣٣ / ص ٤٠٥) الاستذكار - (ج ٥ / ص ١١١) الاستعداد للموت وسؤال القبر - (ج ١ / ص ١٩) رواه أحمد في مسنده (٢٢ / ٣٣٣) رقم (١٠٧٨٨) صحيح البخاري (٢٠ / ٢٤٨) رقم (٦٠٩٧).

الْحَوْضِ، فَأَقُولُ: يَا رَبَّ أَصْحَابِي))، الخبر، إلى قوله: ((إِنَّهُمْ أَرْتَدُّوا عَلَى أَذْبَارِهِمُ الْقَهْقَرَى))^(١).

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ((يَرُدُّ عَلَى الْحَوْضِ رِجَالٌ مِنْ أَصْحَابِي فَيُحَلُّونَ عَنْهُ...))^(٢)، الخ، أي يمنعون ويطردون. انتهى ما في البخاري.

وأخرج مسلم نحو ذلك عن أبي هريرة وأنس.

وكذا قوله ﷺ: ((لا يدخل الجنة نمام))^(٣) رواه البخاري ومسلم.

وقال في تخریج الشافي: وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ((من قتل نفسه بحديدة، فحديدته في يده يجأ بها بطنه يوم القيامة، في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً، ومن قتل نفسه بسهم، فسهمه في يده يتحسأه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً، ومن تردى من جبل فقتل نفسه، فهو يتردى في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً))^(٤).

وأخرج ابن عساكر: ((من ولَّى ذا قرابة محابة وهو يجد من هو خير منه لم يُرَحَّ رائحة الجنة))^(٥).

(١)- رواه الطبراني في مسند الشاميين (٣٣٦/٥) رقم (١٦٨١) والبخاري في صحيحه (٢٤٨/٢٠) رقم (٦٠٩٧) وعبد الرزاق في مصنفه (٤٠٧/١١) رقم (٢٠٨٥٤).

(٢)- رواه البخاري في صحيحه (٢٤٩/٢٠) رقم (٦٠٩٨).

(٣)- مفتاح السعادة/ السيد العلامة علي بن محمد العجري (ج ١ / ص ٣٢١٥) رياض الصالحين (ج ٢ / ص ١٨٧) شعب الإيمان للبيهقي (ج ٢٢ / ص ٤٨٥) مسند الصحابة في الكتب التسعة (ج ٣٤ / ص ٤٣٩) شعب الإيمان (ج ٧ / ص ٤٩٢) صحيح مسلم (ج ١ / ص ١٠١) مسند أحمد بن حنبل (ج ٥ / ص ٣٩١) مسند أحمد بن حنبل (ج ٥ / ص ٣٩٦).

(٤)- [الشافي: ٣٧/٣] أخرجه البخاري في صحيحه (٢١٧٩/٥) رقم (٥٤٤٢)، والترمذي في صحيحه (٣٨٦/٤) رقم (٢٤٤٠) والطبراني في الاوسط (٤٣٤/٢) رقم (١٧٥١)، والبيهقي في سننه (٢٣/٨) رقم (١٥٦٥٥) والدارمي في سننه (٢٥٢/٢) رقم (٢٣٦٢) وابن حبان في صحيحه (٣٢٥/١٣) رقم (٥٩٨٦) ومسلم في صحيحه (١٠٩/١) والطيلوسي في مسنده (٣١٧) رقم (٢٤١٦) وأحمد بن حنبل في مسنده (٢٤٥/٢) رقم (٧٤٤١).

(٥)- [الشافي: ٣/٤٣].

وأخرج أحمد، والبخاري، والنسائي، وابن ماجه عن ابن عمر مرفوعاً: ((من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة، وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاماً))^(١).

وأخرج أحمد، وأبو داود، والترمذي، والحاكم، عن أبي بكر مرفوعاً: ((من قتل معاهداً في هدنة حرم الله عليه الجنة))^(٢).

وعنه صلى الله عليه وسلم: ((لا يدخل الجنة قاطع)) قال سفيان: يعني قاطع رحم رواه البخاري، ومسلم، والترمذي عن جبير بن مطعم مرفوعاً^(٣).

وعنه صلى الله عليه وسلم: ((ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم، ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم: المسبل، والمنان، والمنفق سلعته بالحلف الكاذبة))^(٤).

وفي رواية: ((المسبل إزاره)) أخرجه مسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه وأحمد تمت من (المثل الكامل)^(٥).

وأخرج المرشد بالله عن ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم: ((ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة، ولا يدخلون الجنة: العاق لوالديه، ومدمن الخمر، والمنان بما أعطى))^(٦).

(١) - [الشافعي: ٤٥ / ٣].

(٢) - [الشافعي: ٤٥ / ٣]، أخرج الحديث أحمد في المسند (٣٦/٥) رقم (٢٠٣٩٣) وأبو داود (٨٣/٣) رقم (٢٧٦٠)، والبيهقي في السنن (٨٢٣/٨) رقم (١٦٢٦١) وابن حبان (١١/ ٢٤٠) رقم (٤٨٨٢) والنسائي (٢٢١/ ٤) رقم (٦٩٤٩)، والحاكم في المستدرک (١٠٥/ ١) رقم (١٣٤)، والنيسابوري في المتقن (ص ٢١٣) رقم (٨٣٥) والدارمي (٣٠٨/ ٢) رقم (٢٥٠٤) والطيالسي في مسنده (ص ١١٨) رقم (٨٧٩).

(٣) - [الشافعي: ٥١ / ٣] أخرجه ابن حبان (١٩٩/ ٢) رقم (٤٥٤) والبيهقي (٢٧/ ٧) رقم (١٢٩٩٧) والبخاري (٢٢٣١/ ٥) رقم (٥٦٣٨)، ومسلم (٤/ ١٩٨١) رقم (٢٥٥٦) والترمذي (٣١٦/ ٤) رقم (١٩٠٩)، وأبو داود (١٣٣/ ٢) رقم (١٦٩٦) وأحمد (٨٣/ ٤) رقم (١٦٨٠٦)، وأبو يعلى (٣٨٥/ ١٣) رقم (٧٣٩١).

(٤) - [الشافعي: ٤٥ / ٣].

(٥) - [الشافعي: ٥٠ / ٣].

(٦) - [الشافعي: ٤٩ / ٣] أخرجه أحمد في المسند (٢٠١/ ٢) رقم (٦٨٨٢) وابن حبان في صحيحه (١٧٨/ ٨) رقم (٣٣٨٤) والنسائي في سننه (١٧٦/ ٣) رقم (٤٩٢١).

وفي رواية مسلم عن أبي هريرة: ((ثلاثة لا يكلمهم الله))، إلى قوله: ((وهم عذاب أليم: شيخ زان، وملك كذاب، وعالم متكبر)) انتهى من التخريج^(١).
فهذه الروايات مؤيدة للآيات المتقدمة الدالة على عدم الشفاعة للفساق لا قبل دخول النار، ولا بعده، ودالة على خلود الفساق أيضاً؛ لأنَّ في بعضها تصريح بلزوم الدخول مع الخلود مؤكداً مثل قوله: ((خالداً مخلداً فيها أبداً))، وفي بعضها: ((لم يرح رائحة الجنة)) كناية عن عدم دخول الجنة.
وكذلك لا يكلمهم الله، ولا ينظر إليهم كناية أيضاً عن عدم الدخول؛ لأنَّ الشفاعة إن قبلت لزم الدخول في الجنة لعدم دار ثالثة.

وقوله في الروايات الأولى: ((يا رب أصحابي أصحابي)) ونحوها ثم قال: ((سُحْقاً)) يدل على أنه لم يدر أنهم غيَّروا وبدلوا فلما أُعْلِمَ قال: ((سُحْقاً)).
ويدل أيضاً على أن الشفاعة لا تقبل لهم.

وقد عاتب الله النبي نوحاً في مخاطبته في ولده، ولم يغن هو والنبي لوط عليهما الصلاة والسلام عن زوجتيهما شيئاً، وقد ضربهما الله مثلاً لزوجات رسول الله ﷺ، وهددهن بالعذاب المضاعف قال الله تعالى: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيَّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ [الأحزاب: ١٣٠].
ولم يقبل الله استغفار إبراهيم صلوات الله عليه وآله لأبيه.

وقال في نبيه محمد ﷺ: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠]، وقال: ﴿لَقَدْ كِدْتَ تَرْكُنْ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً﴾ [٧٤] إِذَا لَأَذْنُكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْهَا نَصِيرًا﴾ [الإسراء: ١٧].

(١) - تخريج الشافي للوالد العلامة الحسن بن الحسين الحوثي رحمه الله.

[منافاة الشفاعة لأهل الكبائر للحكمة]

هذا وأما مخالفتها للحكمة؛ فلأن النبي ﷺ لبث في قومه نحو ثلاث وعشرين سنة مبشراً ومنذراً، وتحمل المتاعب الشديدة من الخوف والسب والإيذاء، وقد حوَّصر في الشعب هو وبنو هاشم نحو ثلاث سنين، يمنعون من دخول الأغذية إليهم، وجميع المحتاجات، وتحمل الجهاد الشديد، وأجمعت قريش على قتله، واختفى في الغار، ثم سار إلى المدينة مهاجراً، ثم لا زال في جهاد بقية عمره.

فلما أسس قواعد الدين، وشيد بنيانه، وبلغ الرسالة قال لهم: اتركوا الواجبات، وافعلوا المحرمات، وأنا سوف أشفع لكم، فهدم ما بناه، وخرب ما شيد، ويصير عمله من أول الرسالة إلى آخرها هباءً منثوراً ﴿كَأَنِّي نَقَّصْتُ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا﴾ [النحل: ١٩٢]، ومثل هذا لا يفعله كبير أسرة، فضلاً عن زعيم قوم، فكيف برسول رب العالمين؟!

فإن كان فعله من تلقاء نفسه كان خائناً لله، والله لا يرسل إلا من علم صدقه، وأمانته كيف وقد شهد له الله بذلك بقوله: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم]، ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ ۖ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ۚ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ۚ﴾ [الحاقة]، وإن كان قاله بوحي من الله كان مخلاً بحكمة الله، وقد مر إثباتها بما لا مزيد عليه.

[الجواب على شفاعتي لأهل الكبائر]

فإن قيل: قد رويت روايات: ((شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي)).
 قيل له: في بعض الروايات: ((ليست شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي))،
 والزيادة مقبولة من العدل، فلعل بعض الرواة نسي أول الحديث، أو تركه.
 أو أن النبي ﷺ سئل: هل لأهل الكبائر التائبين شفاععة؟ فقال:
 ((شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي))، فأهمل الراوي السؤال، وإلا فهو كذب
 لمنافاة القرآن، والروايات التي مرت، والحكمة.

انظر أيها الواقف على كتابنا هذا كيف يُؤول إليه معنى هذا الحديث وما نتائجه، فإن نتائجه التسهيل في الفواحش، والترغيب فيها، وفي الإخلال بالواجبات فيصير معناه اقطعوا الصلاة، وأفطروا شهر رمضان، واتركوا الحج، والزكاة، واقتلوا، واسرقوا، واقطعوا الطريق، واشربوا الخمر، وافعلوا كل المحرمات، وأنا سوف أشفع لكم.

ففي هذا هدم للشرعة كلها، فهل يفعل مثل هذا حكيم؟! حاشا الله ورسوله من هذه المهزلة.

ولو يعرف الكفار أن هذا ديننا لسخروا بنا غاية السخرية، ولكانوا مطمئنين في عدم الدخول في مثل هذا الدين، ولكفاهم مثل هذا في رد الرسالة، والكفر بها، وبالرب أيضاً.

فهل الدعاة إلى هذا الدين دعاة إلى الله ورسوله، أو إلى معصية الله ورسوله؟!

[الإيمان وحقيقته]

٤٧- وليس من لا يطيع الله خالقه بمؤمن وهو بالتصديق ينفرد

٤٨- لو كان قد خالط الإيمان مُهَجَّتُهُ لصدق الفعل ما قد كان يعتقد

٤٩- أو كان إيمانه حقاً بمبعثه لصار في طاعة الرحمن يجتهد

اعلم أن المرجئة يحاولون تبقية معنى الإيمان على الحقيقة اللغوية، وهو التصديق، وينكرون الحقيقة الشرعية الدينية، وهي قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان، ولهم في ذلك مغزى لدعم الإرجاء وتثبيتته، وهو أن كل ما وجد مدحاً للمؤمنين، والحكم لهم بالجنة في القرآن، أو السنة، فإنه ثابت للمصدق، ولو كان يعمل المعاصي، ولكن الأدلة التي قدمناها سابقاً، والتي تأتي بها الآن تنقض ما أبرموا، وتهدم ما شيدوا، ولا تجدها بحمد الله تستعمل في القرآن بالمعنى اللغوي إلا ويقيدها بالعمل الصالح، كقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا

الصَّالِحَاتِ ﴿١﴾، وفي قوله: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيَعْمَلُ صَالِحًا﴾ ﴿٢﴾، ونحوها كثير.

وفي هذا المبحث في التصديق ثلاث مسائل:

الأولى: الإقرار باللسان فقط، وهذا هو النفاق.

الثانية: الإقرار باللسان، والاعتقاد بالجنان مع ارتكاب الكبائر وهذا هو الفسق.

الثالثة: الإقرار باللسان، والاعتقاد بالجنان، والعمل بالأركان، وهذا هو

الإيمان في الشرع، أعني أنه صار حقيقة شرعية في هذا.

أما التصديق باللسان فقط فما أظنه حقيقة في الإيمان لا لغة، ولا شرعاً،

لقوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا

يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤].

وقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ

إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ

النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، فدل على

أن الإيمان هو التصديق بالقلب، وإنما اللسان مترجم ومعبر عنه فإن تطابقا فهو

حق، وإلا فهو كذب فهذا هو الإيمان اللغوي يؤكد هذا قول أولاد

يعقوب عليه السلام: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ﴾؛ لأنها قضية إخبارية لا تعلق لها بالإيمان

بالله، ورسله وبها جاءوا به.

هذا وقد أطلق الله الإيمان في كثير من الآيات على الإيمان اللغوي مجازاً بقرينة

العطف عليه بنحو: ﴿وَيَعْمَلُ صَالِحًا﴾، ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾

[الإيمان الشرعي]

وأما الإيمان الشرعي فهو قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان.

ودليله قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ

وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝ الَّذِينَ يُقِيمُونَ

الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ۝ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۝﴾ [الأنفال،

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ﴾ [النور: ٦٢].

وقوله تعالى: ﴿لَا تَحِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ...﴾ [الخ الآية المجادلة: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥].

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]، وقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [التوبة: ٧١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٨١]، بعد قوله تعالى: ﴿تَرَى كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المائدة: ٨٠]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [١٥] تتجافى جُنُوبَهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [١٦] [السجدة]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ١٠٥].

فهذه الآيات تدل على أنه لا يكفي التصديق.

ففي بعضها نفى عنهم اسم الإيمان؛ لأنهم واقعوا المعصية.

وبعضها حصر وقصر الإيمان على المطيعين.

وفي بعضها ذكر صفات المؤمنين وهي فعل الواجبات.

ومن الأدلة قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]، والمراد

به الصلاة إلى بيت المقدس.

[الأدلة من السنة على الإيمان الشرعي]

وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((الوضوء شرط الإيمان))^(١).

وقوله: ((الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان))^(٢).

وقوله: ((الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى من الطريق)) أو كما قال (٣).

وقوله: ((ما آمن، قيل: من يا رسول الله؟ قال: من لم يأمن جاره غشمه وبوائقه))⁰⁴.

وقوله ﷺ: ((لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن))⁰.

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يتنهب نهبه ذات شرف يرفع

- (١) - أخرجه ابن أبي شيبة (١٥٦/١ ، رقم ١٨٠٣) النور الأسنى للجامع لأحاديث الشفاء - (ج ١/ ص ٦٣) جامع العلوم والحكم (ج ١ / ص ٦١٥ ، ٦١٦) مصنف ابن أبي شيبة (ج ١/ ص ١٩٧).
- (٢) - رواه في صحيفة الإمام علي بن موسى الرضا (ع) بلفظ: (الإيمان إقرار باللسان، ومعرفة بالقلب، وعمل بالأركان) (ص ٤٤٣) ط ٢ مكتبة اليمى الكبرى.
- (٣) - السنن الكبرى للنسائي - (ج ٦ / ص ٥٣٢) تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته - (ج ٢/ ص ٣٣٦) جامع الأحاديث - (ج ١١ / ص ٥٨) الحديث . جامع الأصول من أحاديث الرسول (أحاديث فقط) - (ج ١ / ص ١٩).
- (٤) - رواه الإمام الهادي (ع) في الأحكام (٢/ ٥٢٩).
- (٥) - السنن الكبرى للبيهقي - (ج ١٠ / ص ١٨٦) سنن البيهقي - (ج ٢ / ص ٤٤١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد . محقق - (ج ١ / ص ١١٩) اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان - (ج ١ / ص ٢٠) مسند الشاميين - (ج ٢/ ص ٢٥٩) مسند عبد بن حميد - (ج ١/ ص ١٨٦) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي - (ج ٤ / ص ٤٧٧) طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ الأصبهاني - (ج ٣ / ص ٤٩٠) معجم ابن الأعرابي - (ج ٣ / ص ٨٧) مجموع فيه مصنفات أبي جعفر ابن البخاري - (ج ١ / ص ١١٨) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج ١/ ص ٥٤) صحيح وضعيف سنن ابن ماجه - (ج ٨/ ص ٤٣٦) صحيح ابن ماجه - (ج ٢ / ص ٣٤٩) ٣١٧٩ - (صحيح) مشكاة المصابيح - (ج ١/ ص ١١).

المؤمنون إليه رؤوسهم وهو مؤمن))^(١).

وعن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا يزني الزاني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر وهو مؤمن))^(٢).

وعن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: ((إن الرجل لا يكون مؤمناً حتى يأمن جاره بوائقه))^(٣).

وفي حديث: ((لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له))^(٤).

وعنه ﷺ: ((ما آمن بالقرآن من لم يحل حلاله ويحرم حرامه))^(٥)، وعن النبي ﷺ أنه قال: ((من غشنا فليس منا. المكر والخداع في النار))^(٦) أخرجه

(١)- مفتاح السعادة بلفظ: (يرفع المسلمون) ١١٤٧/١ وأمالى المرشد بالله الشجرية ٥٠/١، الانظار السديدة، ونحوه مصنف ابن أبي شيبة ٥١٠/٥، ٢٢١/٧، ٢٢٢، السنن الكبرى للبيهقي ١٨٦/١٠، مصنف عبد الرزاق ٤١٥/٧، السنن الكبرى للنسائي ٢٢٧/٣، ٢٦٧/٤، شعب الإبان للبيهقي ٤١/١، سنن النسائي ٤٥٣/٨، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ١٢٠/١، مسند أبي يعلى ٢٣/٦، إتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة ٣٤/١، اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ٢٠/١، المعجم الأوسط ٨٦/٥، صحيح ابن حبان ٤١٤/١، مسند إسحاق بن راهويه ٣٨٦/١، مسند ابن الجعد ٥٧/١، مسند عبد بن حميد ١٨٦/١، وكتب أخرى.

(٢)- تيسير المطالب - (ج ١ / ص ٤١١) مصنف عبد الرزاق - (ج ٧ / ص ٤١٦) تهذيب الآثار للطبري - (ج ٦ / ص ٤٨٥) المعجم الكبير - (ج ١١ / ص ٢٦١) مصنف عبد الرزاق (ج ٧ / ص ٤١٦) المسند الجامع - (ج ٣٩ / ص ٦٩).

(٣)- أمالى المرشد بالله الشجرية - (ج ١ / ص ٦٤) الأمالى الشجرية - (ج ١ / ص ٢٩) المرشد بالله (ج ١ / ص ٦٤) ضعيف الترغيب والترهيب - (ج ٢ / ص ٨٣) (لا يكون الرجل مؤمناً حتى يأمن جاره بوائقه) أصول الأحكام - (ج ١ / ص ٥٧٧) أمالى الإمام أحمد بن عيسى (ج ٢ / ص ٤٣١) أمالى المرشد بالله الشجرية (ج ١ / ص ٦٤) المنهج المنير تمام الروض النضير (ج ٣ / ص ٣١٤).

(٤)- أحاديث مختارة - (ج ١ / ص ٦) أحاديث نبوية - (ج ١ / ص ١٧) أمالى أبي طالب ع - (ج ١ / ص ١٨٩) أمالى المرشد بالله الشجرية - (ج ١ / ص ٤٦) المختار من صحيح الأحاديث والآثار (ج ١ / ص ١٤٠) مصنف ابن أبي شيبة (ج ٧ / ص ٢٢٣) السنن الكبرى للبيهقي (ج ٩ / ص ٢٣١).

(٥)- مفتاح السعادة/ السيد العلامة علي بن محمد العجري - (ج ١ / ص ١١٩٣) الجامع الكافي (ج ٤ / ص ٢٦٦).

(٦)- مفتاح السعادة ١٤٥٠/١ وقال فيه: أخرجه الطبراني في الكبير، وأبو نعيم في الحلية عبد الله بن مسعود وفي مفتاح السعادة ٣١٥٧/١ وقال: أخرجه الطبراني في الكبير والصغير بسند جيد، وابن حبان في صحيحه، وأخرجه أبو داود في المراسيل عن الحسن مرسلاً مختصراً قال: (المكر

الطبراني في الكبير، وأبو نعيم في الحلية عن ابن مسعود.
 وقال رسول الله ﷺ: ((اتقوا الرياء فإنه شرك)).
 وعنه ﷺ أنه قال: ((لا تجد المؤمن جباناً، ولا بخيلاً))^(١).
 وروي: ((الصبر من الإيمان بمنزلة الرأس من الجسد، فإذا ذهب الصبر
 ذهب الإيمان))^(٢).
 وعنه ﷺ أنه قال: ((إياكم والكذب، فإن الكذب مجانب للإيمان))^(٣).
 وعنه ﷺ أنه قال: ((لا يبلغ عبد حقيقة الإيمان حتى يدع الكذب في
 المزاح، ويدع المراء ولو شاء غلب))^(٤).
 وعنه ﷺ: ((إذا زنى العبد نزع منه الإيمان))^(٥).
 وعنه ﷺ: ((أيما رجل كفر رجلاً فأحدهما كافر))^(٦).
 ففي هذه الأدلة ما يكفي المنصف وهو أن فاعل الكبيرة ليس بمؤمن.

والخدیعة والخيانة في النار) انتهى. وهو في جامع العلوم والحكم الحديث الخامس
 والثلاثون ٩١٣/١، مسند الشهاب القضاعي بلفظ: (والخدیعة) ٤١٩/١، جمع
 الجوامع ٢٣٦٦٨/١، أحاديث الشاموخي الحديث الأول ص ٢/٢ موارد الظمان ٢٧١/١، كنز
 العمال ٥٤٥/٣، كشف الخفاء ٢/٢٩٧.

- (١)- رواه الإمام الناصر الأطروش (ع) في البساط (٢١).
- (٢)- مصنف ابن أبي شيبة - (ج ٧ / ص ٢٢٩) جامع الأحاديث - (ج ٣٠ / ص ٤٩١) شعب
 الإيمان - (ج ١ / ص ٧١) مصنف ابن أبي شيبة - (ج ٦ / ص ١٧٢) الإيمان لابن أبي شيبة
 (ج ١/ ص ١٢٩) كنز العمال - (ج ٣ / ص ٧٤٤).
- (٣)- مكارم الأخلاق - (ج ١ / ص ٤٧) المقاصد الحسنة للسخاوي - (ج ١ / ص ٥٠٢) كشف
 الخفاء - (ج ٢ / ص ١٠٨) علل الدارقطني - (ج ١ / ص ٢٥٨).
- (٤)- جامع الأحاديث - (ج ٢٨ / ص ٣٠٣) كنز العمال - (ج ٣ / ص ٨٧٣).
- (٥)- مفتاح السعادة/ السيد العلامة علي بن محمد العجري - (ج ١ / ص ١١٤٧) الأنظار السديدة
 في الفوائد المفيدة (السيد العجري) - (ج ٤٥ / ص ٦) الإبانة الكبرى لابن بطة
 (ج ٢/ ص ٤٨٨).
- (٦)- مفتاح السعادة/ السيد العلامة علي بن محمد العجري - (ج ١ / ص ٢٠٧٤) مسند الصحابة
 في الكتب التسعة - (ج ١٦ / ص ٣٦٤) مسند أحمد بن حنبل - (ج ٢ / ص ٦٠).

ونتيجة الخلاف أنهم يريدون الحكم لصاحب الكبيرة بالجنة، ويثبتون له أحكام المؤمنين، ويقولون: هو مؤمن بإيمانه، فاسق بفسقه، ولكن الأدلة التي أوردناها سابقاً أن فاعل الكبيرة يخلد في النار، والتي أوردناها الآن الدالة على نفي الإيمان شرعاً عن فاعل الكبيرة تبطل ما يدعونه.

ولا ننكر أن الإيمان لغة هو التصديق، وقد استعمله في القرآن كثيراً، ولكنه يقيده بالعمل الصالح، فلم يبق لهم سبيل، ولا دليل على ما يريدونه.

ابحث في الصغائر والكبائر

هذا واعلم أن أصحابنا اختلفوا في الكبائر، والصغائر ما هي؟ فبعضهم قال: إن كل عمد كبيرة لا تُكْفَرُ إلا بالتوبة، والصغائر إنما هي الخطأ والنسيان ونحوهما.

وبعضهم قال: إن الصغائر بعض العمد مجهولاً؛ لئلا يلزم الإغراء بالقبيح لو كانت غير مجهولة، لأن الإغراء به قبيح، والله مُنَزَّه عن فعله. ويردُّ على كلا القولين إشكالات:

يرد على الثاني: أن الصغائر إذا كانت مجهولة كان قوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١]، عارياً عن الفائدة؛ لأنه إذا كان بعض العمد صغيرة مجهولة لزم أن بعضه كبيرة مجهولة، فكيف يدلنا على اجتناب الكبائر، ليكفر الصغائر ونحن لا نعرف كبيرة من صغيرة؟!
فإن قيل: قد بين الكبائر في الحديث، وهو قوله ﷺ: ((الشرك بالله، وقتل النفس...))^(١) الخ.

(١) - أمالي المرشد بالله الشجرية - (ج ١ / ص ٢٦) الأمالي الشجرية - (ج ١ / ص ١٣) الدراري المضئية شرح الدرر البهية ج لمحمد بن علي الشوكاني - (ج ١ / ص ٣٤٨) سنن البيهقي الكبرى - (ج ١٠ / ص ١٢١) صحيح مسلم - (ج ١ / ص ٩١) مسند الشاميين (ج ٢ / ص ٢٠٠) الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم - (ج ٢ / ص ٣٧٩) صحيح مسلم (ج ١ / ص ٦٤).

قيل له: إما أن يكون الحديث شمل الكبائر؛ فتكون بقية المعاصي صغائر،
لزم الذي فررت منه وهو الإغراء بها.

وإما أن لا يكون شملها كلها، فقد بقي اللبس الذي ذكرناه، فلم نعرف
الكبائر التي نَدَبْنَا إلى اجتنابها لِيُكَفَّرَ عَنَّا الصغائر.

ويرد على الأول: قوله تعالى: ﴿إِنْ تَحْتَبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ
عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١]، فجعل اجتناب الكبائر شرطاً في تكفير الصغائر،
وقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ
قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، فدل على أن الصغائر غير الخطأ؛ لأنه قد رفع الجناح فيه
بغير قيد.

فأما هذا الإشكال فقد يجاب عنه بأن قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا
أَخْطَأْتُمْ بِهِ﴾ مطلق بغير شرط، وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَحْتَبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ
نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١]، مقيد بشرط الاجتناب.
ومن مذهبنا حمل المطلق على المقيد، جمعاً بين الآيتين.

وليس المراد المطلق الاصطلاحي لكنه مثله، فكأنه قال: ليس عليكم جناح
فيما أخطأتم به بشرط اجتناب الكبائر.

فإن قيل: فما فائدة قوله ﷺ: ((الصلوات الخمس مكفرة لما بينهما))
أو كما قال ونحوها.

فالجواب: أنه لم يذكر أن اجتناب الكبائر مكفر، وإنما جعله شرطاً، فكأنه
قال: الصلوات الخمس مكفرة بشرط اجتناب الكبائر، كما في بعض الروايات.

فإن قيل: قد ورد أن الأمراض تكفر الذنوب، وتحت الخطايا نحو: ((من
وعك ليلة كفر عنه ذنوب سنة))^(١) ونحوه.

(١) - شعب الإيمان للبيهقي - (ج ٢٠ / ص ٣٣٨) شعب الإيمان - (ج ٧ / ص ١٦٧) الصبر
والثواب عليه - (ج ١ / ص ١٨٤) الرضا عن الله بقضائه - (ج ١ / ص ٩٦) المرض

فالجواب: إما أن نقول: إن الحديث الأول غير صحيح لأن الصلوات إنما هي إسقاط لواجب، فكيف تسقط بها الخطايا، أو تكفرها.

أو نقول: إن الصلوات تسقط المؤاخذة على الصغائر، ولا يسقط ما قد يحصل بسببها من نقص الدرجات، والحسنات، وأن الأمراض تسقطها، وتكفرها حتى لا يبقى لها أي تأثير في تنقيص الدرجات.

فإن قيل: فيلزم إذا المؤاخذة على الصغائر التي هي الخطأ إن لم تجنب الكبائر.

قيل له: نعم، ألا ترى أن الله لم يسقط المؤاخذة عليها في الدنيا كما في أروش جنات الخطأ والضمان في جنات الخطأ، ويكون عقوبة لأجل فعل الكبيرة، وقد أخذ يونس بالخطأ، واعترف موسى بالمعصية وهي خطأ، وكذا آدم عليه السلام وتابوا من الخطأ وسموه ظلماً فدل على أنه يصح المؤاخذة على الخطأ.

وقال الله تعالى في يونس: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴿١٢٣﴾ لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٢٤﴾﴾ [الصافات]، بعدما قال: ﴿فَظَنَّ أَن لَّنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، أي لا نؤاخذه، وهذا عين الخطأ، وقال في آدم: ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، فجزم بالخسران، وهي - أي المعصية - خطأ.

وقال في داود: ﴿فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعاً وَأَنَابَ﴾ [ص: ٢٤]، وفي سليمان: ﴿وَالْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَداً ثُمَّ أَنَابَ﴾ [ص: ٣٤].

والإنابة هي التوبة كما قال تعالى: ﴿وَأَنبِئُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصِرُونَ﴾ [الزمر: ١٠٤].

وقال في نوح: ﴿إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَن أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُن مِّنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧]، فحكم بالخسران وهو خطأ، ولم ينكر الله ما حكموا به على أنفسهم.

فإن قيل: إن الأنبياء عليهم السلام عوتبوا على فعل الصغائر، فحكموا على أنفسهم

بالخسران إن لم يغفر لهم، مع أنهم لم يواقعوا الكبائر، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا...﴾ الخ.

فالجواب والله الموفق: أنهم إذا عوتبوا وأُخذوا والحال أنهم لم يواقعوا الكبائر، فبالأولى أن يؤخذ مَنْ واقعها والمسألة هي الحكم بمؤاخظة من واقع الصغيرة إن لم يجتنب الكبيرة.

فإن قيل: فَلِمَ أُؤخذ الأنبياء ﷺ مع عدم واقعة الكبائر؟

قيل له: إنهم لم يدخلوا في الخطاب بقوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا...﴾ الخ، وشرائعهم تختلف، ألا ترى أن توبة قوم موسى عليه الصلاة والسلام غير توبة أمة نبيئنا صلوات الله عليه وعلى آله وسلامه ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾، وحاصل المسألة أنه يجوز المؤاخظة على الصغيرة ولم يمنع من ذلك مانع عقلي ولا شرعي بل قد دلت عليه آية: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا...﴾ نفسها.

[الوزن ومعناه]

٥٠- والوزن يثبت به الأعلامُ سادتنا وليس تأويلُهُ للكلِّ يتَّحدُّ

٥١- والضبط بالوزن للأعراض ممتنعٌ والعدل أقربُ تأويلٍ فيعتمدُ

شرح: في هذين البيتين إثبات للموازنة، والإشارة إلى الاختلاف فيها، وأن الوزن الحقيقي ممتنع فيها، وإلى اختلاف القائلين بمجازيتها في التأويل.

أما إثباتها فدليله الكتاب، والسنة، وإجماع الأمة.

أما الكتاب فنحو قوله تعالى: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ...﴾ الخ [الأعراف: ١٨]، ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ...﴾ الخ [الأنبياء: ٤٧]، ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ...﴾ الخ [القارعة: ٦]، وغيرها.

وأما السنة فنحو قوله ﷺ: ((لا إله إلا الله خفيفة في اللسان ثقيلة في الميزان)) ونحوه.

وأما الإجماع فلا خلاف فيه، وإنكار الوزن كفر؛ لأنه رد للكتاب.

[كلام المرجئة في الوزن والجواب عليهما]

هذا، وقد ذهبت المرجئة إلى القول بحقيقة الوزن، وأنه ميزان حقيقي، وله كفتان، وعمود، ولسان، ولهم في ذلك روايات، وأن العمود مثل ما بين المشرق والمغرب، وجعلوا له كفتين كبيرتين كأطباق الدنيا، قد يمكن الوزن فيها للجبال، والأشياء العظيمة التي لا يتصور وزنها.

هذا، ولا يخفى أن الأعمال كلها أعراض، وأن الوزن الحقيقي ممتنع فيها، وأنه محال. ولأن بعض الطاعات عَدَمِيَّة، كالصوم فإنه عدم الأكل والشرب، ولا يمكن وزن العدم، وكذا الإحرام، فإنه الامتناع من تغطية الرأس للرجل، والوجه للمرأة، ومن الطيب، ومدانة النساء، ونحو ذلك، وهي تروك عدمية لا يمكن وزنها، وكذا بعض المعاصي عَدَمِيَّة أيضاً، كترك الواجبات، فلا يمكن وزنها أيضاً، وهذا واضح.

وأما كبر الكفتين، واتساعهما اتساعاً شاسعاً، فلم يظهر له أي فائدة، ولو فرض الوزن الحقيقي؛ لأنهم إن أرادوا أن تجتمع في الكفتين جميع أعمال الأمة الطاعات، و المعاصي، في مرة واحدة، ووزن واحد، فلا يمكن أن يعرف من خفت موازينه، ومن ثقلت.

وإن وزنت أعمال كل عبد وحدها، فلا تحتاج إلى هذا الميزان، والعمود الذي وصفوه، والكفتين، وهذا مع فرض تسليم الوزن الحقيقي، وقد أبطلناه بما لا مزيد عليه، ولا يحمله إلا أغبياء، وبهذا يظهر لك عدم صحة الحديث؛ لأنه يكون عبثاً، ولعدم صحة سنده، ولأنهم إنما أثبتوا ميزاناً واحداً، والله يقول: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧] فأتى بصيغة منتهى الجموع.

[الجواب على من أثبت الموازنة]

وأما الذين قالوا بمجازيته فبعضهم ذهب إلى أنه باعتبار كثرة الطاعات، وقلة المعاصي، والعكس.

والقول بهذا التأويل ضعيف جداً لا يتمشى مع قواعدهنا، ومذاهبنا، ومذاهب من يقول بهذا التأويل وقواعدهم؛ لأنَّه فتح لباب الإرجاء، ويلزم منه الإغراء بالقبيح، والإغراء بالقبيح قبيح عند الفريقين اللذين اختلفوا في تأويله.

وبعضهم ذهب إلى أنه كناية عن العدل، وقد احتجوا بقوله تعالى: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ...﴾ [الاعراف: ٨]، وبما قد قدمنا من امتناع وزن الأعراض، وبما سنبينه.

أما فتح باب الإرجاء؛ فلأنَّ الذي يعمل المعاصي يبقى له رجاء بأن طاعته تزيد على معاصيه، ولا تضره المعاصي إذاً.

ولأنَّه يكون إغراء بها أيضاً؛ لأنَّه يحاول أن يكون له طاعات كثيرة، تزيد على عدد المعاصي، ويتجرأ على فعل المحرمات، ويضيف معها أعمالاً صالحة أكثر منها.

هذا إن فرضت الموازنة بين الصغائر، والكبائر، والحسنات بالعدد.

لأن الذي يدعوه هواه إلى فعل الكبائر، وملازماتها يمكنه أن يضم معها كثيراً من الطاعات مثلها أو مثليها، أو أقل؛ لأنَّ السيئة بمثلها، والحسنة بعشر أمثالها، ويكون طيلة عمره متجرئاً على الكبائر، وهذا إغراء بالفواحش والكبائر، وهو قبيح.

ومعنى الموازنة هنا بالعدد، أنه إذا كان لك مائة حسنة عادت ألف سيئة، فإذا زادت إحداها غلبت الأخرى.

وأما إن فرضت الموازنة بين الصغائر والحسنات فلا يخلو إما أن لا يكون قد اجتنبت الكبائر فالموازنة لا تفيد؛ لأن الحسنات إذا رجحت وثمَّ كبائر لم يستفد منها؛ لأنَّ الكبائر توجب له النار، وقد أبطلنا الموازنة بين الحسنات والكبائر.

وإن كانت الموازنة بين الصغائر والحسنات وقد اجتنبت الكبائر لم يكن للموازنة معنى؛ لأنَّ الصغائر مُلَغِيَّةٌ مُكَفَّرَةٌ مع اجتناب الكبائر، لقوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١].

فإن قالوا: الموازنة بين الصغائر والحسنات لنقص الدرجات وزيادتها التي قد تسبب لها الصغائر.

قيل له: موضوع الموازنة في القرآن خلاف ذلك؛ لأنه يقول: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ ۖ فَأَمَّهُ هَٰوِيَّةٌ﴾ [الفرعة]، وقوله: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [١٣٦] وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ﴾ [١٣٧] [المؤمنون].

فحكم بدخول النار على من خفت موازينه، وهذا يناقض قوله: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ...﴾ [النساء: ٣١]، ويثبت أن الموازنة ليست في زيادة الدرجات ونقصانها، بل في دخول النار لمن خفت موازينه، والنجاة منها لمن ثقلت. **فإن قيل:** فيلزمكم في التوبة.

قيل له: لا يلزمنا ذلك؛ لأنَّ التوبة هي الندم، والعزم على أن لا يعود أبداً، فهي عبارة عن دعوة إلى ترك المعاصي طيلة عمر التائب، وإن لم يعزم على الإقلاع عن المعاصي فليست التوبة بصحيحة. وأما الموازنة فهي دعاء إلى فعل الكبائر مدة عمره.

هذا، وأما مخالفتها للنصوص؛ فلأنَّ النصوص التي قد أسلفناها تدل على استحقاق صاحب الكبيرة الخلود في النار إن لم يتب، وأن الأعمال بخواتمها، ويدل عليه أن إبليس -لعنه الله- قد كان عبد الله ستة آلاف سنة فأحبطها الله بمعصية واحدة، وأن الكافر إذا أسلم، ولو كان كافراً مائة سنة أن الشهادة تمحو كل ما قد أجرم، ويدل عليه قوله ﷺ: ((سلوا الله السداد، فإن الرجل قد يعمل الدهر الطويل على الجادة من جواد الجنة فيبينا هو كذلك دؤوباً إذ انبرت له الجادة من جواد النار فيعمل عليها، ويتوجه إليها، فلا يزال دؤوباً دؤوباً حتى يختم له بها فيكون من أهلها...))، [الخ] (١)، وقوله ﷺ: ((لو أن عبداً قام ليلة، وصام نهاره، وأنفق ماله في سبيل

(١) - أمالي الإمام أبي طالب عليه السلام (١٨١).

الله عُلُقًا عُلُقًا، وَعَبَدَ اللَّهَ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ، ثُمَّ يَكُونُ آخِرَ ذَلِكَ أَنْ يُذَبِّحَ
بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ مَظْلُومًا لَمَّا صَعَدَ إِلَى اللَّهِ مِنْ عَمَلِهِ وَزَنُ ذَرَّةٍ حَتَّى يُظْهَرَ
الْمَحَبَّةَ لِأَوْلِيَاءِ اللَّهِ، وَالْعَدَاوَةَ لِأَعْدَاءِ اللَّهِ^(١).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧]، فدل الحديث والآية
أن الطاعة لا تقبل مع المعصية، فكيف تكون الموازنة بينها وبين المعصية وهي
غير مقبولة؟!

وقوله: ((لا صلاة إلا بزكاة))^(٢) وهذه الأدلة الأخيرة تبطل أقوال من
جعلها حقيقة مع ما قدمنا.

فلم يبق إلا أن نؤوله بالعدل؛ لأنَّ الوزن في الدنيا غاية العدل، فكفى الله
تعالى عن عدله بذلك، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ﴾ فالحق هو
الوزن، والوزن هو الحق.

ولا يمكن أن يكون وزنا آخر لا يعرفه العباد؛ لأنَّ القصد بالوزن إظهار
العدالة، ولا تظهر إلا بشيء يعرفه العباد، حتى يعرفوا أن الله لم يظلم أهل النار،
وأنه لم يدخل الجنة إلا من يستحقها، ولا يكون ذلك إلا بشيء واضح بيّن يعرفه
الناس، هذا وقد مر إبطال الإرجاء بها لا مزيد عليه، وبها لا يبقى معه أدنى شك
أو شبهة، فلا نحتاج إلى إعادة.

[الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر]

٥٢- والأمر بالواجب المعلوم مذهبنا والنهي عما نهانا الله نعمد

٥٣- وفي وجوبها القرآن حجتنا إليه والمصطفى والآل نستند

في هذين البيتين وجوب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

(١)- البساط للإمام الناصر الأطروش عليه السلام (٢١).

(٢)- رواه الإمام أبو طالب (ع) في الأمالي (٣٦٠) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧/٣) وعبد
الرزاق في مصنفه (١٠٩/٦) رقم (٧١٤٩).

أما الأدلة على وجوبه من الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وقوله تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ [٧٨] ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [٧٩] [المائدة].

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعَذَرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [١٦٦] ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَجْبَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَیْسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [١٦٥] [الأعراف].

فقسّمهم ثلاثة أقسام:

١ - فرقة التي اعتدت في السبت.

٢ - وفرقة وعظتهم.

٣ - وفرقة لم تنه عن المنكر.

فأنجى الله الناهين، وأخذ الذين ظلموا، فكأن الساكتين معهم؛ لأنّه لم يذكر أنه أنجى إلا الناهين.

وفي هذا دلالة على أن النهي باللسان يكفي؛ لأنّه لم يذكر إلا أنهم وعظوهم، ولعلمهم لم يتمكنوا فيكون مؤيداً للآية التي ستأتي وهي: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ...﴾ [الآية الحج: ٤١].

وأما السنة فقول النبي ﷺ: ((لتأمرنَّ بالمعروف، ولتنهونَّ عن المنكر، أو ليسلطن عليكم شراركم فيدعو خياركم فلا يستجاب لهم))^١ أو كما قال. وقوله ﷺ: ((لا يحل لعين ترى الله يعصى فتطرف حتى تغير أو تتقل))^٢. وأما الإجماع فالذي يظهر أنه إجماع الأمة، وإجماع أهل البيت عليهما السلام، فلم نعرف أحداً من أهل البيت أسقطه بل وكل كتبهم توجهه.

[شروط وكيفية الأمر بالمعروف]

ويشترط أن لا يؤدي إلى مفسدة في الدين أعظم سواء في الأمر والنهي؛ لأنَّ القصد إقامة معروف، أو إزالة منكر. فإذا كان أحدهما سبباً في حصول خراب في الدين أعظم كان الإنكار منكراً في الأمر والنهي. أما الأمر بالمعروف فإنما المراد أن يبين لتاركة أنه واجب، وبحسب مراتب المأمور في الفهم، والغباوة، فبعضهم قد يحتاج إلى ذكر الدليل. ووجه دلالتة: ورواته إن كان من السنة، وبعضهم قد يكتفي بقولك واجب، وبعضهم بقال الله، أو قال النبي ﷺ.

(١)- أمالي الإمام أحمد بن عيسى - (ج ٢ / ص ٣٣٣) أمالي المرشد بالله الشجرية - (ج ١ / ص ٥٤) المختار من صحيح الأحاديث والآثار - (ج ١ / ص ٩٤٣) المختار من صحيح الأحاديث والآثار - (ج ١ / ص ٩٤٤) المنهج المنير تمام الروض النضير - (ج ٤ / ص ١٧٢) النور الأسنى الجامع لأحاديث الشفاء - (ج ١ / ص ٧٤٧) تيسير المطالب - (ج ١ / ص ٢٩٩) درر الأحاديث النبوية بالأسانيد الحيوية - (ج ١ / ص ٩٣) لوامع الأنوار - (ج ١ / ص ٣٢٩) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد . محقق - (ج ٧ / ص ٢٠٦) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد - (ج ٣ / ص ٣٠٦) مجمع الزوائد - (ج ٧ / ص ٢٦٦) إحياء علوم الدين ومعه تخريج الحافظ العراقي - (ج ٣ / ص ٣١٣) الاستذكار - (ج ٨ / ص ٥٨٥).

(٢)- مفتاح السعادة/ السيد العلامة علي محمد العجري - (ج ١ / ص ١٢٧٩) كتاب البيان والبيان - (ج ١ / ص ٥٩) النور الأسنى الجامع لأحاديث الشفاء - (ج ١ / ص ٤١١) التحف شرح الزلف - (ج ١ / ص ٤٣٥) مجمع الفوائد - (ج ١ / ص ٣٦٢).

فإن كان في المسألة خلاف قوي فقد لا يجوز لاسيما إذا كان المأمور يستأذي، أو ينقص في عرضه.

ولا يصح فرض العقوبة إلا للوالي كولاية الأمر، والأب لأطفاله كالتأديب، ونحوه. أما الواجب المعلوم فلا إشكال في وجوب الأمر به. وإن كان مظنوناً، ودليله قوي فالذي يظهر وجوبه.

نعم بعد النصح والتبيين إن لم يُجَدَّ شيئاً فلا تجوز موالاته هذه في الأمر بالواجب؛ لأنه لا يستطيع أحد أن يجبر أحداً على فعل الواجب إلا ظاهراً، مثل ولي أمر المسلمين، والأب لأولاده الأطفال، والمولى لعبده، فيقدرون بالضرب، ونحوه على نحو الصلاة، لكن ظاهراً؛ لأن الصلاة لا تصح إلا إذا كانت خالصة لله، وهذا عمل قلبي، لا يستطيع أحد الإجبار عليه إلا رب العزة.

[شروط وكيفية النهي عن المنكر]

وأما النهي عن المنكر فهو المنع من فعل؛ فيستطاع بكسر نحو المزمار. وإراقة الخمر، ونحو ذلك، ولكن مع التمكن كما قال الله سبحانه: ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [الحج: ٤١]، والذين يتمكنون منه تمكناً عظيماً ولائاً الأمر، وكذا أهل البلد إذا تعاونوا على تطهير بلدهم من الفساد.

أما بالمواعظ والتبيين، فقد يتمكن منه الضعيف والقوي. ويشترط فيه أن لا يؤدي إلى منكر أعظم، أو إلى زيادة منكر؛ لأنه يكون معيناً على المنكر، ومسبباً.

وقد بقي النبي ﷺ في مكة نحو ثلاث عشرة سنة يدعو بلسانه، ثم صار أصحابه يعذبون، ولم يدفع عنهم لما كان في ضعف، وقلة.

ولكن يجب الابتعاد عن محلات المنكر حسب الإمكان، إن لم يكن في بقائه تقليل المنكر، ولم يكن خائفاً إن ابتعد؛ فقد رخص للشابة في السفر بدون محرم

مع الخوف، وقد رخص للمهاجرين إلى أرض الحبشة -وأهلها نصارى- في الهجرة، بل أمروا بها.

وقد رخص الله بالنطق بكلمة الكفر مع الخوف، والإكراه، قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦]، ورخص بالتقية مع الخوف، قال تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ [آل عمران: ٢٨].

وأما وجوب الابتعاد عن المنكر إن لم يتمكن من إزالته فلقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٤٠]، وللحديث المتقدم: ((لا يحل لعين ترى الله يعصى فتطرف حتى تغير أو تنتقل)).

فهذه الآية والحديث المتقدم يدلان على وجوب الابتعاد، والهجرة.



[بحث في الزمان والمكان]

هذا، والزمان والمكان ظرفا الكائنات؛ لإحاطتهما بهما، واشتمالهما عليهما. وإحاطة الزمان بالكائنات معنوي، لا يبعد أن يكون أمراً اعتبارياً، كنسبة الملكية إلى المالك، والبنوة إلى الابن، والأبوة، والأخوة، والزوجية؛ لأنه عبارة عن مقدار الوجود، والحياة، والملكية، والزوجية، والبقاء، والعدم أيضاً ابتداءً، وانتهاءً كالعدد، والذرع، والوزن سواء سواء.

وطلوع الشمس وغروبها، ونقصان الأهلة، وزيادتها لمعرفة ذلك المقدار، ولا يبعد أن يكون نفس الطلوع والغروب، ونقصان الأهلة، وزيادتها، فيكون عرضاً، وقد قيل: إنه حركة الأفلاك، والمعنيان متقاربان، كما أن الوزن وضع الوزنة في الكفة، والموزون في الكفة الأخرى، والذرع مد الحبل.

وأما المكان فهو الهواء، واشتماله على الأجسام حسي، وهو جسم لطيف، وفي إطلاق الظرفية على بعض الأجسام الكثيفة تسامح، إذا لم تكن محيطة بجميع الجهات الست.

ومحل الهواء الفراغ، ولا يحتاج الفراغ إلى فراغ، للزوم التسلسل، ولأنه شبه العدم، ولا يحتاج العدم إلى محل، والإخلال بمعرفتهما لا يضر، فلسنا مكلفين بمعرفة ذلك.

[بحث في اتفاق أسلافنا وأئمتنا الزيدية في أصول الدين]

هذا، واعلم أن أئمتنا وأسلافنا الزيدية سلام الله عليهم متفقون في أصول الدين، في العدل، والتوحيد، والإمامة، ووجوب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، متى تكاملت شروطهما، والمنزلة بين المنزلتين، والوعد والوعيد لفظاً، ومعنى.

وقد يختلفون في تفاصيل لا يضر الاختلاف فيها، بل قد لا يعد اختلافاً، كما في مثل مسألة سميع، بصير، فإنهم متفقون على أنها ليست بحقيقة، وإنما اختلفوا في وجه التجوز، فالاختلاف إذاً في أمر لغوي، لا أصولي، ولا فرعي.

فبعضهم قال: إنها بمعنى حي لا آفة به، وبعضهم قال: إنها بمعنى علمه بالمسموعات والمبصرات، مع أنهم متفقون أيضاً على أن الله حي لا آفة به، وعلى أنه عالم بالمسموعات والمبصرات.

وكذا الإرادة، فإنهم متفقون على أنها ليست حقيقة في حقه تعالى.

فمنهم من قال: إنها فعله، ومنهم من قال: إنها علمه باشتغال الفعل على المصلحة، وهم متفقون على علمه باشتغال الفعل على المصلحة، وعلى أنه لا يفعل إلا ما علم أن فيه مصلحة.

فكأن القائلين هي فعله قولهم مثل قول الأولين؛ لأنه لا يفعل إلا ما فيه المصلحة، وهذا هو الإرادة عندهم، بل إنما أرادوا نفي الإرادة الحقيقية؛ لأنهم قالوا: ليس إلا الفعل، والأولون ينفونها، لما يلزم من التجسيم لو أثبتوا إرادة حقيقية حالة فيه، فالخلاف إذاً مثل الأول، في أمر لغوي.

وكذا قول بعضهم: إن ذوات العالم ثابتة في الأزل، وهذا إنما هو خلاف في مجرد الاصطلاح؛ لأن الذات عندهم هي ما يصح أن تُعلم، ويخبر عنها.

والذين ينفون ذلك يقولون: إن ذوات العالم معلومة في الأزل.

وكل الفريقين يقولون: إنها غير موجودة لا في الأزل ولا في القدم، إلا أن الأولين يقولون: ثابتة في الأزل، والمقصد ثبوت الذاتية للذات قبل وجودها بمعنى الحكم لها بالذات، والفريق الثاني لا يثبتون الذات إلا للموجود، فالخلاف إذاً في مجرد الاصطلاح؛ لأنهم قد اتفقوا على أنها معدومة في الأزل، وأنها معلومة في الأزل، وهو معنى الثبوت.

وكذا إثبات بعضهم الصفة الأخص لله، وأنها اقتضت له الصفات الأربع، القادرية، والعالمية، والحياة، والوجودية.

وذلك أن الذوات لما اشتركت في التسمية بالذاتية ذات الجسم، وذات العرض، والجوهر -عند من قال به- وذات الباري جلّ وعلا، فلا بد من

اختصاص كل ذات بما تتميز به عن سائر الذوات، كاختصاص الجسم بالتحيز، والعرض بعدم استقلاله بنفسه، وأنه لا بد له من شبح يحل فيه، وذات الباري تعالى بكونه واجب الوجود، مع أن الذين لا يقولون بالصفة الأخص يثبتون له هذه الصفة، وأنه مختص بها، فقد وافقوا الأولين في المعنى.

هذا، وإن كانت صفات الله الذاتية كلها صفة أخص، إلا أن الأولى واضحة، وفي الباقيات غموض.

وأما أنها اقتضت له الصفات الأربع فمعناه أن بينها وبين الصفات الأربع تلازماً، وهو معنى الاقتضاء، وقد يشكل عليهم اقتضاؤها في الصفة الوجودية؛ لأنها الصفة الأخص كما قدمنا، فكأنها صفة خامسة عندهم، وليس لهم عليها دليل، والذين ينفون الصفة الأخص يثبتون اقتضاء هذه الصفة للصفات الأخرى في المعنى، وكذا قول بعضهم: إن صفات الله أمور زائدة على ذاته.

والبعض الآخر يقولون: صفاته ذاته، فالكل مجمعون على أن ليس لله آلة يعلم بها، أو يقدر بها، أو يصير بها حياً، أو غير ذلك من الأعراض؛ لأنّ الأعراض لا تحل إلا في جسم، فيلزم التشبيه.

وإنما أراد الذين قالوا: صفات الله أمور زائدة على ذاته ثبوت القدرة، وثبوت العلم، والحياة، ونحوها، فالثبوت عندهم هو الصفة.

والذين يقولون: صفات الله ذاته لا ينكرون ثبوت قدرة الله، وعلمه، وكذا سائرهما، إلا أنهم لا يسمون الثبوت صفة، والصفة عندهم هي العرض، والعرض ممتنع على الله، والأولون لا يثبتونه كما مرّ، فالخلاف إذاً في مجرد الاصطلاح والتسمية كما أوضحنا.

وأما قولهم: لا شيء ولا لا شيء، فإنما أرادوا أن الشيء هو الذات، والثبوت ليس بذات، لأن الذات الجسم والعرض، وذات الباري، والجوهر - عند من أثبتته - فلا يقال فيه شيء، وليس بعدم حتى يقال: لا شيء، فليس فيه تناقض كما لا يخفى.

هذا وأما قولهم هم والمعتزلة: إن ذوات العالم ثابتة في الأزل ثابتة غير موجودة، وفي الأزل، لا في القدم، فإنما يريدون ثبوت الذاتية للذات. فالجسم مثلاً ذات يتعلق به نوعان: الحكم في نفس الأمر بذاتيته، والوجود. فالحكم في نفس الأمر، والواقع بذاتيته ثابت في الأزل، لا في الوجود فإنما يتعلق به متى وجد، والأزل يشمل الماضي، والحاضر، والمستقبل، وهو الدوام، بخلاف القدم، فهو وقت مخصوص له أول، وآخر، ويعبر به عن الذي لا أول له في اصطلاح المتكلمين.

وإنما ألجأهم إلى ذلك أن الفلاسفة قالوا: لا يصح أن تتعلق القدرة، والعلم بالمعدوم، وإنما يتعلقان بالموجود، فيلزم أن تكون أصول العالم، أو العالم قديمة، لتتعلق القدرة، والعلم بهما، كالمماثلة، والمخالفة، فإن المماثلة لا تكون إلا بين شيئين، وكذا المخالفة.

والقدرة والعلم كذلك، لا يكونان إلا بين قادر ومقدور، وعالم ومعلوم، وأن تعلق القدرة بالمعدوم محال، فأجابوا بأن ذوات العالم ثابتة في الأزل، ثابتة دائماً، فلم تتعلق القدرة، والعلم بالمعدوم، أو بالعدم، بل بالثبوت، أو بالثابت، فلا يلزم أن يكون العالم، أو أصوله موجودة في الأزل، هذا أقرب ما يحمل كلامهم عليه، وما يفهمه من تطلع على مناقشتهم مع الفلاسفة.

ويمكن أن يجاب على الجميع بأن القدرة لا تتعلق إلا بالمعدوم، لا بالثابت، ولا بالموجود.

أما على كلام أصحابنا فإن القدرة تعلق بإيجاد الذوات، والإيجاد معدوم، لا بثبوت الذاتية لها على فرض تسليم قولهم.

وأما على الفلاسفة: فإن القدرة تعلق بتكثير الذوات، أو بتغيير حالها من حال إلى حال، كتغيير الجهاد إلى الحيوانية، والتغيير والتكثير معدومان.

وكذا قدرتنا تعلقت بقيامنا، وقعودنا، وهما معدومان؛ لأنَّ القدرة لم تؤثر في غير ما ذكرنا.

بل المحال تعلق القدرة بالموجود، لأنَّه من تحصيل الحاصل، وتحصيل الحاصل محال.

وأما العلم فمتعلق بالموجود والمعدوم، أما على كلام أصحابنا فإنه يتعلق بالذوات الحاضرة، وبإيجاد ما أخبرنا به القرآن أنه سيحصل، وأما على كلام الفلاسفة؛ فلأننا نعلم بما قد مضى من أفعالنا في المدة القريبة، وقد عدمت، وبما هو حاضر من الأشياء الموجودة، فقد تعلق العلم بالموجود، والمعدوم.

وأعظم الخلاف في الإرادة عند من أثبتها حقيقة، وأن الله يخلقها مع خلق المراد، وأنها لا في محل، وأنها غير مرادة في نفسها.

وهو قابل للتأويل أيضاً؛ لأنَّه لا يلزم منه التشبيه؛ لأنهم لا يقولون إنها حالة في الله، وأعظم ما يلزمهم القول بالمحال، وهو عرض لا في محل.

وأما إيجاد الإرادة لا بإرادة فإنها المراد إيجادها بغير إرادة حقيقية، وأما أن الله أوجدها وهو عالم بأن الحكمة والمصلحة في إيجادها، فلا ينفون ذلك، فلا يلزمهم العبث؛ لأنَّ العلم بأن الحكمة في خلقها ينفي العبث، وإلا لزمنا مثلهم في كل مخلوقاته تعالى: لأننا ننفي الإرادة الحقيقية، وإنما نقول: إنه خلق كل المخلوقات وهو عالم بأن الحكمة في خلقها.

هذا، وقد يجاب على الذين يقولون بأن الله إرادةً يخلقها عرض لا في محل، يخلقها عند خلق المراد بجوابين: الأول: أن ليس لهم دليل على ما يدَّعون، وكل دعوى بلا دليل فهي عاطلة باطلة.

والجواب الثاني: أنه إذا أمكن إيجاد إرادات على عدد المخلوقات بدون إرادة، فكذا يجوز ويمكن خلق المخلوقات كلها بغير إرادة، والفرق تحكُّم.

وكذا من جوز اللوح، والكرسي، والعرش، والصراط حقيقة، فإنهم لا يقولون: إن الله على العرش، ولا على الكرسي، ولا أنه محتاج إلى اللوح، ولا أن في الصراط مشقة على المؤمنين، وإنما يجوزون أن يخلقها الله لحكمة يعلمها، ولا يلزم أن نعلم وجه الحكمة في كل فرد من مخلوقاته تعالى، وإنما يلزمنا أن نعلم أن الله لا يخلق إلا ما فيه الحكمة والمصلحة، وأن ننفي عنه الحاجة والعبث، فإذا جهلنا وجه الحكمة في بعض المخلوقات أرجعناه إلى هذه القاعدة الكلية، ألا ترى أن المساجد تسمى بيوت الله، ولا يلزم أن يكون حالاً فيها، ولم يلزم التشبيه من وضع المساجد، فالكل مجمعون على نفي التشبيه، ونفي الحاجة، والعبث، ولا بين ما جوزوه وبين أي هذه الثلاثة أي تلازم، أي لا يلزم التشبيه، ولا الحاجة، ولا العبث، مع أنهم إنما جوزوا ولم يثبتوا، وكلما ذكر الصراط في القرآن فهو مجاز عندهم، وكذا العرش إذا ذكر معه الاستواء.

هذا وقد يُشكّل على بعض الطلبة مسألتان:

أحدهما: قول بعض أصحابنا أن مقدور بين قادرين محال.

الثانية: قول بعضهم أن العقل العلوم العشرة.

أما الأولى: فليس المراد أنه لا يمكن اشتراك اثنين أو أكثر في حمل شيء، أو وضعه، أو تحويله من مكان إلى مكان، أو نحو ذلك، بل المراد أنه لا يمكن أن يكون الفعل كله لزيد، ويكون كله لعمر؛ لأنه إذا كان لزيد فليس لعمر، والعكس، وهذا جواب على من قال: إن أفعال العبيد من الله، فاحتج عليهم أصحابنا بأدلة منها:

أن الله نسب أفعال العبيد إليهم في عدة مواضع من القرآن، فأجابوا علينا بأنها من الله ومننا، فأجاب عليهم بعض أصحابنا بأن مقدوراً بين قادرين محال أي على ما شرحنا سابقاً، وأنه لو أمكن أن تتعلق قدرتهما به وجوداً لأمكن أن تتعلق به وجوداً وعدماً، بأن يريد أحدهما وجوده، ويريد الآخر أن لا يوجد، فيكون موجوداً معدوماً في حالة واحدة، وهذا محال واضح.

الثانية: قول بعضهم: إن العقل مجموع العلوم العشرة، وليس المراد أنها هي نفس العقل، بل المراد أنها علامة له، فمن كملت فيه فقد كمل عقله، لكن يرد عليهم أنه لا يحتاج إلى هذا التعداد؛ لأنهم يقولون: لا يعرف الثاني إلا من عرف الأول، ولا يعرف الثالث إلا من عرف الأولين، وهكذا إلى العاشر، فكان يكفيهم أن يذكروا العاشر فقط، ولا يحتاج إلى التسعة، ولعلمهم يريدون تبين مقدار التمييز، والله أعلم. وقد أوضحنا هذه الإشكالات التي قد تشبه على بعض الطلبة، ويضطربون فيها، وربما يتوهم بعضهم أن ثمة خلافاً في الأصول وليس كذلك، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين.

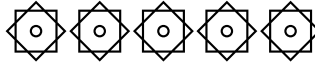


ابحث على احتجاجة على وجوب النظر في كتاب ينابيع النصيحة]

حاشية على وجوب النظر في كتاب ينابيع النصيحة صفحة (٢٣):
على احتجاجة على وجوب النظر بأن العلم بالثواب والعقاب واجب، ثم احتج على وجوبه بكونه لطفاً، واللفظ هو: ما يكون العبد معه أقرب إلى القيام بها كُلفَ به. الحمد لله:

قوله: يقال المقرب من الواجب لا يجب، وإنما الواجب الذي لا يتم الواجب إلا به فيجب كوجوبه، ولعل المؤلف أراد أنه إذا أتانا رجل وقال: أنا رسول من الذي خلقكم ورزقكم وخلق الكون كله بشير لمن استجاب لما أرسلني به بالخير الدائم الذي لا يساوى، ولا يماثل، ونذير لمن أعرض عن دعوتي بالشر الذي لا يماثل ولا يساوى، فإنه يجب النظر في دعوته لدفع الضرر إن كان صادقاً؛ لأن دفع الضرر واجب عقلاً، ولا يتم إلا بالنظر، أو الاستجابة له من دون نظر، وهي قبيحة؛ لأنه يحتمل أن يكون كاذباً، وتصديق الكاذب قبيح، ولا يتم معرفة الكاذب من الصادق إلا بالنظر.

هذا أحسن ما يمكن من توجيه كلامه، وهو مما لا يتم الواجب إلا به، وهو دليل قوي سيما إذا كان الرسول من بيت الشرف والمجد، موصوفاً بصفات الكمال من الصدق، والأمانة، ورجاحة العقل، ونحوها، لكنه عبر عنه باللفظ، وأن اللطف هو: المقرب وهو ليس بواجب، ثم شرحه من بعد بما يفيد نحو هذا، فحصل الالتباس على بعض الطلبة، فأردنا توضيحه.



خاتمة

٥٤- يا رب إني أراي بعدُ مرَّحلاً فاجعل رحيلي إلى الجنات يا صَمَدُ

٥٥- في ظل عرشك يومَ الحُشْرِ- مزدحمٌ مسجلاً في سجلات الأئى سَعِدُوا

٥٦- في زمرة المصطفى طه وعترته في يوم لا والدٌ يُجدي ولا وَلَدُ

٥٧- صلَّى الإله على طه وعترته والحمد لله حمداً ماله عددُ

وهذا آخر ما تيسَّر زبره، وبهذا القدر نكتفي.

ونسأل الله أن ينفع به إخواننا المؤمنين، وأن يجعله عملاً خالصاً لوجهه الكريم، مذخوراً ليوم الدين.

ونرجو من إخواننا المؤمنين أن لا يتركونا من صالح الدعاء وأعمال البر.
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.
وحرر شهر ربيع الآخر سنة ١٤٣٠ للهجرة.



بِحَمْدِ اللَّهِ

فهرس المواضيع

٣	مقدمة مكتبة أهل البيت عليه السلام
١٢	تقريظ المولى الحجة محمد بن عبدالله عوض حفظه الله
١٣	هداية الرشيد إلى معرفة العدل والتوحيد
١٦	مقدمة
٣٢	كتاب التوحيد
٣٨	[المسألة الأولى في إثبات الصانع]
٤١	[ودليل آخر على حدوث الأجسام]
٤٣	[المسألة الثانية نفي التشبيه]
٤٦	[الجواب على الملاحظة]
٤٧	[الحكمة في كون المخلوقات على قوانين وأسباب]
٤٩	[الفرق بين الفاعل المختار والعلة]
٥٠	[صفات الله تعالى الذاتية]
٥٠	[شيء من عجائب الإحكام والإتقان]
٥٢	[بصير والدليل عليه]
٥٣	[سميع والدليل عليها]
٥٤	[الرد على من جعل سميعاً بصيراً بمعنى حي لا آفة به]
٥٥	[قدرة الله والدليل عليها وعلى أنه حي]
٥٦	[الدليل على إحاطة علم الله وقدرته وإدراكه]
٥٨	[بحث في الصفات]
٥٨	[الشبه الواردة على مذهب العدلية في الصفات والجواب عليها]
٥٩	[الاشتراك في التسمية لا يوجب التشبيه]

- [الجواب على ما یرد على قولنا: إن صفات الله ذاته] ٦٣
- [الدلیل على عدم الآلة في حق الله تعالى] ٦٥
- [كلام المعتزلة في صفات الله والجواب عليهم] ٦٦
- [الجواب على البهشية] ٦٧
- [كلام حول الصفة الأخص] ٦٩
- [الجواب على ما يقال إن العدلية معطلة] ٧١
- [استحالة المكان والرؤية عليه تعالى] ٧٣
- [الجواب على الآيات التي ظاهرها التشبيه] ٧٤
- [بحث في المحكم والمتشابه] ٧٦
- [بحث فريد في الرؤية] ٧٩
- [الأدلة النقلية على نفي الرؤية] ٧٩
- [الجواب على الاستدلال بـ ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ﴾] ٨١
- [بحث في العرش والكرسي] ٨٣
- [الدلیل على حدوث القرآن] ٨٦
- [نفي الأعراض والمعاني] ٨٨
- [الجواب على الآيات التي فيها إثبات المعاني] ٩٠
- [كتاب العدل] ٩٣
- [بحث في تعريف الظلم] ٩٦
- [مسألة في الأجل] ٩٧
- [تنزيه الله سبحانه وتعالى عن أفعال العباد، ونسبتها إليهم] ٩٨
- [القرآن ينسب أفعال العباد إليهم] ٩٩
- [الجبر الصريح وغير الصريح والجواب عليهما] ١٠٠
- [شبهة في الجبر، وجوابها] ١٠١

- [شبهة وجوابها في تكليف ما لا يطاق] ١٠٣
- [تنزيه الله تعالى عن الرضا بالمعاصي] ١٠٥
- [الجواب على شبهة من يقول: ١٠٧
- لو وقع في ملك الله ما لا يريد كان مغالبة لله ومقاهرة] ١٠٧
- [المخازي التي تلزم من القول برضاء الله بالمعاصي] ١٠٩
- كتاب النبوة ١١٢
- [الأنبياء ومعجزاتهم] ١١٢
- [الإمامة] ١١٤
- فصل ١١٧
- الوعد والوعيد ١٢٦
- [بحث في قبح الكذب وتنزيه الله عنه] ١٢٦
- [الأدلة على صدق الوعيد] ١٢٧
- [الرد على دعوى أن دلالة العموم على كل فرد من أفرادهِ ظَنِيَّة] ١٢٧
- [شبهة وجوابها في قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾] ١٢٩
- [بحث في آية المشيئة: إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ...] ١٣٠
- [بحث في الشفاعة] ١٣٣
- [الأدلة على عدم ثبوت الشفاعة لأهل الكبائر] ١٣٣
- [منافاة الشفاعة لأهل الكبائر للحكمة] ١٤٠
- [الجواب على شفاعتي لأهل الكبائر] ١٤٠
- [الإيمان وحقيقته] ١٤١
- [الإيمان الشرعي] ١٤٢
- [الأدلة من السنة على الإيمان الشرعي] ١٤٤
- [بحث في الصغائر والكبائر] ١٤٧

[الوزن ومعناه]	١٥٠
[كلام المرجئة في الوزن والجواب عليهم]	١٥١
[الجواب على من أثبت الموزانة]	١٥١
[الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر]	١٥٤
[شروط وكيفية الأمر بالمعروف]	١٥٦
[شروط وكيفية النهي عن المنكر]	١٥٧
[بحث في الزمان والمكان]	١٥٩
[بحث في اتفاق أسلافنا وأئمتنا الزيدية في أصول الدين]	١٥٩
[بحث على احتجاجه على وجوب النظر في كتاب ينابيع النصيحة]	١٦٥
خاتمة	١٦٧
فهرس المواضيع	١٦٨